جامعـة مؤتـــــة

عمادة الدراسات العليا

النمط اللّغوي بين القاعدة الصرفية والتداول الاستعمالي

دراسةٌ في الفعل المعتلّ

إعداد الطالب

محمد أحمد هويمل الخريسات

إشراف

الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالةٌ مقدمـةٌ إلـى عمـادة الدراسـات العليـا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الـدكتوراه
في الدراسات اللّغوية - قسم اللّغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة 2009

الإهداء

إلى النور الآخذ في كشف ظلمة حياة التفرد والوحدة: زوجتي حنين.

محمد أحمد هويمل الخريسات

الشكر والتقدير

لله الحمد من قبل ومن بعد، ثم أشكر لأستاذي الكبير الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة، ما حباني به من رعاية واهتمام طيلة فترة دراستي حتى تشرّفت بموافقته الإشراف على هذه الدراسة، التي كان صاحب الفكرة فيها، والمتابع لمراحل إعدادها حتى استوت على حالتها التي هي عليها، فجزاك الله عني خير الجزاء، وأحسن ثوابك. وما رأيت أكثر تقصيرا من شاكر فضلا.

كما أشكر للأستاذين الفاضلين تكرمهما بقبول مناقشة هذه الدراسة، واثقا من صواب آرائهما، وما ستعود ملاحظاتهم به من فائدة عليها.

محمد أحمد هويمل الخريسات

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: السمات التطورية الاستعمالية لصيغ النمط الفعلي المعتلّ

الملخص

القاعدة الصرفية والتداول الاستعمالي

محمد احمد هويمل الخريسات

جامعة مؤتة، 2009

تناولت هذه الدراسة صيغ النمط اللّغوي الفعلي المعتلّ في جانبها الاستعمالي التداولي، باعتباره ممثّلاً للأنماط اللّغوية الصرفية التي ألحت حاجتها في طلب دراساتٍ تراعي الجانب الاستعمالي التداولي فيها، وتهمل الاتّجاه المعياري وإعادة وصفه باستخدام مصطلحاتٍ حداثية، وبتبنّي مناهج لغوية معاصرة.

وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيدٍ وثلاثة فصولٍ، تناول الفصل الأول الفجوة بين القاعدة الصرفية والتداول الاستعمالي، وعالج الفصل الثاني المظاهر الاستعمالية لصيغ النمط الفعلي المعتل، ووقف الفصل الثالث عند السمات التطورية لصيغ النمط الفعلي المعتل.

تبين بعد الدراسة أن المظاهر الاستعمالية والسمات التطورية لصيغ النمط الفعلي المعتلّ أمران ناتجان عن حرية استعمالية مطلقة تمنحها التداولية اللّغوية لأبناء البيئة اللّغوية الواحدة، لا تشترط عليهم في ذلك إلا تحقيق التواصل عبر استخدام الأنماط اللّغوية، ولا تصر عليهم في ذلك إلا بمراعاة معايير الصواب الاجتماعي.

لذا كانت المظاهر الاستعمالية لصيغ النمط الفعلي المعتلّ هي تعدد الصيغ (الصيغ الاختيارية)، والخلط في أثناء الانتقال، وتراكب الاستعمالات. كما كانت السمات التطورية لصيغ النمط الفعلي المعتلّ هي مراجعة استعمال الأصول، واعتباطية قوانين التطور اللّغوي.

Abstract
The Paradigm Rule And The Phonological Usage

Mohammad Ahmad Huamel Al-Khresat

Mu'tah, University,2009

This study forms the verbal linguistic patterns in its ailing the paradigmatic usage as the representative of the patterns of linguistic paradigm, which insisted on the needs to take into account the request of the studies dealing with phonological usage, and neglects the normative orientation and re-described using the new updated terminology, and the adoption of contemporary linguistics approaches.

The review was in a preface& three chapters, the first chapter dealt with the gap between the paradigm rule and the phonological usage, the second chapter dealt with manifestations-use versions of the verbal linguistic patterns of the ailing the third chapter stopped on the evolutionary features versions of the ailing verbal pattern.

Study found that the use of features and evolutionary characteristics of the formulas to demonstrate the ailing verbal pattern of the two outcomes are absolute usage freedom granted parliamentary language to the children of the same linguistic environment,…….. of them in the continuum only through the use of linguistic patterns, and insist on them just only to take under consideration the social standards criteria.

Therefore, manifestations of-use versions of the ailing verbal pattern is to demonstrate the multiplicity of versions (optional versions), and confusion during the transition, and the overlay uses. As the evolutionary features of the versions of the actual pattern is to review the uses of ailing verbal assets, and the arbitrary laws of linguistic evolution.

المقدمة

تسعى هذه المحاولة إلى كشف اللّثام عن الواقع الاستعمالي الحقيقي لصيغ النمط الفعلي المعتل، مسجلةً مظاهره الاستعمالية في سياقاته التداولية، ومحاولةً تفسير السمات التطورية التي ظهرت على صيغه المستعملة، واضعةً تصورات القدماء حول الحقائق التي انطلقت منها في ميزان المراجعة والتثبت من صحة ما اشتملت عليه من مذاهب. وتقصد الدراسة من ذلك اقتراح نموذجٍ دراسي يصلح للتّطبيق على الأنماط اللّغوية الصرفية كلّها بعد ذلك، مستندةً إلى مادة لغوية مسجلة في المصادر اللّغوية بمعزلٍ عن التصويب القواعدي الذي لحق كثيراً من الصيغ في بعض المظان اللّغوية.

وتلبيةً لهذا المطلب قمت بالبحث عن صيغ النمط الفعلي المعتلّ في لسان العرب لابن منظور، وجمعت صيغه الاستعمالية مسجلاً بعض الملاحظات عليها، ومقارناً بين الاستعمال والقاعدة الموضوعة لباب الصيغة الراجعة إليه، ثم قمت باقتراح تصنيفاتٍ جديدة ضمن مصطلحاتٍ تقبل مفاهيمها تصنيفَ هذه المادة المجموعة ضمن مداراتها، ولم أُغفل في عملية البحث هذه بعض الكتب التي عنيت بتسجيل الاستعمال اللّغوي، ككتاب النوادر لأبي مسحلٍ الأعرابي، وإصلاح المنطق لابن السكيت، وأدب الكاتب لابن قتيبة.

ولم أتجاوز في أثناء ذلك بعض الدراسات التي حاولت محاولاتٍ شبيهة بمحاولتي، كالمنهج الصوتي للبنية العربية لعبد الصبور شاهين، والعربية نحو تصنيف جديد لهنري فليش، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث للطّيب البكوش، وعلم الصرف الصوتي لعبد القادر عبد الجليل، لكن دراستي تتميز في انطلاقها من الاستعمال اللّغوي مباشرةً، ولا تنطلق من القاعدة الصرفية محاولةً إعادة توصيفها بآلياتٍ ومصطلحاتٍ حداثية، فهي غير معنية بالتحليل بقدر ما هي معنيةٌ بإعادة بناء القاعدة.

لقد جاءت هذه الدراسة في تمهيدٍ وثلاثة فصول، تناولت في التمهيد الكليات العامة لهذا الموضوع، ثم وقفت في الفصل الأول عند الفجوة بين القاعدة الصرفية

والاستعمال اللّغوي، وذلك عبر الحديث عن النمط اللّغوي، والقاعدة الصرفية، وخصوصية البناء الصرفي، وآفاق التداولية اللّغوية.

أما الفصل الثاني فقد اقتصر على المظاهر الاستعمالية لصيغ النمط الفعلي المعتلّ، وكانت حسبما توصلّت الدراسة إليه مادة مباحث هذا الفصل، وهي تعدد الصيغ الاستعمالية، والخلط في أثناء الانتقال، وتراكب الاستعمالات، وهذه العناوين مصطلحات الدراسة التي انطلقت منها في عملية التحليل داخل المباحث، وقد بينت مفاهيمها في بداية كل مبحث.

والفصل الثالث هو ما اقتصر على تسجيل السمات العامة لتطور صيغ النمط الفعلي المعتلّ، ولم أراعِ فيه جانب الاتّساق بين مباحثه، ذلك أن الالتزام بها يؤدي إلى إغفال أهم جانبٍ توصلت الدراسة إليه من خلال دراسة السمات التطورية لصيغ النمط الفعلي المعتلّ، وهذا الجانب هو اعتباطية المظاهر التطورية وعشوائيتها، بحيث لايستطيع الباحث الجزم بالتزام صيغ النمط الفعلي المعتلّ االسير في اتّجاهٍ تطوري واحد، فسرعان ما يتحول عنه إلى مسلكٍ لم يكن هنالك من رابطٍ يربط بينهما. ومباحث هذا الفصل هي مراجعة استعمال الأصول، والسمات التطورية العامة لصيغ النمط الفعلي المعتلّ، وآخر هذه المباحث هو اعتباطية قوانين التطور اللّغوي.

لقد أفدت في مناقشة هذه المباحث من عددٍ من الباحثين العرب وغيرهم، وذلك عبر جمع آرائهم الجزئية بما يخدم التصورات التي خرجت هذه الدراسة بها، وأذكر منهم رمضان عبد التواب، وفوزي الشايب، وعبد الله الكناعنة، وكارل بروكلمان، وفندريس، وماريو باي، وجان جاك لوسيركل، وقمت بالاستضاءة حول التداولية اللّغوية وأطرها العامة من دراسات بعض الباحثين كآن روبول وجاك موشلار في كتابهما (التداولية اليوم: علم جديد في التواصل)، وروبير مارتان في كتابه (مدخل لفهم اللّسانيات)، ومسعود صحراوي في كتابه (التداولية عند العلماء العرب)، وجان جاك لوسيركل في كتابه (عنف اللّغة)، وخير من أفدت منه أستاذي الدكتور يحيى عبابنة الذي تظهر لمساته في ثنايا الدراسة كلّها، فضلاً عن ظهور أسماء مؤلفاته في ثنايا الدراسة.

خُتمت هذه المحاولة بخاتمة سجلت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وأرجو من الله تعالى أن تكون دراستي قد حقّقت المرتجى منها، وأن ينظـر إليهـا بعـين الرضى والقبول من قرأ فيها، ولا أستطيع في ختام هذه المقدمة إلا ترديد قول العماد الأصفهاني: إنّي رأيت أنّه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلاّ قال في غده: لو غُيّـر هذا لكان أحسن، ولو زِيد كذا لكان يستحسن، ولو قُدم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وذلك من أعظم العبر، وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر.

تمهيد

للنّمط اللّغوي الصرفي أهميته البالغة، ذلك أن "الصرف مستوى من التحليل اللّغوي بين المستويين، الفنولوجي والنحوي، وعلى هذا، فهو يمثّل السقف بالنسبة للدراسة الصوتية، والأساس بالنسبة للدراسة النحوية، ومن هنا تنبع أهميته وقيمته الحقيقية"[1]، وقد أدرك علماء العربية ذلك، ونص ابن جنّي على ذلك بقوله: "يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة، لأنّه ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به، وقد يؤخذ جزء كبير من اللّغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"[2].

وصيغ النمط الفعلي جزء من هذه البنية التصريفية للّغة العربية، وقد استقر اصطلاح الصرفيين على أن الفعل المعتلّ هو "ما كان أحد أصوله حرف علّة، نحو وجد، وقال، وسعى"[3]، وتقع لصيغ هذا النمط الفعلي عدد من عمليات الإعلال، والإعلال "هو تغيير يحدث في أحد أحرف العلّة الثلاثة (الألف والواو والياء) أو في الهمزة، مثل تغيير قولَ إلى قال بقلب الواو ألفا"[4]، وذلك بسبب كون أصوات العلّة أو أصوات اللّين التي اشتملت تركيبة صيغ هذا النمط الفعلي عليها "أصواتاً مجهورةً، يحدث في تكوينها، أن يندفع الهواء في مجرى مستمر، خلال الحلق والفم، وخلال الأنف، معهما أحياناً، دون أن يكون هناك عائقٌ يعترض مجرى الهواء

1 الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، الكويت، 1989م: 11.

2 أبو الفتح عثمان(392هـ)، المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط1، إدارة إحياء التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، 1954م: 2/1.

3 الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ط1، مؤسسة البلاغ، بيروت، 1991م: 36.

4 إبراهيم، عبد العليم، تيسير الإبدال والإعلال، د.ط، مكتبة غريب، القاهرة، 1969م: 5.

اعتراضاً تاماً، أو تضييقٌ لمجرى الهواء، من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً"[1]، وهي ذات "أهمية بالغة في لغات العالم كلّها، لما تتميز به من وضوحٍ سمعي، ولما يطرأ عليها من تبدلاتٍ، ولما ينتابها من اختلافٍ في لهجات المناطق التي تتوزع فيها اللّغة. وهي من الأصوات التي يصعب إتقانها على غير صاحب اللّغة"[2].

عومل النمط اللّغوي الصرفي في بدايات الدراسات اللّغوية بطريقة أغفلت هذه الميزة التي يتمتّع بها، وكثيراً ما توحي آلية وصفه والتقعيد له بأنّه تابع يذكر نافلةً، فالطريقة التي تورد مباحثه فيها غير واضحة المعالم، وغير مخصصة بأبواب محددة، على الرغم من كون اللّحن الذي نشأت الدراسات اللّغوية بغية مجابهته ظهر أكثر أمثلته في اشتقاق مفردة أو تصريف بنية. كما أن كثيراً من الدراسات اللّغوية المعاصرة التي تصدت لدراسة الأبواب الصرفية انطلقت بهدي من نتاجات الدراسات الصرفية القديمة، معيدةً وصف الأبنية الصرفية كما وصفها القدماء مستخدمين مصطلحاتٍ حداثية تشي بتبنّيهم لمناهج دراساتٍ لغوية معاصرة. وإن لم نعدم تطبيق بعض الباحثين لنتاجات علم اللّغة المعاصر على الأبنية الصرفية، إلا أن الحاجة إلى دراسة تمتاز بالجدة في المنهج والمادة تبدو ملحةً في هذا الباب.

تتطلّب دراسة النمط اللّغوي الصرفي منهجاً ومادة، ينطلق المنهج من تصوراتٍ صادرة من الحقيقة اللّغوية، وغاياتها التواصلية، وتُعمل فيها معايير الصواب الاستعمالي الاجتماعي، الذي يقيس صلاحية الاستعمال اللّغوي بتحقّق التواصل عبره أولاً، ورضى النفس لسماعه ثانياً. والمادة مدونةٌ في الشعر العربي، وفي مصادر اللّغة، كالمعاجم وكتب المفردات، فقد جمع أصحابها الاستعمال الحي فيها، وسجلوه مغفلين في الجانب الأكبر مما جمعوا مقاييس واعتبارات علماء اللّغة التي تجمعت لهم أصولها ومبادئها من سياقاتٍ غير لغوية، ثم إن عدداً منهم عمد إلى ذلك وسعى إليه بغية التفرد في تسجيل ما أسقطه غيره ولم يلتفتوا إليه.

---

1 عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهرة: 1995م: 91.

2 حلواني، محمد خير، المغني الجديد في علم الصرف، د.ط، دار الشرق العربي: 136.

إن إدراك هذه المجموعة من الإشكالات يحتّم على الباحثين أن تسلك دراساتهم طرقاً بحثيةً وصفيةً ديناميةً، مما يؤدي بعملهم إلى أن يكون تسجيلاً حيـاً للحقيقـة الاستعمالية، متحرراً من قيود القاعدة ومصطلحاتها، ومؤمناً بحقيقة التطور اللّغوي، ومدركاً بأن هذه الصيغ المستعملة اليوم أو المسجلة إنّما هي نتاج مخاضٍ طويلٍ من الاستعمال اللّغوي، بخاصة أن نتاجات علم اللّغة المقارن تؤكّد ذلك وتدعمه، كما أن الدراسات الصوتية قدمت تفسيراتٍ منطقية علمية مقبولة لكثيرٍ من هذه التطورات.

الفصل الأول

القاعدة الصرفية والتداول الاستعمالي

لم يعد هنالك مجالٌ للشّك حول وجود فجوة واسعة بين القاعدة والاستعمال، تستوي في ذلك القاعدة الصرفية والنحوية، وقد حاول علماء العربية الأجلاّء رأب الصدع بينهما، وتسويغ المفارقة الناشئة بينهما عبر وسائل عديدة، تُتخذ من قبل العالِم أدواتٍ يوظفها في تحليله اللّغوي حين يواجه باستعمالٍ يجافي قاعدته ويخالفها.

ومن هذه الوسائل الضرورة الشعرية، ووصف بعض الاستعمالات باللّغات (تعدد الصيغ)، وقصر بعضها على لهجاتٍ معينة محددة. ثم إن اقتناعهم بأحقيتهم في حرية محاكمة الأنماط اللّغوية جعلهم يصفون بعض الاستعمالات بالخطأ، ولم يدركوا أثناء ذلك ما يمكن أن يجره ذلك التعسف من أخطارٍ على جسم اللّغة.

فقد سوغوا بالضرورة للشّاعر أن يتجاوز كلّ عرفٍ فيما ينظم حتّى اضطُر علماء العربية بعد ذلك إلى إجازتها فيما كان للشّاعر عنه مندوحةٌ أم لا. وكان مصطلح (اللّغات) وما يكتنف مفهومه من ضبابية أرادها مبتكروه مدخلاً يجعلون منه ما وافق أقيستهم صحيحاً، وما لم يوافقها لغةٌ قد تكون لهجةً أو صيغةً استعماليةً أخرى نعاملها معاملة الإسرائيليات، نسمعه فلا نقبله ولا نرفضه إلا ضمن شروط!، كما أن مصطلح (اللّهجات) وما يقوم عليه من تضييقٍ لحدود الاستعمال كفيلٌ بأن يجعل هذا الاستعمال محاطاً بمحاذير عديدة، فيبعده من حسابات قواعدهم ويجنّب هذه القواعد حرج وجود ما لم تنطبق عليه.

لقد تشكّل هذا الموقف بسببٍ من إغفال حقيقة النمط اللّغوي، وتجاهل ارتباطه وتعلقه بعوامل أخرى كثيرة غير ما يتوخاه منه عالم اللّغة، خاصةً تحقيق التواصل مع الآخرين عبره، وكان للقاعدة الصرفية والظروف المحيطة بها أثر كبير حرم النمط اللّغوي كثيراً من حقوقه في الدراسة والتحليل، لكن الاستعمال وتداول الأنماط يسير في طريقه مقدماً مظاهر استعمالٍ تثري اللّغة وتحررها من براثن الحجر والتضييق.

1.1 النمط اللّغوي

النمط اللّغوي أداة اللّغة ومادتها، سواء أكان على مستوى الصوت أم المفـردة أم التركيب، تتواصل الجماعات البشرية عبره، وتتآخذ من خلال التداول بـه، وقـد شكّل البحث فيما تجاوز حدوده القابلة للنّظر والتحليل محاولةً محفوفـةً بالمخـاطر وكان المنطلق الذي يجب ألاّ يغيب عن ذهن الباحثين فـي قـضاياه كـون "اللّغـة الإنسانية ظاهرةً اجتماعيةً عقليةً سيكلوجيةً منطقيةً معقّدةً جداً"[1]، وهو ما لم يغب عن أذهانهم في مرحلة دراسية متأخّرة.

لقد شغلت قضية بناء تصورٍ حول حقيقة اللّغة حيزاً كبيراً مـن جهـد العلمـاء والباحثين، كما اختلفت اتّجاهات البحث في ذلك؛ فثمة من يبحث في النـشأة، إلـى باحثٍ في الأصل، إلى من يبحث في الحقيقة والماهية. فتوصل علماء اللّغة بعد ذلك إلى أن البحث ضمن الاتّجاه الأول تعطيلٌ للبحث العلمي، كما أن للاتّجـاه الثـاني مجالاً مختصاً (علم اللّغة المقارن)، أما البحث ضمن الاتّجاه الثالث فهو ما نحتـاج إليه في هذه الدراسة، خاصةً أنّنا نسعى لردم الهوة بين النظام والاستعمال.

سار التصور السليم لماهية النمط اللّغوي وحقيقته الاسـتعمالية فـي اتجاهـاتٍ مختلفة، أدرك أحدها أن اللّغة ملكةٌ تتوصل الجماعات اللّغوية إلى إتقـان أسـاليبها وتطوير نظمها بالدربة والاستعمال، وليس بالعرق والزمان والمكان، وقد نص ابـن خلدون على ذلك حيث قال: "اللّغات كلّها ملكاتٌ شبيهةٌ بالصناعة، إذ هي ملكاتٌ في اللّسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها.

وليس ذلك بالنظر إلى المفردات وإنّما هو بالنظر إلى التراكيب. فإذا حـصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتّعبير بها عن المعاني المقصودة ومراعـاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال بلغ المتكلم حينئذٍ الغايـة مـن إفـادة مقصوده للسامع"[2]. وهو بهذا الفهم يقدم المفهوم الحقيقي للّغة بأنماطها، أي ما يـشير

---

1 عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقـات، ط1، دار الكتـاب الثقافي، 2005م: 9.

2 ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (808هـ) – المقدمة، د.ط، المطبعة الشرفية، القـاهرة، 1327هـ: 648.

إلى جملة الأمور التي تتشكّل منها ماهيتها الصناعية المكتسبة، وغاياتها ومقاصـدها التواصلية، وليس ما يبحث في سليقة مقصورة على زمانٍ معينٍ ومكانٍ محددٍ كمـا كان نحويو العربية يرون.

ويؤكّد سوسير على ذلك مضيفاً ملمحاً آخر من ملامح حقيقـة أنمـاط اللّغـة وماهياتها التداولية بقوله: إن اللّغة "نتاج اجتماعي لملكة اللّغـة ومجمـوع حـالاتٍ عرفية ضرورية يكيفها المجتمع ليسمح لهذه الملكات الفردية بالعمل"[1]، حيث نلمـس في قوله الإشارة إلى اعتباطية اللّغة وسيرها ضمن نواميس العرف، وهـي إضـافةٌ لقضية هامة بالنسبة لماهية النمط اللّغوي الاستعمالية الابتكارية.

وللمجتمع أثره الكبير على أنماط اللّغة وتداولها، ويشمل هذا الأثـر الغايـات الاستعمالية للنّمط اللّغوي إضافةً إلى حقيقتها الاجتماعية ففي " أحـضان المجتمـع تكّونت اللّغة، وجدت اللّغة يوم أحس الناس بالحاجة إلى التفاهم فيما بينهم"[2]. في هذا القول إشارةٌ إلى الباعث على استخدام اللّغة بالدرجة الأولى، وإشارةٌ من بعيدٍ إلـى أصلها، أي إنّها تواضعيةٌ من صنع البشر. وما نريده من هذا الرأي إصراره علـى حقيقة اجتماعية اللّغة "فاللّغة وظيفةٌ إنسانيةٌ، وظيفةٌ مرتبطةٌ بالجنس"[3]. كما أن اللّغة "هي الواقع الاجتماعي بمعناه الأوفى، تنتج من الاحتكاك الاجتماعي، وصارت مـن أقوى العرى التي تربط الجماعات، وقد دانت بنشوئها إلى وجود احتشادٍ اجتماعي"[4]. فهي على هذه الحال، ملكةٌ صناعيةٌ سبيلُها الدربة والتعلم، تنشأ وتترعرع تطوراً في المجتمعات.

---

1 سوسير، فيردناند دي، علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، د.ط، بيـت الموصـل، الموصل، 1988م: 31.

2 فندريس، جوزيف، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، د.ط، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1950م: 35.

3 لوسيركل، جان جاك، عنف اللغة، ترجمة محمد بدوي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005م: 67.

4 فندريس، اللغة: 35.

رأينا أن أبناء المجتمع الواحد يستخدمون اللّغة للتّواصل فيما بينهم ضمن آلية تواضعية اعتباطية "والمتكلّم الفرد يختار بحرية أداته المجردة المناسـبة لأغراضـه التواصلية والتعبيرية"[1]؛ ولم نلمح التفاتهم لقواعد، أو إتقانهم لأصول قياسٍ نحويـة، مثل تلك التي يستخدمها النحويون، وسبيلهم إلى التواضع القياس اللّغـوي، ويـرى لوسيركل أن "نظام اللّغة ليس نتاج تعاقدٍ بين مستعمليها. فبعكس المؤسسات التعاقدية ليست اللّغة قابلةً للتغير المفاجئ والشامل. إن نظام اللّغة مفروض على مـستعمليها، وهو يقع خارج متناول أيديهم. وهذا الاستقلال راجع إلـى الطبيعـة الاستنـسابية لإشارات اللّغة، فحيث لا يكون هناك معيار عقلي، ينتفي السبب لتغيير أي شيء"[2].

ومستعمل اللّغة صاحب همومٍ وحاجاتٍ يرغب في التعبير عنها، وربمـا كـان أبرز هموم مستخدمي اللّغة امتلاك زمام الآلة اللّغوية كي تكون اللّغة وسيلةً حقيقيـةً من وسائل تحقيق التواصل، وإهمال ذلك أدى إلـى أن "يأخـذ تشومـسكي علـى اللّسانيات البنيوية أنّها لم تهتم بخاصية يعتبرها أساسيةً من خـواص اللّغـة وهـي الإبداعية، أي قدرة المتحدث - المستمع على إنتاج وتأويل كافّة جمل اللّـسان، ولا شيء غير هذه الجمل التي لا حدود لها، وذلك انطلاقاً من عددٍ محدودٍ من المقولات والقواعد التي تشكّل كفاءة ذلك المتحدث- المستمع"[3]. فالإبداعية هي أبـرز سـمات المتكلم في تعبيره عن حاجاته وهمومه بدايةً وقبل كلّ شيء، ليكون ذا جاهزية تامة للتّعامل التواصلي مع أي موقفٍ لغوي يتطلّب منه حضوراً، وهي ما تمكنّـه مـن تحقيق ذلك.

ومن شروط هذه الإبداعية اللّغوية التزامها بعقدٍ اجتمـاعي عرفـي، "أقامتـه الطبيعة بين أفراد الجماعة الواحدة ليحافظوا على اللّغة بالـصورة التـي توجبهـا القاعدة. وكثيراً ما ترجع هذه القاعدة إلى الاستعمال، وهذا لا يخلو من الـصواب"[4].

---

1 لوسيركل، عنف اللغة: 211.

2 المرجع نفسه:81.

3 سيرفوني، جان، الملفوظية، ترجمة قاسم المقداد، ط1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998م: 13.

4 فندريس، اللغة: 304.

وبذا يكون المتكلّم قادراً على "اتّخاذ أحكامٍ صحيحة تجاه ما يسمع مـن التعبيـرات اللّغوية، فالإنسان العادي، قد لا يستطيع أن يصف علاقة المطابقة في الجنس بـين الفعل والفاعل في العربية، أو المطابقة في الجنس بين الصفة والموصوف فيها، ومع ذلك فهو لا يخطئ في إقامة هذه العلاقة فعلياً في أداءاته اللّغوية، ويستطيع أن يصدر أحكاماً على الجمل غير الصحيحة بأنها غير صحيحة"[1]، ويؤكّد ذلك فندريس بقولـه حول مستويات الصواب الاجتماعي: "الاستعمال غير التحكم، بل هو ضده على خط مستقيمٍ، لأن الاستعمال خاضع لمصلحة الجماعة، وهي هنـا حاجتهـا لأن تكـون مفهومةً. فكل فردٍ يدأب بغريزته وعن غير شعورٍ منه على الوقوف في سبيل ما هو تحكمي حتّى لا يدخل في الاستعمال. وإذا وقعت مخالفةٌ من جانب فـردٍ منعـزل، أصلحت على الفور، والسخرية اللاذعة كفيلةٌ بإمساك الجـاني عـن التفكيـر فـي المعاودة"[2].

يتمثّل استثمار هذه الإبداعية اللّغوية بظروفهـا المـشار إليهـا فـي ابتكـار التعبيرات والجمل حال التواصل مع الآخرين، وتتجلّى هذه المقدرة عنـدما يفاجـأ المتكلّم بسؤالٍ أو طلبٍ يحتاج إلى رد مباشرةً، وفي ذلك يقوم المـتكلّم بالاسـتجابة مباشرةً مستخدماً نوعي التخطيط اللّغويين التخطيط الإجمالي الذي "يبدأ أثناء النطـق بالجملة السابقة، بينما يحصل التخطيط التفصيلي أثناء النطق بالجملة المخطّط لها، كما أن التخطيط الإجمالي يشمل اختيار المفردات الرئيسية والقواعد والنغمة المناسـبة، بينما يشمل التخطيط التفصيلي تنظيم المفردات والقواعد المختارة بعضها مع بعـض بالشكل السليم"[3].

أي إن حقيقة النمط اللّغوي اجتماعيةٌ محضةٌ، في نشأته وفـي تطـوره وفـي مراقبته وفي الغاية من استعماله، وهذا الأمر يجعل مساحات الحريـة الاسـتعمالية أكبر، لأن المتكلّم هو القائم بدور الرقيب، بل إنّه المسؤول الوحيد عن النمط اللّغوي،

---

1 عبابنة، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات: 20.

2 فندريس، اللغة.

3 خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، العدد9، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1978م: 158.

لذا فإن مساحات المقبولية فيه قابلةٌ لأن تتّسع، ما دامت مراعيةً للعادات النطقية التي سرت عليها أنظمة الأدوات الكلامية بالنسبة للمتكلّمين.

ثمة ممارساتٌ لغويةٌ أخرى يقوم المتكلّم بها، لكنّها تختلف عـن الممارسـات اللّغوية الأخرى التي يراعي المتكلّم فيها جانب الصواب الاجتماعي، وتتمثّل هـذه الممارسات في المواقف الانفعالية، ويقوم المتكلّم فيها بخرق قواعد اللّغة لأغراضٍ تعبيرية، يقول لوسيركل: "يمكننا أن نخرقَ قواعد التركيب لأغراضٍ تعبيرية، دون أن نصل إلى حد اللّحن أو الكلام المخلّط. وبعبارة أخرى ... فإن قواعد النحو قابلةٌ للخرق، مثل القواعد والبدهيات التداولية"[1]. وليس المقصود بذلك قواعـد الـشكل بالدرجة الأولى، بل التركيز الأكبر متّجه نحو قواعد المعنى والدلالة، فكل ما يطلبه النحو "أن تحترم قواعده كأن يأتي اسم بعد حرف الجر وأن يأتي النعت في موقعه المعهود في الجملة، وأن يجري ملء الخانات في الجملة بحسب القواعد. أما كيـف يملأ المتكلّم تلك الخانات فهذا مما لا يهم نظام النحو"[2].

هذه هي حقيقة النمط اللّغوي، وإذا كان الكلام دالاً بـصورته الرئيـسة علـى التركيب والجملة، فما التراكيب والجمل إلا عناصر مكونةٌ من أبنية وأنماطٍ لغويـة صرفية، هي الأساس الذي تتركّب الجمل منه، فاللّغة في صورتها الأولى أصـواتٌ شكّلت أبنيةً صرفيةً لتشكّل بعد ذلك جملاً.

إن أثر الأنماط والأبنية الصرفية في العملية التواصلية كبير؛ فالصيغ الصرفية مركّزة الدلالة، وكثير منها ذو دلالة مركّبة، ثم إن العملية الإفصاحية لا تتم إلا عبر الأنماط والأبنية الصرفية، وما جرى الحديث على ألسنة من ناقـشنا أقـوالهم فيمـا مضى على التراكيب بشكل عامٍ إلا بسبب تضافر المكونات اللّغويـة فـي تحقيـق الدلالة، فمهما كان العنصر دالا، فإنه يبقى محتاجاً لغيره، وما يقال عن التركيب في فلسفة اللّغة وفي الفكر اللّغوي هو ما يجب أن يقال على النمط الصرفي.

---

1 لوسيركل، عنف اللغة: 54.

2 المرجع نفسه: 193.

2.1 القاعدة الصرفية

لم تؤد القاعدة الصرفية للنّمط اللّغوي حقّه التحليلي اللاّزم، وذلك بسبب الانتقائية القواعدية عبر قيودٍ عديدة، شملتها حين شملت القاعدة النحوية التي لم تنفصل عنها إلاّ بعد فترة طويلة من عمر الدراسات اللّغوية، وكان اختلاط مباحثهما من أبرز الدوافع إلى ذلك، فأثر إسقاط آليات الدرس النحوي على المباحث الصرفية واضح لأدنى نظرٍ.

ربما كان النحويون غير مختارين فيما يتعلّق بمبدأ الانتقاء بالنسبة للنّموذج اللّغوي المحتذى، الذي يمكنهم بناء قاعدة لغوية عليه، سواء أكان على مستوى الكلمة أم على مستوى التركيب، بل لعلّهم كانوا مسيرين يدفعهم إلى ذلك الحرص على حفظ النص القرآني. لكن الذي لا مجال للشّك فيه أنّهم لم يكونوا مسيرين في حدود هذا الاختيار، بل هم مختارون قد رسموه بأيديهم.

ويبدو أن محور اهتمامهم في هذا الاختيار الانتقائي الانقطاع عن العوامل المؤدية إلى التطور اللّغوي، سعياً إلى الحصول على نمطٍ لغوي فصيحٍ يرجع إلى مستخدمٍ سليم السليقة. مما أدى إلى أن يسير عملهم في ثلاثة اتّجاهات، يضع الأول حدوداً زمانيةً ومكانيةً قبليةً، ويعمل الثاني على المفاضلة بين أنماط الاستعمال، ويقوم الثالث بفرض الالتزام بالقاعدة المبنية ومحاسبة كلّ نمطٍ خارجٍ عنها.

لا يستطيع أحد إنكار وجود حد التزم النحويون به في عرفهم حول الزمان الذي يأخذون النمط اللّغوي منه بغية محاكاته والقياس عليه، وقد سجل البغدادي لنا هذا العرف كأنه قانون التزموا به[1]. لكن الناظر في صنيع علماء العربية يلمس عدم اتّفاقهم على ذلك، فكثير من الشعراء الذين لم يقبلهم بعض العلماء وجدناهم مقبولين محتجاً بلغتهم عند علماء آخرين، والسبب في ذلك الرفض المعاصرة، فقد "كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحق، والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة، يلْحِنون الفرزدق والكُميت وذا الرمة وإضرابهم... وكانوا يعدونهم من المولدين

1 البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093هـ) – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1986 م: 1/5-6.

لأنّهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب"[1]، كما أن أبا عمرو بن العلاء تحـرج من رواية شعر هذه المجموعة، يقول: "لقد كثر هذا المحدث وأحسن حتّى لقد هممت أن آمر صبياننا بروايه شعره"[2]، وكانت هذه المجموعة صاحبة الحظّ الأوفـر فـي الاحتجاج بأشعارها وبناء القواعد على لغاتها عنـد سـيبويه[3]، النمـوذج الأول لأي دراسة.

كما أن مجموعةً أخرى من العلماء تجاوزوا هذه الطبقة من شعراء العـصر الأموي إلى العصر العباسي، كاستشهاد أبي علي الفارسي ببيتٍ لأبي تمام[4]. فتقـدم الزمن بالعلماء دافع لتغير النظرة وعدم استقرارها، وقد صور لنا البغـدادي ذلـك وتحدث عنه بإسهاب[5]، إلى الحد الذي أنكر معه محمد حسن جبل أن يكـون قـول السيوطي: "أجمعوا على أنّه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللّغة العربيـة"[6] محل إجماعٍ منهم جميعاً[7]. فالحد الزماني دينامي متحرك يتغير بتقدم زمـن العـالم، وليس الأمر قضية تجاوزاتٍ وعدم التزام. لكن هذه الدينامية لا تعني بحـالٍ عـدم وجود هذا الحد، بل كان موجوداً ملتزماً به وإن كان قـابلاً للتّطـور فـي بعـض الدراسات.

وقد أثيرت شبهاتٌ كثيرةٌ حول حقيقة وجود الحد القبلي المكاني، ولعل الـسبب في ذلك عمومية النصوص التي عبرت عنه، كالنص المنسوب إلى الفارابي - وهو أشهرها - قوله: "الذين عنهم نقلت العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربـي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخـذ

1 البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 6/1.

2 المصدر نفسه.

3 جمعة، خالد عبد الكريم، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، مكتبـة دار العروبـة، الكويـت، 1980م: 274-277.

4 السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ) - الاقتراح فـي علـم أصـول النحو، دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد، ـ ـ189م: 31.

5 البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 5/1-7.

6 انظر في ذلك: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو: 31.

7 جبل، محمد حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت: 81.

ومعظمه، وعليهم اتّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف. ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين..."[1].

نوقش هذا النص كثيراً وأثيرت حوله شبهاتٌ قد تنفيه جملةً وتفصيلاً، وبخاصة أنّه يصف صنيع العلماء وما سار عليه عرفهم، بل يصف صنيع البارزين المتقدمين منهم، يقول خليل عمايرة: "فمن المعلوم أن الخليل بن أحمد تكلّـم العربيـة سـليقةً، ورحل في بوادي العرب مستزيداً متعلّماً من العرب الأقحاح، وناقلاً بوعي العالم ما سمع منهم، ولكنّه لم يقل مطلقاً إنّه قد وضع تحديداً مكانياً لأخذ اللّغة فـي مرحلـة التقعيد، ولم يرو عنه أنّه وضع تحديداً مكانياً لأخذ اللّغة في مرحلة التقعيد، ولم يرو عنه أنّه قد وضع معايير مكانيةً تحدد القبائل التي يؤخذ بلسانها"[2]. ويدعم ذلك أن ما روي عن العلماء بهذا الصدد لا يعدو أن يكون رأياً جزئياً حول شاعرٍ من الشعراء تأييداً أو رفضاً، كالمروي عن الأصمعي: لا يحتج بلغة الكُميت ويقول عنـه :"هـذا جرمقاني من أهل الموصل ولا آخذ بلغته"[3].

كما أن ابن جني نص على موقف تبنّاه يرفض فيه أي تحديدٍ مـسبقٍ لزمـان أو مكان الاحتجاج، ورأى أنّه: "لو علم أن أهل مدينة باقون على فـصاحتهم ولـم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضـطراب الألـسنة وخبالهـا وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقّي ما يرد عنها"[4].

وأرى أن الحد القبلي المكاني ملتَزم به من قبل علماء العربية بصورة بارزة لا مجال لإنكارها، فالقبائل التي سمع منها سيبويه واستشهد بلغات شـعرائها محـددةٌ

1 السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو 22-23.

2 عمايرة، خليل أحمد، القبائل الست والتقعيد النحوي: 79.

3 ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد النجـار، المكتبـة العلميـة، القـاهرة، 1953م: 294/3.

4 ابن جني، الخصائص: 5/2.

معروفةٌ لم تشمل قبائل العرب كلّها[1]، كما أن القبائل التي احتج الفراء بلغة شعرائها "قد قلّ عددها عن قبائل سيبويه بثلاث قبائل، ووافق الفراء في جميع قبائله سيبويه إلاّ في قبيلة واحدة"[2]. ومما يجدر بالإشارة إليه في هذا الصدد هو أن المساحة القبلية المكانية الاحتجاجية واسعةٌ، شملت وفقاً لسيبويه ستاً وعشرين قبيلةً، ووفقاً للفراء ثلاثاً وعشرين. ولا تعني هذه السعة انتفاء الحد القبلي المكاني، لأن الالتزام به ظاهر في صنيع هؤلاء العلماء الذين يعدون أئمة مدارسهم وروادها.

ويضاف إلى هذين الحدين اللّذين التزم علماء العربية بهما بصورة عامة؛ على الرغم من الدينامية في أولهما، والسعة في ثانيهما؛ مواقف خاصةٌ لبعض العلماء يتعلق قسم منها بالحد الزماني كالمروي عن أبي عمرو بن العلاء: "قال الأصمعي: جلست إليه ثماني حججٍ فما سمعته يحتج ببيتٍ إسلامي"[3]. وقسم بالحد القبلي وما تفرضه حياة القبيلة من عاداتٍ اجتماعية وتقاليد كالمروي عن الأصمعي أنّه لا يحتج بلغة ذي الرمة ويقول عنه: "طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقّالين"[4]. وقسم يتعلّق بموقفٍ خاصٍ من أحد العلماء لبعض الشعراء كقول ابن قتيبة عن عدِي بن زيد:"علماؤنا لا يرون شعره حجةً"[5].

هذه الحدود التي التزم عرف النحويين بها، ولم تتجاوزها ممارستهم الفعلية في دراسة اللّغة، دليلٌ أكيد على مبدأ الانتقائية القواعدية، وذلك عبر تحديد الزمان

---

1 جمعة، خالد عبد الكريم ، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1980م: 299-300.

2 الخريسات، محمد أحمد ، شواهد الشعر في كتاب معاني القرآن للفراء، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الزرقاء - الأردن، 2006م: 248.

3 القيرواني، ابن رشيق أبو علي الحسن بن رشيق (456هـ) – العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، حققه وفصله وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد، ط3، مطبعة السعادة، القاهرة، 1963م: 1/ 90.

4 ابن جني، الخصائص: 295/3.

5 ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (276هـ) – الشعر والشعراء، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1966م: 225/1 .

والقبيلة، وقصر الفصاحة على فئة من العرب دون غيرهم، وجعل الاستعمال السليم في بيئات محددة قد حرمت منه بيئاتٌ أخرى.

هذا المخاض الانتقائي العسير سيخلّف حرماناً لأنماطٍ لغوية مستعملة مـن أن تكون أساساً يقاس عليها ويقعد حسب نُظُمِها، ثم إنّه يحرمها من أن تكـون موضـع تحليلٍ ودراسة، يدعم ذلك عدم وضوح الرؤية في حدود هذه الانتقائية.

لم تقف انتقائية النمط اللّغوي عند الحدين الزماني والقبلي المكاني الخـارجيين، بل تجاوزتهما إلى حد داخلي يفاضل بين الأنماط اللّغوية، يقبل بعـضها ويـرفض الآخر، متّخذاً من القياس أداةً له، يقول محمد حسن عبد العزيـز: "بعـد أن جمـع اللّغويون كلام العرب، ونظروا فيه وفتّشوا وجمعوا النظائر والأشباه، وتبينت لهـم مواضع الخلاف، واستبانت أمامهم العلاقـة بـين الأبنيـة والمعـاني - أرادوا أن يصوغوا ما استقرؤوه في قواعد وأقيسة، ولما كانت المادة التي جمعوها - وهذا أمر غير مستغربٍ - تستعصي على الاطّراد أو لا تسير على وتيرة واحدة لا تختلـف، جعلوا القاعدة أو القياس أو الباب على الغالب أو الأكثر، واتّفقوا في ذلك، واختلفـوا في تسمية ما عداه، وفي القياس عليه"[1]. أي أنّهم لم يعتبروا كل ما سـمعوه حجـةً يقاس عليه ويحاكى، على الرغم من اشتراطهم لظروفٍ خاصة تجب مراعاتها عنـد البحث عن النمط اللّغوي المحتذَى.

ويقر يوهان فك بحقيقة هذا الوضع التعاملي مع النمط اللّغوي المسموع بقولـه: "ككلّ علمٍ قياسي لم يسلم النحو العربي دائماً من خطر الاستبداد بالحيـاة الواقعيـة، وإكراهها في وضع قواعده. وعلماء اللّغة لم يتفقوا دائماً في وجهـة نظـرهم نحـو الاستعمال اللّغوي الصحيح"[2]. ويظهر من كلامه إنكار هذا الصنيع عليهم.

وأصبح النمط اللّغوي المسموع حسب أقيستهم أحد اثنين، إما مطرد وإما شـاذٌ، يقول السيوطي: "الاطّراد والشذوذ على أربعة أضرب، مطرد في القياس والاستعمال

1 عبد العزيز، محمد حسن، القياس في اللغة العربية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995م: 25.

2 يوهان فك، العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة رمضان عبد التـواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م: 69.

معاً، ... ومطّرد في القياس شاذٌ في الاستعمال ... ومطرد في الاستعمال شاذٌ في القياس، ... وشاذٌ في القياس والاستعمال معاً"[1].

هكذا صنف النمط اللّغوي المسموع، ولم يقبل كلّه كما ينبغي، بل إن المعاملة في كثيرٍ من المواقف مجحفةٌ، تُرمى بها كثير من قراءات القرآن الكريم بالخطأ، قال الفراء: "وليس قولُ من قال: مخلفَ وعده رسله [2]، ولا زين لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادهم شركائِهم [3] بشيء"[4]، فلم يرض الفراء بجواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف أو الجار والمجرور. وقد جاء في البحر المحيط أن ابن عامرٍ قرأ "كذلك إلا أنّه نصب (أولادهم) وجر (شركائِهم) فصل بين المصدر المضاف إلى الفعل بالمفعول. وهي مسألةٌ مختلَفٌ في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها – متقدميهم ومتأخّريهم – ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر. وبعض النحويين أجازها – وهو الصحيح – لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر"[5].

وتُرمى أشعار العرب عبرها بالضرورة، ومن أمثلة ذلك:

أَلَمْ يأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بني زِيَادِ[6]

حيث صنّف ابن عصفورٍ هذه الأبيات ضمن ضرائر الزيادة، إثبات حرف العلّة في مواضع يجب أن تحذف فيها[7]، وذلك بناء على أقوال علماء اللّغة فيها.

فالتعامل بهذه الطريقة مع الأنماط اللّغوية التي يجب أن تكون المثال المحتذى والمتّبع قيد على القيد الزماني والقبلي المكاني، ولكنّه قيد في التحليل والمعالجة

---

1 السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو: 24-25.

2 سورة إبراهيم (47).

3 سورة الأنعام (137).

4 الفراء، معاني القرآن: 82/2.

5 ابن جني، الخصائص: 407/2.

6 البيت منسوب لقيس بن زهير في: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 361/8، وهو في ديوانه: 29.

7 ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد بن علي الاشبيلي (663هـ) - ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس، القاهرة، 1980م: 45.

وليس قيداً على الناطقين المستعملين الحقيقيين والممارسين الفعليين للنّشاط اللّغوي، يقول فندريس: "ومع ذلك فهناك صيغٌ تثبت أمام القياس، ومن أجل ذلك تسمى بالشاذة، إذ يحتوي نحو كلّ لغة من اللّغات على قدرٍ يزيد أو ينقص من الأسماء والأفعال الشاذة. هذه الصيغ القوية تبقى خارج القاعدة، وتدين بمقاومتها إلى شيوع استعمالها الذي يبقي عليها حيةً في الذهن ولا يطيق لها تغييراً"[1].

كما أن هذا الموقف مدفوع بقول ابن جنّي: "فالناطق على قياس لغة من (لغات العرب) مصيب غير مخطئ"[2]. و سواء أكان قياسه هذا على المطّرد بفروعه أو على الشاذ، ويدفع أيضا بقوله: "لو استعملتَ أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله"[3]، كما أنّه سمى باباً من أبواب كتابه (باب لغات العرب وكلّها حجةٌ)[4]، فهو ليس من الداعين إلى الاقتصار على ما اطّرد من أمثلة العرب للقياس عليه، بل يدعو إلى القياس على ما صح أن العرب نطقت بمثله، وفي ذلك بعد نظرٍ يدرك خطر التضييق على اللّغة وما قد يؤدي إليه من عدم استطاعة على النهوض بالمهام التواصلية.

ولا يبتعد موقف فندريس عن هذا الموقف، بل إنّه يؤكّد صحة المذهب الذي اتّخذه ابن جني، ويصر على خطأ النحويين فيما اشترطوه للقياس والاحتذاء، ويرى أن النحو "كثيراً ما يكون في صراعٍ مع الحس الطبيعي للّغة، ففي الأقطار التي يطغى فيها أثر النحاة لا تستسلم اللّغة لفعل القياس إلا بصعوبة، إذ تختنق المبتكرات القياسية في مهدها ولا تستطيع الحياة"[5]. ولا يخفى أثر ذلك على اللّغة والتسبب في ضياعها،لا سيما إن كانت غير محمية بإرث ثقافي ديني فكري يحفظها.

ثم إن حدود المطّرد أو الكثير أو الشاذ أو النادر وغيره من مصطلحات الشيوع غير واضحة المعالم، قال السيوطي: "قال الشيخ جمال الدين بن هشام: اعلم أنّهم

---

1 فندريس، اللغة،: 208.

2 ابن جني، الخصائص: 12/2.

3 المصدر نفسه: 125/1.

4 المصدر نفسه: 10/2.

5 المصدر نفسه: 207.

يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً، فالمطّرد لا يختلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنّه يختلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليلٌ والنادر واحد فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه"[1].

لا يخفى ما يمكن أن تجره هذه الطريقة التعاملية مع الأنماط اللّغوية على كثير منها من استبعادٍ ورفضٍ وحرمان، ووقوفٍ في وجه الاستعمال اللّغوي، وتجاهلٍ لحقيقته، فنحن لا نستطيع معاملة النشاط اللّغوي بأنماطه وفق هذا الإحصاء، ذلك أن "قوانين اللّغة هي بالتأكيد ليست قوانين فيزيائيةً طبيعية، حيث إن نظام اللّغة هو مؤسسةٌ اجتماعية، بل إنّها ليست قوانين بالمفهوم القضائي، ذلك لأنّها ليست ذات طبيعة إلزامية وشمولية"[2]، كما أنّه من الواجب: "أن نفكر بقواعد النحو ليس بمقارنتها بقوانين الكون المادي، بل بتشبيهها بالحدود"[3].

ومن مظاهر هذه الانتقائية أيضاً الالتزام بالقاعدة ورفض ما يخرج عنها فقد شكّل الالتزام بالقاعدة ورفض ما تجاوزها منتهى عمل النحوي وغاية جهده، وسار تعاملهم مع النمط اللّغوي غير المتناسق مع أقيستهم في طريقين؛ يقوم الأول بإطلاق حكمٍ قيمي يبدو تأثّر النحو فيه بمناهج غير لغوية واضحاً جلياً، وهو كما يقول السيوطي: "الحكم النحوي ينقسم إلى واجبٍ وممنوعٍ وحسنٍ وقبيحٍ وخلاف الأولى وجائزٍ على السواء"[4].

والناظر في هذه الطريقة التعاملية مع النمط اللّغوي يلمس فيها قيداً داخلياً ثالثاً، فإن كان القيد الزماني والقبلي المكاني قد التفت إلى المحيط الخارجي للنّمط اللّغوي، فإن قيد المفاضلة بين الأنماط راعى الكثرة والقلّة بالنسبة لما يصح القياس عليه ضمن حدود الزمان والمكان، ثم أضاف هذا القيد نظرةً نوعيةً إلى الاستعمالات

---

1 السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو: 25.

2 لوسيركل، عنف اللغة، ترجمة محمد بدوي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005م: 83.

3 المرجع نفسه: 65.

4 السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو: 12.

اللّغوية تمكّن النحوي من إصدار أحكامه حولها حسب مقاييسه وفهمه للعلّة التي إنّما يقاس بها.

أما الطريق الثاني الذي سار هذا القيد فيه، فهو وقوفه أمام الأنمـاط اللّغويـة المستعملة الصادرة عن ألسنة أبنائها، يرفض ويخطّئ ويرمي بالضرورة، وكثير من المواقف التي لم تراعِ في بعض مواقفها مقاصد اللّغة وغاياتها التواصلية التي تسلك فيها أيسر الطرق وأقربها، وتهمل جوانب الانفعال التي تؤثّر فيها مشاعر المتكلّمين متجاهلةً كل نظامٍ وقانون.

لم تكن صورة هذا الموقف المحاكِم بسيطةً جزئيةً، بل شكّلت ظـاهرةً عامـةً لدى النحويين على اختلاف عصورهم ومذاهبهم، وقد نظر محمد حسن عبد العزيـز في الاتّجاهات التي سلكها النحويون في أثناء تعاملهم مع النمط اللّغـوي المخـالف لأقيستهم، ورأى أنّهم اتّخذوا من "الضرورة، ونسبة الاستعمال إلى لهجة من اللّهجات العربية، والتأويل، وتخطئة العربي، واختلاف الروايات"[1] وسيلةً يتلطّفون بهـا فـي تعاملهم مع النمط اللّغوي الذي شفعت له حدود الزمان والمكان، أو قيود المفاضلة.

وأقرر بدايةً أن حدود هذه الاتّجاهات غير واضحة، فما احتج بعض العلماء بـه وبنى عليه قاعدةً نص غيره على أنّه ضرورةٌ، ومثال ذلك قوله:

رَأَتْـه كـالثغَامِ يعـل مِـسكا ... يـسوء الفَالِيـاتِ إذَا فَلَيْنـي[2]

جاء في خزانة الأدب أن حذف نون الوقاية مع نون الضمير ضرورةٌ في هذا البيت[3]. وقـال الفراء قبله في كتابـه (معانـي القرآن): "... وقـد كـسر أهـل المدينة يريـدون أن يجعلـوا النون مفعولاً بها، وكأنّهـم شددوا النـون فقـالوا:

1 عبد العزيز، القياس في اللغة العربية: 33-43.

2 البيت منسوب لعمرو بن معد يكرب في: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لـسان العـرب: 371/5. وهو في ديوانه: 173.

3 البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 371/5.

بم تبشرون قالوا [1] ثم ضعفوها والنية على تثقيلها كقول عمرو بن معـدي كـرب :... البيت"[2]. أي أن الفراء لايعده ضرورةً. ومثله:

فَهي أحوى مِـن الربعِـي خَاذِلَـةٌ   والعـين بِالإثْمِـدِ الحـارِي مكْحـولُ[3]

إذ علّل الفراء سبب تذكير (مكحول) صفة المؤنّث (العين) في هذا البيت هو خلو المؤنّث من علامة التأنيث[4]، في حين عده غيره ضرورةً[5]، ثم إن مفهومها وحدودها أصلاً مما لم يتفق علماء النحو واللّغة حوله كما يرى أبو حيان الأندلسي[6].

وليست قضية إسناد الاستعمال الخارج عن أقيسة النحويين إلى لغـات العـرب بأحسن حالاً، وذلك من جوانب عديدة؛ فإذا كانت لغة قبيلة ممن يحتج بهـا فلـم لا يقاس عليها بدايةً؟ وذلك كقول الفراء: "…. ومن العرب من يجعلها بالياء على كـلّ حالٍ ويعرب نونها فيقول: عضينُك ومررت بعضينِك وحسينك، وهي كثيرةٌ في أسد، وتميم، وعامر، أنشدني بعض بني عامر:

ذَرانِـي مِن نَجـدٍ فَـإن سِنِينَـه   لَعِبن بِـنَـا شِيـبا وشَـيبنَنَا مـردا
متَى ننج حبوا مِن سِنِيـنٍ مِلحـة   تُشَمر لأُخْرى تُنْزِلُ الأعـصم القَـردا[7]

وأنشدني بعض بني أسد:

---

1 الحجر(44).

2 الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (207هـ)- معاني القرآن، تحقيق ومراجعة أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح شبلي، علي النجـدي ناصـف، د.ط، الـدار المـصرية للتـأليف والترجمة، القاهرة، د.ت: 2/89-90.

3 البيت منسوب لطفيل الغنوي في: سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر (180هـ)- الكتـاب، تحقيـق وشرح عبد السلام هارون، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت: 2- 46. وهو في الديوان:31.

4 نفسه: 126/1.

5 سيبويه، الكتاب. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (368هـ)– ضـرورة الـشعر، تحقيـق رمضان عبد التواب، د.ط، دار النهضة العربية بيروت، د.ت: 212.

6 الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (745هـ)– ارتشاف ضرب من لسان العرب، تحقيق رجـب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م: 2377/5.

7 البيت الأول منسوب للصمة بن عبد الله القشيري في: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 58/8. وهو في الديوان: 60.

مِثْلُ المقَالِي ضربتْ قُلِينُها[1]

من القلة وهي لعبة للصبيان، وبعضهم:

إلى برين الصفْر المأويات[2]

وواحدة البرين برة، ومثل ذلك الثِبين وعِزين يجوز فيه ما جاء في العِضِين والسنين..."[3]. فهذه القبائل ممن يحتج بلغتهم، وما جرى على ألسنتهم استعمالاتٌ يجب ألا ينظر إليها من خلال منظار اللّغات، وما أسبغ النحويون عليه من تضييقٍ واستهجانٍ، وفي ذلك ما يشير إلى عدم فصاحته، أو منع القياس عليه.

ثم إنّك واجد كثيراً من الاستعمالات المسندة إلى لغات العرب دون نص على القبيلة التي يرجع هذا الاختصاص اللّهجي إليها، فلا يعرف بذلك حقيقة مراد العالم، أهو جواز القياس عليه أم طرحه، أم قصر الاستعمال على أصحابه، أم جهله بهم، ومثل ذلك عند إمام النحويين كثير[4].

والتأويل حسب تصور علي أبو المكارم "أساليب مختلفةٌ ترمي إلى إضفاء صفة اتّساقٍ على العلاقة بين النصوص والقواعد"[5]، وهذه الأساليب هي التقدير، والتقديم والتأخير، والحذف والزيادة والحمل على المعنى والتوهم. وأرى ما يراه محمد حسن عبد العزيز فيها: من أن النحاة وجدوا "أنفسهم أمام نصوصٍ استعملها العرب الفصحاء، ونقلها الأئمة الثقات، ومع ذلك عدوها من الشاذ الذي لا يقاس عليه، ولم تسعفهم الضرورة غالباً في قبولها، فخطّأها بعضهم، وردها بعضهم إلى القاعدة

أو القياس بتقديراتٍ صناعية، وهذا ما يعرف بالتخريج أو التأويل"[6].

---

1 لم أعثر له على نسبة، وانظر: الخريسات، شواهد الشعر: 135.

2 نفسه.

3 الفراء، معاني القرآن: 92/2 – 93.

4 انظر مثلا: سيبويه، الكتاب: 304/3.

5 أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ط1، الجامعة الليبية، طرابلس، 1973م:

6 عبد العزيز، القياس في اللغة العربية: 44.

تغص كتب النحو بأمثلة هذه المحاولات التخريجية، التي يبذل العـالم قـصارى جهده في إيجاد وجهٍ يلحق به النمط اللّغوي المستعمل ببنيانٍ قواعدي متّسق، ومثـال ذلك قول الفراء: "... وأنشدوا قول الشاعر:

كم عمـةٌ لـك يـا جريـر وخالـةٌ   فَـدعاء قَـد حلبَـتْ علَـي عِـشارِي

رفعاً ونصباً وخفضاً، فمن نصب قال: كان أصل كم الاستفهام، وما بعدها من النكرة مفسر كتفسير العدد، فتركناها في الخبر على جهتها وما كانت عليه في الاستفهام،... ومن خفض قال: طالت صحبة (من) للنّكرة في (كم)، فلما حذفناها أعملنا إرادتهـا، فخفضنا... وأما من رفع فأعمل الفعل الآخر، (و) نوى تقديم الفعل كأنّه قال: كم قد أتاني رجلٌ كريم"[1]. يبين هذا المثال مقدار إعمال الجهد في التخريج والتأويل، بـدلاً من قبول النص والقياس عليه.

شعر النحويون بأنّهم قادرون على محاكمة اللّغة ومستعمليها، ووقفوا من الـنمط اللّغوي يخطّئون ما خالف أقيستهم، وإن كان مستوى فصاحته فـاق كـلّ مقـدارٍ، ووصف عبد الجبار النايلة صنيعهم على هذه الشاكلة بالظاهرة، التي لم يسلم منهـا عصر من عصورهم، أو مذهب[2].

لقد أحيط النمط اللّغوي بثلاثة قيود، لا تستبين معالم كلّ قيدٍ منها، ممـا جعـل للعالم مساحات حرية أكبر من مساحات حرية المتكلّم، فتسلم للعالم أقيسته، ويحـرم المستعمل حقوقه. لا تقتصر طرائق المعاملة بهذه الصورة على التركيب فقط، بـل تشمل البناء الصرفي باعتباره قسيماً للنّحو، ولم يسلم النمط الصرفي المستعمل مـن المجابهة والمقاومة، حتّى قيل إن: "أول لحن سمع بالبادية: هذه عصاتي"[3] أي لحـن صرفي، والأمثلة لذلك كثيرةٌ. ومما يسجل مثالاً على مساحات حرية الاستعمال مـا رواه الجاحظ: "الأصمعي قال: قيل لأعرابي: أتهمز الرمح؟ قال: نعم. قيل له: قلهـا

---

1 الفراء، معاني القرآن ، 1، 169/168. وانظر: سيبويه، الكتاب: 162/2-166.

2 النايلة،عبد الجبار علوان، ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء، بحث مشور فـي مجلـة المجمع العلمي العراقي، مجلد 37، 1976م.

3 الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (255هـ)- البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبـد الـسلام هارون، ط.7، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م: 219/2

مهموزةً، فقالها مهموزةً. قيل له: أتهمز الترس؟ قال: نعم. فلم يدع سيفاً ولا ترساً إلا همزه. فقال له أخوه وهو يهزأ به: دعوا أخي فإنه يهمز السلاح أجمع"[1].

إن الدافع وراء كلّ ذلك الحراك المضطّرب أحياناً، والمختلف من حينٍ لآخر ومن عالمٍ لآخر هو النمط اللّغوي، الذي يعلن دائماً أن مهمته تحقيق التواصل بين الناس، وليست مطابقة، وموافقتهم أهواء النحويين والمقعدين، لذا لم يلق بالاً إلى أقيستهم وتجاوزها، حتّى جعلهم قلقين أمام آفاق حريته.

3.1 خصوصية البناء الصرفي

اختلطت الدراسات النحوية بالصرفية فترةً طويلةً من الزمن، وتأخّر الفصل بينهما إلى القرن الرابع الهجري تقريباً، وقد احتاج علم الصرف مدةً لا بأس بها كي يستقلّ بمباحثه استقلالاً تاماً كعلمٍ منفردٍ بأبوابٍ محددة تميزه عن غيره من علوم العربية خاصةً علم النحو، إذ كانت مباحثه ترد إلى جانب مباحث النحو باعتباره جزءاً منه، والسبب في ذلك هو تصور علماء العربية المسبق لحقيقة الصرف، وما يمكن أن يسقط عليه من مبادئ تصورهم لمفهوم النحو، فتصورهم لمفهوم النحو وحقيقته إجرائي بصورة رئيسية، يدعو إلى التطْبيق فوراً على جميع المكونات اللّغوية، الصوتي والصرفي والنحوي، وربما البلاغي أيضاً. وهو ما يظهر من قولهم: إنّه انْتحاء سمت كلام العرب.

ولم يكن حضور مباحث الصرف في هذه المصنّفات مستقلا بحدودٍ واضحة، بل إن الباحث فيها يجد خلطاً واضحاً، يظهر من خلال ما يدرج من مباحث الصرف على أنّه جزء من النحو، فهي لم ترد "ضمن مباحث التصريف ولا تدخل تحت موضوعات هذا العلم حتّى ذلك الحين، هذا هو العرف الشائع المعروف منذ وضع سيبويه كتابه، ومروراً بالمبرد والمازني والزجاجي وأبي علي الفارسي وابن جني وانتهاء بكتاب عبد القاهر الجرجاني"[2]. لذا فإن "استيفاءهم للجوانب المختلفة للتّركيب

---

1 الجاحظ، البيان والتبيين/ 221-222.

2 انظر في ذلك ما أشار إليه المحقق في: الجرجاني، عبد القاهر(471هـ)– العمد كتاب في التصريف، تحقيق البدراوي زهران، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1995م: 12.

الداخلي للكلمات لم يأت كما هي طبيعة الأشياء من أول الدرس الصرفي مع طـوره الأول"[1]. لذا سأحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على خصوصية الـنمط اللّغـوي الصرفي، مما يدعو إلى أن تستقلّ مباحثه الدراسية بما يناسب حقيقته.

ثمة دوافع عديدةٌ أدت إلى أن تختلط مباحث الـصرف بمباحـث النحـو فـي المصنّفات اللّغوية عبر مرحلة زمنية طويلة من التأليف في علوم العربيـة، يمثّـل بعضها بعداً تقليدياً، ويرجع بعضها إلى أصولٍ فكرية عرفية، ويصدر بعضها عن خصوصيات منهجية متمايزة استقلّ بها عالم عن غيره في خاطٍ ذي سمت معـين. لذا عانت الدراسات الصرفية كثيراً بسبب عدم مراعاة خصوصية المبحث الصرفي في أثناء الدراسة والتحليل، ذلك أن له خصوصيةً يجب أن يتميز عبرهـا بآليـاتٍ وطرائقَ تحليلية محددة، وتتشكّل هذه الخصوصية من تضافر أربعة عوامل؛ هـي عاملٌ منطقي، وعاملٌ تاريخي، وعاملٌ استعمالي، وعاملٌ تأثري.

إن مراعاة هذه الجوانب في أثناء التعامل مع المبحث الصرفي سيؤدي للوصـول إلى الاتّجاهات العامة المتحكّمة في الاستعمال الفعلي للبناء الصرفي، كما هو ماثـلٌ في عقول المتكلّمين كأنظمة مختزنة، ويكشف ذلك عن التطورات التـي يمكـن أن تحدث لهذه الأنماط والأنظمة الصرفية لو أن المجال ظلّ مفتوحاً لهـا قبـل نـزول القرآن الكريم بالنسبة للّغة العربية، وقبل أن تصبح عمليات التطور فيهـا جريمـةً تحاكم المجامع اللّغوية عليها.

يقوم العامل المنطقي في هذا المنهج على تحديد موقع الصرف ضمن الأنماط والأبنية اللّغوية الأخرى، ذلك أن الكشف عن موقعه يبين ما يتطلّبه ذلك الموقع مـن أدواتٍ دراسية حقيقية، ويشير إلى نوعٍ ما قد ينتج عنه من أحكام. وتُجمع الدراسات اللّغوية على أن الصرف يأتي في الحلقة الثانية ضمن الحِلَق اللّغوية، أي أنّه يقع بعد الحلقة الصوتية وقبل الحلقة النحوية، ويعمل كأداة وصـلٍ بينهمـا تتـشكّل عبـره

1 عبد الدايم، محمد عبد العزيز، نظرية الصرف العربـي دراسـة فـي المفهـوم والمـنهج، الحولية21، الرسالة 158، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلـس النـشر العلمـي، جامعة الكويت، الكويت، 2001: 14.

الإمكانات الصوتية في تراكيب ذات معنى يتواصل الناس عبرها من أجل تحقيق حياتهم في المجتمعات التي يعيشون فيها.

تمتاز الحلقة الصوتية السابقة على الحلقة الصرفية في أن "عدد الأصوات التي يمكن لجهاز النطق الإنساني أن ينتجها لم يمكن حصرها أو تقديرها على وجه الدقة حتّى الآن. وهذا يرجع إلى أن أقلّ انحرافٍ في المخرج يمكن أن يعطي نتائج مختلفة"[1]. ذلك على الرغم من أن مخارج الأصوات قد حددت بدقّة، ونظرةٌ بسيطةٌ في أي مؤلَفٍ من مؤلفات علم الأصوات تكشف عن ذلك، وتبين الآلية التي يتم إنتاج الصوت بها[2].

يناقش هذا الكلام ما يتعلّق بالجهاز الصوتي بشكلٍ عامٍ، ويتناول قدرة الإنسان على مستوى البشرية كلّها، ولاشك في أنّه ليس "هناك من آلة موسيقية تساوي الجهاز الإنساني في تنوع الأصوات التي يصدرها"[3]. أما على مستوى اللّغة الواحدة فالأمر أقلّ حدةً؛ ذلك أن "عدد الأصوات في أية لغة لا يكاد يتعدى الستين عادةً. بل يمكن أن ينزل عن ذلك نزولاً محسوساً"[4].

تعود الفجوة إلى التشكل مرة أخرى في أثناء عملية رصف الإمكانات الصوتية الصامتة والصائتة ضمن المقاطع لتشكيل المفردات والصيغ، فإذا كان في العربية ثمانية وعشرون صامتاً وستة صوائت، فما الذي يمكن أن يتشكّل منها؟.

نحتاج في سعينا لأن يكون المنطق رافداً من الروافد التي تبين المنهج الصحيح لتناول البناء الصرفي إلى التجريد قدر الإمكان، فنستبدل الصوامت بالأمثلة المعتبرة في الميزان الصرفي وهي (ف- ع- ل)، أما الصوائت فتبقى على حالها، فهي ثلاثٌ قصيرةٌ وثلاثٌ طويلةٌ، مع ضرورة الالتزام بالإمكانات المقطعية للّغة العربية وهي

---

1 ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ط8، عالم الكتب، القاهرة، 1998م: 45.

2 انظر في ذلك: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ط5، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1979م: 16-19.

3 فندريس، اللغة، 62.

4 المرجع نفسه.

أربعة أنواع؛ "قصيرةٌ (صـ حـ)، متوسطةٌ (صـ حح) و(صـ حـ صـ)، طويلةٌ (صـ حح صـ) و(صـ حـ صص)، مديدةٌ (صـ حح صص)"[1]. ليكون المجموع في النهاية إمكانات صرفية صيغية عربية هائلةٌ تفوق في عددها الإمكانات الصوتية التي يمكن للبشرية كلّها النطق بها، وهذه المراوحة بـين الـصوامت والـصوائت العربية وما تقدّمه من أنماطٍ اشتقاقية للأصل الواحد هو ما اصطلح هنري فليش عليه بـ (التحول الداخلي)، ويرى أنّه "من هذا المنبع السهل: منبـع التحـول الـداخلي، استمدت العربية من أصولها الثلاثة ثروةً هائلةً من المفردات...، وقد نتج من هـذا التحول الداخلي أن نمت الكلمات العربية في مجموعات"[2].

إن الأدلّة على هذه الكثرة الهائلة في أعداد الإمكانات الصيغية اللّغوية كثيـرةٌ، وما ذلك إلا بسبب التقليبات الصائتية والاستبدالات الصامتية عبر نظـم وإمكانـات العربية المقطعية، كما يكفينا أن ننظر في باب الفعل وأوزانه لنرى الثروة اللّغويـة الهائلة من المفردات[3].

هذا فيما يتعلّق بالجانب المنطقي النظري، أما عن الجانب التاريخي فإن الأبنية الصرفية سهلةُ الانقياد لعوامل التطور، وذلك باعتبارها نمطاً من أنماط اللّغة وهـي ديناميةٌ بطبيعة الحال أولاً، يقول ماريو باي: "فاللّغة تميل إلى التغير، سواء خـلال الزمن أو عبر المكان، إلى الحد الذي لا توقف تياره العوامـل الجاذبـة ... هـذه الخاصية العالمية للّغة هامةٌ لعالم اللّغة التاريخي، حيث إنّها تشكّل الأساس في كـل تغيرٍ لغوي. وهي هامةٌ لعالم اللّغة الوصفي لأنّها تكون الأساس للاختلافات اللّهجية أو الطبقية التي يصادفها الباحث في اللّغة موضوع دراسته ووصفه وتحليله"[4]. فـي

---

1 الشايب، فوزي ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ط1، عالم الكتب الحـديث، إربد، 2004م: 100-101.

2 هنري، فليش، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، ترجمة عبد الـصبور شـاهين، ط2، دار المشرق، بيروت، 1986م: 85.

3 انظر في ذلك: الفاخري، صالح سليم، تـصريف الأفعـال والمـصادر والمـشتقات، د.ط، عصمى للنشر ولتوزيع، القاهرة،1996م: 119-129.

4 ماريو باي، أسس علم اللغة، 45.

هذا الكلام تأكيد على حقيقة التطور اللّغوي وإشارةٌ إلى اعتباطيته وعدم تعلّقه بزمانٍ أو مكانٍ، وإشارةٌ إلى الكيفية التي يمكن لعالم اللّغة أن يتعامل بها مع هـذا التطـور أو أن يفيد منه، ولا يقف إزاءه مكتوف الأيدي.

ليست عملية تطور أنظمة الأبنية الصرفية سريعةً، بل إنّها بطيئةٌ تحتاج إلـى فتراتٍ زمنية طويلة قد تستغرق جيلاً كاملاً، ذلك أن: "النظام الصرفي ثابتٌ أيـضاً، نعم إن استقراره يتطلّب وقتاً أطول، ولكنّه بعد أن يستقر لا يعتريه تغير يذكر؛ ذلك لأن الصرف لا يتغير في أثناء جيلٍ واحدٍ، بل هو كالصوتيات، إنمـا يتغيـر فـي الانتقال من جيلٍ إلى جيلٍ، فالنظام الصوتي والنظام الصرفي إذا ما اكتُسبا مرة بقيا طول العمر، وهما يدينان باستقرارهما، إلى استقرار ذهنية المتكلّم"[1]. هذا إذا ما قيس النظام الصرفي بالنسبة إلى المفردات وما تسير فيه مـن قنـوات التطـور عبـر الاستعارة وغيرها، وربما كان السبب في سرعة تطور المفـردات وجودهـا فـي المنظومة اللّغوية كقوائم دون أن يجمعها نظام تجريدي، ذلـك النظـام التجريـدي المختزن في العقل هو الذي يساعد النظم اللّغوية على عدم الانقياد وراء التطـورات أو الاستجابة لعواملها بسرعة وسهولة.

لكن ذلك لا ينفي وقوع التطور ولا يشير إلى استحالة حدوثه، بل إن وقوعـه أكيد، اقتنع به علماء العربية القدماء وأدركوا حقيقته قبل المحدثين، بدليل إيمانهم بأن أبنية الأفعال المستعملة تمثّل مخاض مرحلة طويلة من التطور، وانظر إلى المبـرد كيف يؤمن بذلك ويوظّفه في تحليله ودراسته لبعض الأبنية الصرفية الفعلية: "اعلـم أن أصل الفعل من الثلاثة (فَعلَ) فمتى لحقته زائدةٌ فإنّهـا تلحقـه بعـد اعتلالـه، أو صحته. فما كان معتلا وقبل يائه أو واوه حرفٌ متحرك، فقصته قصة (فَعلَ) في الانقلاب. وإن كان قبل كل واحدٍ منهما ساكن طرحتَ حركة حرف المعتـلّ علـى الساكن الذي قبلها لئلا يلتقي ساكنان؛ لأنّك إذا سلبت المعتلّ حركتَه سكن. وأبدلتـه؛ لأن الزيادة إنّما لحقته بعد أن ثبت فيه حكم البدل. فمن ذلك أن تلحقه الهمزة في أوله فتقول: أقام، وأصاب، وأجاد، ونحو ذلك. والأصل أقْوم، وأجود، كما أن أصل قَـالَ

---

1 عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م: 15.

قَوَل، وأصل باع بيع. فطرحتَ حركة الواو، والياء على موضع الفاء مـن الفعـل، وقلبتَ التي تطرح حركتَها إلى الحرف الذي حركتُها منه: إن كانت مفتوحةً قلبتهـا ألفاً، وإن كانت مضمومةً قلبتها واواً، وإن كانت مكسورةً قلبتها ياء"[1].

ويؤكّد فندريس هذه القضية بقوله: "النظام الصرفي في كل لغة حيـة لا يثبـت على حال...، وقصارى القول إن النظام الصرفي لدى كل متكلّمٍ يحمل في نفسه من أسباب التغيير بقدر ما يحمله النظام الصوتي"[2]. ثم إن واقع الصيغ الصرفية المتعددة التي تؤدي المعنى ذاته ووجودها جنباً إلى جنبٍ في الاستعمال اللّغوي دليلٌ على أن إحداهما نتجت وتطورت عن الأخرى، ولا يمكن للّغة أن تكون قد ابتدعت صيغتين صرفيتين للدلالة على المعنى نفسه دفعةً واحدةً، كأمثلة صيغ المبني للمفعـول مـن الثلاثي (فُعِلَ – انفعلَ: كُسِر – انكسر)، إذ تدلاّن على المعنى نفـسه وهـو البنـاء للمفعول. هاتان الصيغتان وغيرهما من الصيغ متّحدة الدلالة لابد من كون إحـداهما أصلٌ والأخرى متطورةٌ عنها.

لقد لاحظ فندريس ذلك على تطور البناء الصرفي، ونـص علـى أن التطـور "الصوتي عام شامل لا يترك وراءه بقايا؛ إذ يستبدل حالاً جديدة مكان حالة قديمـة. أما التطور الصرفي فيندر أن يشمل جميع الحالات التي يؤثّر فيها؛ فهو يـدع إلـى جانب الصيغ التي يستحدثها عدداً كبيراً من الـصيغ القديمـة التـي تـستمر فـي الاستعمال. وهكذا تترك كل حلقة من حلقات التطور الصرفي بقايا لها"[3]. وهو مـا حصل للفعل المعتلّ حقيقةً، فللمراحل التطورية الأربع التي مر بها بقايا أمثلة تذكرها كتب اللّغة، وثمة أمثلةٌ من بقايا مرحلة الصحة، وأمثلةٌ من بقايا مرحلـة التـسكين،

1 المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (286هـ)– المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م: 242/1.

2 فندريس، اللغة: 203.

3 فندريس، اللغة: 204.

وأمثلةٌ من بقايا مرحلة الإمالة، وأخيراً مرحلة الإعلال، كما أنّه ليس شرطاً أن تكون هذه الأمثلة من اللّغة نفسها، فقد تكون من غيرها ضمن الأسرة اللّغوية نفسها[1].

ثالث هذه العوامل مما يجب الالتفات إليه في منهج الدراسة الصرفية عامل الاستعمال، ذلك الذي يملك المتكلّم فيه زمام الآلة اللّغوية، يتصرف فيها أنّى شاء، ولا يطالَب فيه إلا بمعايير الصواب الاجتماعي، تلك التي يراعي المتكلّم فيها "الطرق المشهورة المعروفة في صياغة الكلام والجمل، فيطابقها في كلامه، ويقف عند هذا الحد في مراعاة الصوغ القياسي"[2]. وكلّ سلوكٍ لغوي كما يشير تمام حسان: "لابد أن يراعى فيه عنصران هامان لا يستغنى عنهما؛ عنصر الوضوح الذي يسد الحاجة اللّغوية أو المعنى الوظيفي، وعنصر المطابقة الذي يسد الحاجة الاجتماعية أو المعنى الاجتماعي، وحاصل جمع مراعاة الحاجتين اللّغوية والاجتماعية هو مراعاة المستوى الصوابي الذي نتكلّم عنه"[3].

أي إن المتكلّم يملك حريةً كبيرةً قد يستغني فيها عن الالتزام بحرفية القانون اللّغوي ما دام ملتزماً بروحه، وهو تحقيق التواصل مع أبناء المجتمع الآخرين، ويرى فندريس في ذلك أنّه "تنبعث التغيرات الصرفية عن استعمالٍ قد وقع، ومن ثم كانت محدودة الامتداد. فليس النظام إذن هو الذي يتغير، كما هي الحال في بعض التغيرات الصوتية، إنّما الذي يتغير عنصر من عناصر النظام فحسب، وفي استعمالٍ واحدٍ من الاستعمالات"[4]. وهذا دليلٌ أكيد على قوة الاستعمال اللّغوي كباعثٍ على تطور الصيغ الصرفية.

---

1 انظر في ذلك: عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، دد، ط1، القاهرة، 1967م: 374 – 375. فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: 440 – 444 . كناعنة، عبد الله، أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية، ط1، وزارة الثقافة، عمان، 1997م: 72 – 76.

2 حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 2000م: 62.

3 المرجع نفسه: 63.

4 فندريس، اللغة: 203.

لا يجوز النظر إلى الخروقات التي يحدثها المتكلّمون في أثناء استعمالهم اللّغوي بحدة بالغة، ذلك أن "ما ينظر إليه على أنّه خطأ لغوي اليوم يصبح قاعدةً نحوية غداً. إن ما رأيناه خطأً في البداية قد أصبح حالة تطورٍ في اللّغة؛ والتطور في اللّغة هـو وسيلةٌ يحترمها اللّغويون وتلجأ إليها كل اللّغات في التجدد"[1]. كما أن اللّغة نفسها تقدم للمتكلّم ما يعينه على ذلك كما يرى لوسيركل بقوله: "وقد يكون العنف الواقع علـى بنية نظام اللّغة أضخم من أن يمكن امتصاصه – يبدو أنّه يجب أن يعاد فعلـه مـن جديدٍ من قبل كلّ متكلّمٍ بمفرده. إلا أنّه من المؤكّد أن اللّغة تقدم إلى المتكلّم الأسلحة المطلوبة للقيام بهذا الفعل العنيف. فإن المسخية هي نتاج للطّابع الـشكلي الـصارم لنظام اللّغة"[2]. فاللّغة في طبيعة الحال تسمح للمتكلّمين بالتصرف في نظمهـا، ومـا تحاط به من قوانين إنّما هي موضوعةٌ من حولها.

إن النمط اللّغوي انعكاس لمستخدميه، يعكس العلاقة بين الواقع الذي يعيشون فيه وما يشتمل عليه من تطّوراتٍ وحاجاتٍ، وبين الأنماط اللّغوية التي يستخدمونها فـي التعبير عن هذه الممارسات المعاشَة، ولكي تكون اللّغة أداةً طيعةً في ذلك، يجب أن تظهر آثار ممارسات مستخدميها عليها، "فاللّسان ما دام حياً لا ينفك يتحول ويتكيف بحسب حاجيات مجموعة هي نفسها تتطور، ويعكس رؤيةً للأشياء تتجدد باستمرار. فللألسن تاريخٌ شأنها شأن الجماعات التي تتكلّمها"[3]. بهذه الطريقة ربط مارتان بـين اللّغة كممارسة وبين تاريخ مستخدميها، وكأنّها تمثل جزءاً من بنيـانهم الحـضاري الذي يرافقهم منعكساً عن حالتهم التي يعيشون بها.

العامل الأخير من العوامل المؤثّرة في البناء الصرفي، ممـا تجـب مراعاتـه والالتفات إليه في أثناء الدراسات الصرفية؛ اللّهجات. فلكلّ لهجة خصائص صـوتية مقطعية، قد تؤدي إلى أن تختص بنوعٍ من البنى الصرفية لا يوجد في غيرها عنـد توظيف هذه الإمكانات في تقليباتها الصوتية، ومن أمثلة ذلك لهجة طيء، حيث ورد

1 لوسيركل، عنف اللغة: 49.

2 المرجع نفسه: 193.

3 روبير مارتان ، مدخل لفهم اللسانيات، ترجمة عبد القادر المهيري، ط1، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، 2007م: 141.

في لسان العرب: "لغة طيء بقَى يبقَى، وكذلك لغتهم في كل ياء انكسر مـا قبلهـا، يجعلونها ألفا نحو بقَى ورضى وفَنَى"[1]. إذ يحمل هذا الـنص إشـارةً إلـى تـأثير الخصائص اللهجية على البنى الصرفية "ولكن يجب أن تكون هذه الصفات الخاصة التي مرجعها بنية الكلمة ودلالتها من القلّة بحيث لا تجعـل اللّهجـة غريبـةً علـى أخواتها، بعيدةً عنها عسرة الفهم على أبناء اللّهجات الأخرى في نفس اللّغة"[2].

لقد رصد أحمد علم الدين الجندي كثيراً من التفريعات التي تحدثها اللّهجات على الصيغ الصرفية، ومن ذلك قوله: "فَعلَ: بفتح الفاء وضم العين وتفريعها إلى فَعـل: بفتح الفاء وسكون العين، وقد جاء التفريع فيها بسكون العين تخفيفاً ولا يكون ذلـك إلاّ عند بني تميم، وأمثلة ذلك: ما قرئ به في قوله تعالى: كبرتْ كِلمةً تَخْرج مِـن أفْواهِهم [3] بسكون الباء في (كبر)- وعزاها أبو حيان إلى تميم، كما قرأ أبو السمال قوله تعالى: وحسن أولئِك رفِيقاً [4] بسكون السين- وعزاها أبو حيان إلـى تمـيم كذلك"[5].

ربما كانت الصيغ الصرفية أسهل تأثراً بالخصائص اللّهجيـة مـن التراكيـب النحوية، ذلك أن التفريعات التصريفية أكثر من تلك النحوية أولاً، كمـا أن تكـون الصيغة الصرفية من مجموعة من المقاطع الصوتية الصغيرة القابلة للتقلّب يجعـل تأثّرها أسرع وأسهل من التركيب النحوي المكـون مـن عـددٍ مـن المورفيمـات المترابطة داخله بمواقع محددة، فمكونات المورفيم أو الصيغة الصرفية تترابط عبر علاقات يسهل تقلّبها وتغيرها، وهو ما لايتأتّى لعناصر التركيب فكل موقع معروفٌ بحركة إعرابية ثابتة ترافقه أينما ذهب، وفي ذلك يقول أحمد الجندي: "هذا التحـول

1 ابن منظور، لسان العرب، 80/14.

2 حماد، أحمد عبد الرحمن، عوامل التطور اللغوي دراسة في نمو وتطور الثـروة اللغويـة، د.ط، مطابع البيان التجارية، د.ت: 165.

3 سورة الكهف (5)

4 سورة النساء (69)

5 الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، د.ط، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1983م: 240/1.

الداخلي الحركي في الكلمة في ضوء ما سبق من الأمثلة، كان سبباً في ثراء لهجات القبائل فأتاح لها فيضاً غامراً من كثرة الوجوه، وتولّد الصيغ، ومرونة الانتقال مـن صيغة إلى أخرى"[1].

لا يخفى بعد هذه الوقفة البسيطة دور اللّهجات وأهميتها بالنسبة لدراسة المباحث الصرفية، وظهر أنّها مصدر هام من مصادر الصيغ الصرفية التي قد تنفـرد فـي استعمالها إحدى اللّهجات ويحرم منها غيرها، واكتشافها قد يؤدي إلى تعميمها علـى اللّهجات الأخرى، وهو ما قام الاستعمال اللّغوي به فعلاً، بدليل أنّك واجد كثيراً من الصيغ النمطية يشار إلى أنّه لغةٌ لكنه غير معزو، فالإشارة إلى لهجيته محدودةٌ قبل أن يعمم.

أوقد يساعدنا في قبول بعض النصوص التي جاءت بها كـالقراءات القرآنيـة، وربما أدى التركيز عليها إلى أن تعرض على المجامع اللّغوية فتقبل وتلحق بالصيغ الصرفية الأخرى المنتمية إلى الحقل الدلالي نفسه، وبذا تكـون الـصيغ الـصرفية اللّهجية رافداً يساعد في إغناء اللّغة وزيادة رصيدها الاشتقاقي، وذلـك خيـر مـن إقصائها وعدم البحث فيها، والإصرار على بقائها ضمن حيزٍ استعمالي ضيقٍ منبوذٍ في أكثر المواقف التحليلية.

هذا هو المنهج الذي تحتاج الدراسات الصرفية إليه، فهو مايؤدي للنّمط اللّغـوي الصرفي حقّه، ولابد له فيه من التركيز على هذه العوامل الأربعـة فـي تحليلـه؛ المنطقي، والتاريخي، والاستعمالي، والتأثري. وذلك كي تكـون نظرتـه وتحليلـه صائبين بعيداً عن التأثر بمناهج الدراسات اللّغوية مستقلّةً مما يؤدي إلى إهمال كثيرٍ من مباحث التصريف وإقصائها عن مجال الدراسات الصرفية.

4.1 آفاق التداولية اللّغوية

يستخدم مصطلح التداولية اللّغوية في الدراسات المعاصرة وبخاصة الدراسـات الغربية منها للدلالة على مفهومٍ شمولي يتجاوز "الوصف التركيبي للجملة ودرجـة نحويتها (وهذا مدار علم التركيب)، أو علاقة المعجم المكون للقضية بالخارج (وهذا

1 الجندي، اللهجات العربية في التراث:248/1.

مدار علم الدلالة)، وتتّخذ موضوعاً للبحث القول منزلاً في المقام المعين، وتؤكد دور المعارف غير اللّغوية في تأويل الأقوال وفهم المقاصد اعتماداً على الاستدلال"[1].

يحاول هذا المفهوم وضع إطارٍ لفهم النص أو المقال بصورة تكاملية توظّـف جميع العناصر المرتبطة بالعملية اللّغوية، فثمة من يقصر ذلك على التركيب نفـسه، أو يجعل ذلك كله منوطاً بالهيكل الدلالي للّغة، ومنهم من يحمل الـسياق أو المقـام المسؤولية الأولى عن تحقيق التواصل عبر الأداة اللّغوية، لكن هذا المفهوم تجـاوز ذلك كله.

التداولية مصدر صناعي لكلمة (تداول)، وجاء في لـسان العـرب: "وتَداولْتُـه الأيدي: أَخذته هذه مرة وهذه مرة"[2]، أي أن الشيء المتداول حسب هذا التعريف هو الذي يكون عرضةً لأن يستخدم أو أن تمارس عليه بعض الممارسات الاسـتعمالية التوظيفية من قبل أشخاصٍ مختلفين، بمعنى أن التعامل به ليس حكراً على أشخاصٍ معينين فيمنع منه أشخاص آخرون.

وتكون التداولية على ذلك الممارسات التي تقع من قبل أناسٍ كثيرين على شيءٍ معين، وهي بهذا الفهم ما وظّفتُه في هذه الدراسة، أي ممارسات المتكلّمـين علـى اللّغة، أو أثر ممارسات مستعملي اللّغة على المنظومة اللّغوية. وليس في ذلك إقصاء للمفهوم الغربي الذي أشرت إليه قبل قليل، بل هو انعكاس عنه سوف تكشف عنـه ثنايا هذه الدراسة، إذ تقوم في جانبها التحليلي على الكشف عن تضافر مجموعة من العوامل المتعلّقة بالمنظومة اللّغوية وأثرها على الممارسة الاستعمالية الحقيقية للّغة.
ويؤكّد مسعود صحراوي أن التداولية "ليست علماً محضاً، بالمعنى التقليدي، علمـاً يكتفي بوصف وتفسير البنى اللّغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة ولكنّهـا علم جديد للتّواصل يدرس الظواهر اللّغوية في مجال الاستعمال"[3].

---

1 روبول وموشلار، السابق: 264. وانظر في ذلك: هالين، فيردناند، التداولية، ترجمـة زيـاد عز الدين عوف، مجلة الآداب الأجنبية، اتحاد الكتاب العرب، العدد 125، دمشق، 2006م.

2 ابن منظور، لسان العرب: (دول)

3 صحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة ''الأفعال الكلاميـة'' في التراث اللساني العربي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2005م: 16.

إن التداولية بمفهومها الغربي المعتد به في الدراسات المعاصرة تنظر إلى العملية اللّغوية بصورة تكاملية، وبهذه الطريقة لا تجعل اللّغة حكراً على أي عنصرٍ من هذه العناصر، الأمر الذي سوف يجعل حدود تأثير القواعد النحوية أو التأويلية، أو أولويات المقام ومطالبه حدوداً محدودة، فالمحاكمة تتّجه إلى كلٍ متكاملٍ ليس بقصد محاسبته وقبوله أو رفضه، إنّما بقصد البحث عن الدوافع التي أدت إلى أن تتشكّل العبارة على هذه الصورة.

الأمر نفسه يقال حول التداول اللّغوي وموقفه من القاعدة والاستعمال، ذلك أن تبنّي مثل هذا الموقف يحمل المحلّل على الترفق بالمادة اللّغوية في أثناء النظر إليها وتحليلها، ثم إنّه يجعل المحلّل باحثاً عن مظاهر الاستعمال التي أدت إلى أن تؤول المادة اللّغوية إلى الحالة التي هي عليها في مرحلة الاستعمال، ولو أن النظرة إليها تمت من خلال منظورٍ قواعدي لرفضت جملةً وتفصيلاً.

لا أقول إن البحث في مظاهر وقوانين التداول اللّغوي يرفض القاعدة، ويعلي من شأن الاستعمالات الخارجة عليها ليجعلها نداً تقف بإزائها، بل إن التحليل التداولي يحاول الكشف عن دافعٍ مقبولٍ أدى إلى تجاوز القاعدة التي نص علماء العربية عليها ووضعوها بناء على دراسة واسعة لأمثلة ونماذج النمط اللّغوي الذي تُبين حالاته.

لم يعد خافياً بعد هذا وجود مسافة بين اللّغة والنظام، وأقصد باللّغة الممارسة الفعلية للمادة اللّغوية (الكلام)، وبالنظام القواعد التي يضعها علماء النحو للغة من اللّغات، ولعل أول إشارة إلى الفرق بينهما ما جرى بين الفرزدق وابن أبي إسحق فيما ترويه كتب اللّغة والأدب من أنّه "مر الفرزدق بعبد الله بن أبي إسحق الحضرمي النحوي فأنشده هذه القصيدة: عزفْتَ بِأعشَاشٍ وما كِدتَ تَعزفُ.... حتّى انتهى إلى هذا البيت:

وعض زمانٍ يا ابن مروان لم يدع ... من المال إلا مسحتَا أو مجلّفُ[1]

---

1 البيت منسوب للفرزدق في: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 237/1. وهو في ديوانه: 62/2.

فقال عبد الله للفرزدق: علام رفعت ؟ فقال له الفرزدق: على ما يسوؤك وينوؤك علينا أن نقول وعليكم أن تتأوّلوا"[1]. ففيها تظهر المسافة بين المتكلّم وحارس النظام، فالوقت الذي يسعى المتكلّم فيه إلى التعبير عما يختلج بنفسه، يقف النحوي فيه مترصداً به يتتبع أخطاءه وسقطاته.

ثم إن النحويين تجاوزوا حدود معايير الصواب الاجتماعية، ومعايير الصواب السماعية، إلى معايير أخرى أدخلوا إليها كثيراً من العناصر غير اللّغوية، يقول إبراهيم أنيس: "لم يقتصر عمل أولئك الذين أسسوا قواعد الإعراب على السماع والجمع واستنباط الأصول، بل قاسوا ما لم يسمعوا على ما سمعوا، وأسرفوا في قياسهم، وابتكروا في اللّغة أصولاً وقواعد، رغبةً منهم في اطّراد الإعراب وانطباقه على كل أسلوبٍ، أو انطباق كلّ أسلوبٍ عليه، حتّى تمت لهم تلك المجموعة الضخمة من أصولٍ إعرابية دقيقة"[2].

كما أن هنالك مظهراً آخر ناتجاً عن تصرفهم بهذه الطريقة، وهو انتقال دراستهم من متابعة للاستعمال وتسجيله إلى تكرار النظر في القاعدة الموضوعة، تهذيباً وتجريداً، ذلك أن "إيقاف الاستشهاد عند حد معينٍ يجعل النحاة وقد جفّت روافد الاستقراء عندهم كما قلنا يلجأون إلى ما لديهم من قواعد، باعتبارها مقاييس ومعايير من صلب المنهج، لبيان الصحيح والخطأ من التراكيب، أي أن المستوى الصوابي بدل أن يكون فكرةً اجتماعية يراعيها المتكلّم، أصبح فكرةً دراسيةً يراعيها الباحث"[3]. وهذه مجانبة المنهج الصحيح في أبرز مظاهرها، إذ تصبح دراسة اللّغة رياضةً عقليةً لا غناء فيها.

تظهر فائدة هذه الفجوة وقيمة السعي إلى ردمها من سطوة هذه القواعد القانونية ووقوفها عائقاً أمام الاستعمال اللّغوي، يحد من تطوره، ويرفض أية ابتكاراتٍ لديه، وفي ذلك مخاطر كبيرةٌ أول ما يطالعنا منها مخالفةُ السنن الذي تجري عليه لغات البشر كلّها كي تواكب ما يشهده العالم من تقدمٍ وتطورٍ على المستويات جميعها،

1 الفراء، معاني القرآن: 182/2 – 183.

2 أنيس، من أسرار اللغة، ط4: 170.

3 حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية: 167-168.

يقول إبراهيم السامرائي: "يعرض هذا التطور للّغات جميعها أيـاً كـان مـستواها اللّغوي، وأياً كان المستوى الحضاري الذي يسود مجموعةً بشريةً بعينها"[1]. خاصـةً أن التطور "في اللّغة هو وسيلةٌ يحترمها اللّغويون وتلجأ إليهـا كـلّ اللّغـات فـي التجدد"[2].

ولذلك فوائد أخرى كثيرةٌ، منها تصوير الحالة اللّغوية حسب العصور، والكشف عن ملامح التطور بدلا من التفاجئ به مجرداً من أية إشارة زمانية أو مكانية، "ولو أن الاستشهاد لم يقف عند حد على يد النحاة العرب لأمكن أن تجري دراسة اللّغـة، على مراحلَ وعصورٍ باستقراء ما يجد من النصوص إلى أيامنا هذه، ولاعتُبِر كـل ميلٍ غيرِ فردي إلى مخالفة القواعد السابقة تطوراً في الاستعمال اللّغـوي يتطلّـب تطوراً في النظرة إلى هذه القواعد في ظلّ منهجٍ وصفي لدراسة اللّغة"[3].

---

1 السامرائي، إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، ط3، دار الأندلس، بيروت، 1983م: 27.

2 لوسيركل، عنف اللغة: 49.

3 حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية: 167.

الفصل الثاني

المظاهر الاستعمالية للفعل المعتل

قد تكون المظاهر الاستعمالية المسجلة لصيغ النمط الفعلي المعتلّ مترابطةً يفضي كل مظهرٍ منها إلى الآخر، وينبئ بإمكانية وقوعه إن لم يدع إليه، ونظرةٌ بسيطةٌ إلى تلك المظاهر المسجلة في هذا الفصل ستكشف عن صدورها من نبراسٍ واحدٍ، ووقوفها جنباً إلى جنبٍ داعيةً إلى أحقيةِ الاستعمال في أن يكون مصدر التحليل والدراسة، ورافضةً أية قوانين وقواعد شكلية.

أساس هذه المظاهر الاستعمالية التي يتناولها هذا الفصل تعدد الصيغ الاستعمالية، فهو المتسبب في الخلط في أثناء الانتقال من صيغة لأخرى ضمن شروط الإنتاج الاشتقاقي، كما أنّه الباعث الرئيس إلى التراكب الاستعمالي في الدور الثالث من أدوار تداول النمط اللّغوي، بعد أن تتعرض هذه الصيغ المتعددة والصيغ التي شهد استعمالها شيئاً من الخلط في أثناء الانتقال لصيغٍ نمطية أخرى لبعض قوانين التداول اللّغوي الذي يؤدي إلى ضياع صيغة من هذه الصيغ المتعددة في مرحلة من مراحل الاستعمال، لكنّه يبقي على ما يشير إليها ويؤكّد على أنّها كانت موجودةً يوماً ما في البيئة الاستعمالية لهذه الأنماط، بالإضافة إلى النمط المتراكب والمسبب عنها.

سأقف في المباحث التالية عند هذه المظاهر، محاولاً قدر الإمكان ضم النظير إلى النظير بغيةَ التوصل إلى تصوراتٍ عامة تكشف حقيقة التداول اللّغوي، وتبين بشكلٍ واضحٍ كون الاتّجاهات الاستعمالية عمليةً تداوليةً بالغةَ التعقيد، وتفتح مجالات الحرية الاستعمالية فيها إلى أبعد حدود، كما ستنفي كثيراً من التصورات التي لم تقدم للتّركيب الصرفي بشكلٍ عام، ولصيغ النمط الفعلي المعتلّ إلا حرماناً من الدراسة الصحيحة التي يستحقّها، وهي أن ينظر إليه من خلال التداول والاستعمال.

1.2 تعدد الصيغ الاستعمالية

مما لاشك فيه أن قضية تعدد الأنماط اللّغوية الاستعمالية شغلت الفكـر اللّغـوي قديماً وحديثاً، فقد التفت علماء العربية إليها وراعوا جانبها، بل إن بعضهم صـنّف مصنّفاتٍ خاصة لبحث هذه القضية، وقَصر بعضهم هم هذه المؤلفات على تتبع نمطٍ لغوي تعددت صيغه الاستعمالية، حيث ألّف أبو حاتم السجـستاني كتـاب (فَعلـتُ وأفْعلْتُ)، وألف أبو زيد الأنصاري كتاب (فَعل وأفْعل)، وللفراء كتاب (فَعل وأفْعل) أيضاً.

وقلّما تجد مصنّفاً في الأنماط اللّغوية لم يفرد صاحبه بعض مسائله لبحث هـذه القضية، قضية تعدد الصيغ اللّغوية الاستعمالية، ففي (أدب الكاتب) لابن قتيبة بـاب بعنوان "فَعلت وأفْعلت باتّفاق المعنى"[1]، حيث عرض فيه كثيراً من الأنمـاط التـي تُستخدم الصيغتان فيها. وكذلك (إصلاح المنطق) لابن السكيت إذ تقوم جلّ مباحثـه على مناقشة هذه القضية.[2]

تتكشّف إشكالية تعدد الصيغ الاستعمالية في النمط اللّغوي عبر النظرة التي ينظر من خلالها إليها، محاولةً البحث عن حقيقة هذا التعدد وعن الدوافع التي أدت إليـه، وثمة نظرياتٌ عديدةٌ قدمت تصوراتٍ مختلفة حول حقيقة هـذا الواقـع؛ وأول مـا يطالعنا منها النظرة الوصفية القائمة على رصد أمثلـة هـذه الظـاهرة وتـسجيل مفرداتها، كما هو الحال في مصنّفات النحويين العرب إذا ما تجاوزنا كثيـراً مـن المواقف التي يوظف القياس فيها ويرفض عبره كثير من الصيغ المتعددة، ومن أمثلة ذلك ما أورده أبو زيد الانصاري بقوله: "وأمهرت وأصدقت واحد قال أبو الحـسن أخبرني أبو العباس محمد بن يزيد قال: ومهرتُ المرأةَ هي المـشهورة الفـصيحة وأمهرت لغةٌ وليست في جودة الأولى وأنشدنا المازني عن الرياحي لحيفٍ العقيلي:

أَخذن اغْتِصاباً خِطْبـة عجرفيـةً وأمهرن أرماحاً من الخـط ذُبـلا

---

1 ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (276هـ)- أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الـدين عبد الحميد، د.ط، دار الطلائع، القاهرة، 2005م: 249.

2 ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن أسحق (244هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق وشرح أحمـد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، ط4، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

قال وكذلك زفَفْتُ المرأة هي اللّغة الجيدة وأَزففت لغةٌ"[1]. وذكر المبرد أنّـه "يقـال: زفَفْتُ السرير، وزفَفْتُ العروس، وحدثني، أبو عثمان المازني قال: حدثني الزيـادي قال: سمعت قوماً من العرب يقولون: أزفَفْتُ العروس وهي لغةٌ"[2] يشتمل هذا المثال على بيان الموقف من الصيغ المتعددة وصفاً، أو تحكيماً من خلال المقاييس اللّغوية.

يقوم المنهج الثاني مما يمكن اعتباره قد قدم تصوراً حول حقيقة هـذا التعـدد على فكرة التطور، ويرى فيه أن إحدى هذه الصيغ أصليةٌ والأخرى متطورةٌ عنها، منطلقاً في ذلك من إيمانه بأن اللّغة "كائن حي نام خاضع لناموس الارتقاء، ولابد من توالي الدثور والتولّد فيها، أراد أصحابها ذلك أو لم يريدوا، تتولّد ألفاظٌ جديدةٌ وتندثر ألفاظٌ قديمةٌ على مقتضيات الأحوال لحكمة شملت سائر الموجودات"[3]. ومدركاً بـأن ثمة صيغةً أصليةً قد تطورت عنها صيغةٌ صرفيةٌ أخرى، ثم استعملتا معاً في البيئة اللّغوية الواحدة، وأقف عند نص لأبي عثمان المازني يناقش فيه تعدد الصيغ في نمطٍ لغوي واحدٍ، ويدرك حقيقة التطور فيه حيث يقول: "فإذا قلت (فُعِلَ) من هذا كسرت الفاء وحولت عليها حركة العين كما فعلت ذلك في (فَعِلتَ) وذلك قولك: قد (خِيـفَ، وبِيع، وهِيب، وقِيلَ) وهذه هي اللّغة الجيدة، وبعض العرب يشم موضع الفاء الضمة إرادة أن يبين أنّه (فُعِلَ) فيقول: (خُِيفَ، وبِيع، وقُِيلَ) وهذا إشـمام ولـيس بالـضم الخالص؛ لأنّه ممالٌ، وبعض العرب يخلص الضمة ويجعل العين تابعاً للفاء، فيقول: (بوع، وخُوفَ، وقُولَ) كما قالوا: (موقن، وموسر) وهذه اللّغات دواخل على (قِيـلَ، وبِيع) والأصل الكسر على ما ذكرت لك"[4].

أما النظرة التي سأقف من خلالها عند هذا المظهر الاستعمالي فهي الاختياريـة الصيغية، وهي موضوع مفردات هذا المبحث. ذلك أن تعدد الصيغ الاستعمالية فـي

1 الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس (215هـ)– النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القـادر أحمد، ط1، دار الشروق، بيروت، 1981م: 533-534.

2 المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (285هـ)- الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أحمـد الدالي، ط3، مؤسسة الرسالة، 1997م: 414/1.

3 زيدان، جرجي، اللغة كائن حي، ط2، دار الجيل، بيروت، 1988م: 92.

4 ابن جني، المنصف: 1/ 248-249.

النمط اللّغوي الواحد حقيقةٌ ثابتةٌ، وما الآراء التي ناقشتها فيما مـضى إلا مواقـف حاولت تفسير وجود هذه الحقيقة ولم تسع إلى إنكارها أو نفي وقوعها، كما أنّه ليس من شكٍ حول موافقة بعض هذه الصيغ لأصول القيـاس اللّغـوي، وعـدم موافقـة الأخرى لها، وهو ديدن الاستعمال الذي لا يهتم إلا بأداء مقاصـده عبـر اسـتخدام الأدوات اللّغوية المختلفة.

1.1.2 التعدد والاختيارية في صيغ النمط الفعلي الماضي

يشير مصطلح الصيغ الاختيارية إلى وجود أكثر من صيغتين استعماليتين للنّمط الفعلي نفسه على ألسنة مستعملي اللّغة، وتقبل معايير الـصواب الاجتمـاعي هـذه الصيغ جميعها، ولا تخطّئ متكلّماً آثر استعمال صيغة وهجـر اسـتعمال أخـرى، ويشترط لهذا النوع من الصيغ ألا يكون بابها قد اتّخذ سمتاً تطورياً معينا لم يـشمل بعض أمثلته، فلهذه الظاهرة مجالٌ آخر سنقف عنده.

لقد عرفت هذه الظاهرة في العربية قديماً، ولم يهملها لغويو العربية، قال الفراء: "وقوله: وشَجرةً تَخْرج مِن طُور سينَآء وهى شجرة الزيتون (تَنبتُ بِالدهن) وقرأ الحسن (تُنْبِتُ بالدهن) وهما لغتان يقال نَبتَتْ وأَنْبتَتْ؛ كقول زهيرٍ:

رأَيتُ ذَوِي الحاجاتِ حولَ بيوتِهم قَطِيناً لَهم حتّى إِذَا أَنْبتَ البقْـلُ[1]

(ونَبتَ) وهو كقولك: مطَرت السماء وأمطَرت. وقد قرأ أهل الحجاز (فَاسر بأهلِك) موصولةً من سريت. وقراءتُنا فَأسر بِأَهلِك (من أسريت)"[2]. وأشرت فيما مضى إلى مصنّفاتٍ عديدة أفردت مباحثَ كاملةً لمناقشةِ هـذا المظهـر الاسـتعمالي، أو قصرت مادتها على هذا الموضوع فقط.

مما أكسب هذه الظاهرة الاستعمالية اللّغوية قبولاً لدى علماء العربية، وحد مـن محاولاتهم التأويلية التي تميل إلى توحد الصيغة للنّمط نفسه، مجيء أمثلة ونمـاذج من القراءات القرآنية تؤكّد جواز استعمال أكثر من صيغة للنّمط نفسه، ومـن ذلـك

---

1 البيت منسوب لزهير بن ابي سلمى في: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لـسان العـرب: 50/1. وهو في الديوان: 41.

2 الفراء، معاني القرآن:233/2.

قوله تعالى: قَالَ لَهم موسى ويلَكُم لا تَفْتَروا على الله الكَذِب فَيسحِتَكُم بِعذَابٍ أَلِيمٍ [1]، حيث أشار أبو حيان إلى أنّه قد "قرأ حمزة والكسائي والأعمش وطلحة وابن جرير (فيسحِتَكُم) بضم الياء وكسر الحاء من (أسحت) رباعياً، وقرأ باقي السبعة ورويس وابن عباد بفتحهما من (سحتَ) ثلاثياً"[2].

فرق ابن عصفور بين أبنية الفعل الثلاثي وأبنية الفعل المزيد بقوله: "فأما الثلاثي غير المزيد فله ثلاثة أبنية: فَعلَ: كـ (ضرب)، وفَعِلَ: كـ (علِم)، وفَعلَ: كـ (ظَرفَ)"[3]، وتستوي في ذلك أنماط الفعل الصحيح وأنماط الفعل المعتلّ.

إن الانطلاق من هذا التصور يحمل كلّ مادة معجمية في الاستعمال اللّغوي على اتّخاذ نمطٍ بنائي واحدٍ من هذه الأبنية لتستعمل على نسقه وتركيبته الصوتية، فإذا كان التواضع الاعتباطي الاصطلاحي هو الذي يبتكر المواد المعجمية ويحملها المعنى، فإن النظام المختزن في الذاكرة اللّغوية لأبناء المجتمع اللّغوي الواحد، والمستخدم من قبلهم، هو الذي يحتّم عليهم تبنّي النسق البنائي الذي تجري ابتكاراتهم عليه، وتُنطَق كلماتهم بالقياس إلى نموذجه، مستضيئين في ذلك بعاداتهم النطقية.

لكن واقع الاستعمال يشير إلى غير ذلك، فثمة مواد معجميةٌ اتّخذت أكثر من نمطٍ بنائي، وجاءت نماذجها الاستعمالية ببنائين، جاء في لسان العرب: "زكِي الرجل يزكى وزكا يزكو زكواً وزكاء، وقد زكَوتَ وزكِيتَ أي صرت زاكياً"[4]. بل إن بعض المواد جاءت نماذجها الاستعمالية بالأنماط البنائية الثلاثة.

إن المتابع لهذا المظهر الاستعمالي في المظان العربية يلاحظ أن مورديه في مؤلفاتهم يجمعون الصيغ المستعملة ضمن المبحث أو الباب نفسه، وذلك إدراكاً منهم لحقيقة الاختيارية الصيغية، وأن كلتا الصيغتين تستعملان جنباً إلى جنبٍ، وأن لكلتيهما الحقّ في أن تُسجلَ دون إجحاف. كما أن البحث كشف عن عدم اقتصار هذا

1 سورة طه (61)

2 أبو حيان، ارتشاف ضرب من لسان العرب: 237/6.

3 ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (669هـ) الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط6، مكتبة لبنان ناشرون، 1996م: 115.

4 ابن منظور، لسان العرب، 77/19.

المظهر الاستعمالي على بناءٍ أو نمطٍ قياسي دون الآخر، بل شملها جميعاً، لكن ما يلاحظ عليه هو أن الازدواج الصيغي كان في أكثره مع الصيغة المفتوحة عينها، وفيما يلي بيان ذلك:

1. الاختيارية الاستعمالية بين صيغ النمط الماضي الثلاثة (فَعَلَ) و(فَعُلَ) و(فَعِلَ):

جاء في اللّسان: "الحلْو: نقيض المر، والحلاوة ضد المرارة، والحلْو كل ما في طعمه حلاوة، وقد حلِي وحلا وحلُو حلاوةً وحلْواً وحلْواناً واحلَولى"[1]. ومثله: "وقد سخا يسخى ويسخُو سخاء. وسخِي يسخى سخاً وسخُوةً. وسخُو الرجلُ يسخُو سخاء وسخُواً وسخاوةً أي صار سخِياً"[2].

نقف عند هذا المثال لمعرفة الفرق في التركيبة الصوتية بين كل صيغة من هذه الصيغ:

الصيغة المكسورة		**الصيغة المضمومة**		**الصيغة المفتوحة**
سخِي	=	سخُو	=	سخا
saẖiya	=	Saẖuwa	=	saẖā

2. الاختيارية الاستعمالية بين صيغتي (فَعِلَ) و(فَعَلَ)، أي المكسورة عينها والمفتوحة:

استعمال الصيغة بالكسر		**استعمال الصيغة بالفتح**	**استعمال الصيغة بالكسر**		**استعمال الصيغة بالفتح**
سوِد	=	ساد	عوِز	=	عاز
عوِج	=	عاج	حوِس	=	حاس
هوِج	=	هاج	عوِص	=	عاص
خوِر	=	خار	هيِف	=	هافَ

1 ابن منظور، لسان العرب، 209/18.

2 ابن منظور، لسان العرب، 94/19.

عور = عار ديد = داد[1]

هذا فيما يتعلق بالنمط الفعلي المعتلة عينه، ونقف عند هذه الـصيغة للتفريـق بـين التركيب الصوتي لكل صيغة من هاتين الصيغتين:

استعمال الصيغة بالكسر		استعمال الصيغة بالفتح	
سوِد	sawida	ساد	sāda´

وقد وجدت هذه المجموعة من الصيغ الاختيارية للنّمط الفعلي الناقص، وهي من الباب نفسه، أي الاختيارية بين صيغتي (فَعِلَ) و(فَعَلَ):

الصيغة المكسورة	الصيغة المفتوحة	الصيغة المكسورة	الصيغة المفتوحة
أري	أرى	ضحِي	ضحا
أِني	أنَى	طفِي	طفَى
بزِي	بزا	عسِي	عسا
بقِي	بقَى	عشِي	عشَا
توِي	توى	عصِي	عصا
ثئِي	ثأَى	علِي	علاَ
جلِي	جلاَ	عنِي	عنَا
حلِي	حلاَ	غرِي	غرا
حفِي	حفَا	غسِي	غسا
خزِي	خزَا	غوِي	غوى
خظِي	خظَا	قدِي	قدا
خفِي	خفَا	قصِي	قصا
خنِي	خنَا	لغِي	لغَا
ذكِي	ذكا	حلِي	حلاَ
ذمِي	ذمى	حفِي	حفَا
ذوِي	ذوى	خزِي	خزَا

---

1 انظر على التوالي، ابن منظور، لسان العـرب،209/4، 158/3، 218/3، 346/5، 290/6، 252/7، 350/7، 326/8، 267/11، 146/4.

رجِي	رجا	خزِي	خزا
رخِي	رخَا	خظِي	خظَى
ردِي	ردى	خفِي	خفَا
زكِي	زكَا	ذمِي	ذمى
سخِي	سخَا	ذوِي	ذوى
سنِي	سنَا	رجِي	رجى
شهِي	شها	رخِي	رخَا
صبِي	صبا	ردِي	ردى
صرِي	صرى	زكِي	زكَا
صفِي	صفَا	سخِي	سخَا[1]
صهِي	صها		

ولتمثيل الفرق في التركيبة الصوتية لكل صيغة من هاتين الصيغتي نقف عند هـذا المثال:

استعمال الصيغة بالكسر		**استعمال الصيغة بالفتح**	
أرِي	>ariya	أرَى	>arā

1. الاختيارية الاستعمالية بين صيغتي (فَعـلَ) و(فَعـلَ)، أي المـضمومة عينهـا والمفتوحة:

1 انظر على التـوالي، ابـن منظـور، لـسان العـرب، 31/18، 52/18، 77/18، 85/18، 114/18، 115/18، 162/18، 209/18، 203/18، 246/18، 254/18، 259/18، 268/18، 314/18، 317/18، 318/18، 23/19، 29/19، 30/19، 78/19، 94/19، 129/19، 176/19، 183/19، 190/19، 193/19، 287/19، 294/19، 318/19، 336/19، 357/19، 361/19، 377/19، 31/20، 44/20، 117/20، 108/18، 203/18، 246/18، 247/18، 254/18، 259/18، 317/18، 318/18، 23/19، 29/19، 30/19، 77/19، 49/19.

الصيغة المضمومة		الصيغة المفتوحة	الصيغة المضمومة		الصيغة المفتوحة
بذُو	=	بذَا	حلُو	=	حلا
دنُو	=	دنَا	ذكُو	=	ذَكا
رخُو	=	رخَا	سخُو	=	سخَا
سرو	=	سرا	سنُو	=	سنَا[1]

ولتمثيل الفرق في التركيبة الصوتية لكلّ صيغة من هاتين الصيغتين نقف عند هذا المثال:

استعمال الصيغة بالضم	**استعمال الصيغة بالفتح**
دنُو danuwa	دنَا danā

على هذه الشاكلة جاءت الاختيارية الصيغية في صيغ النمط الفعلـي الثلاثـي، حريةٌ استعماليةٌ كبيرةٌ، مكّنت مستعملي اللّغة من توظيف جميع الإمكانات التركيبيـة في مادة معجمية واحدة، ويسجل على هذا المظهر الاستعمالي بعض الملاحظـات، كصعوبة اقتراح تطورٍ صوتي حمل هذه الصيغ الاختيارية على الانتقال من بنيتـي (فَعلَ) و(فَعِلَ) إلى (فَعلَ)، ذلك أن صيغة (فَعلَ) التي ازدوجتا معها في الاختياريـة ليست صيغةً أصليةً للنّمط، بل صيغةٌ متطورة، فصيغ النمط الأصلية مصححةٌ فـي حالتي النمط الأجوف والنمط الناقص مما يطرح إمكانية تطور هاتين الصيغتين إلى الفتح الخالص أو من التصحيح إلى الإعلال أسوةً بالصيغ المفتوحة عينها.

ثمة مذهبان يمكننا الاستضاءة بهما في أثناء النظر لإمكانية وقوع التطور؛ يمنع الأول ذلك ويقصره على ما كان مفتوح العين فقط، ذلك أن مـن علمـاء الـصرف ودارسيه من ينص على أن كسر العين في المعتلّ وضـمها عامـلٌ حـرم هـاتين الصيغتين من السير في طريق التطور التي سلكتها الصيغ المعتلّة المفتوحة عينهـا، فهم يجمعون على أن مفتوح العين قد تأثّر بقانون المخالفة بين الحركات وأشـباهها،

---

1 انظر على التوالي: ابن منظـور، لـسان العـرب،69/14، 191/14، 274/14، 287/14، 315/14، 373/14، 378/14، 403/14.

وقد وقع تأثيره على بنية الفعل الناقص وتطورها، خاصةً ما كان منـه علـى وزن (فَعلَ: يفعلُ)، حيث انتهت مراحل التطور بهذه الصيغة إلى مرحلة الفتح الخـالص بالنسبة للنّاقص (أَتَي: أَتَى)، (دعو: دعا)، والتفخيم أو الفتح الخالص بالنسبة للفعـل الأجوف (بيع: باع)، (قوم: قام). ويجمع الباحثون على أن هذا التطور لم يقع دفعـةً واحدةً، بل تم على أربع مراحل؛ مستندين في ذلك إلى ما ذكرته معاجم اللّغـة مـن الاستعمالات التي لم يطلها التطور، ومستفيدين من نتاجات علم اللّغة المقارن التـي تظهر فيها بعض مراحله[1]. وهذه المراحل هي:

1. مرحلة الصحة، وهي المرحلة التي كانت هذه الأفعال تنطق فيها كما ينطـق الفعل الصحيح، (أَتَـي >ataya ، دعـو da>awa ، بيـع baya>a ، قَـوم ķawama).
2. مرحلة ضياع الحركة، وقد تم فيها الاستغناء عن الحركة القصيرة بعد شـبه الحركة بسبب توالي المقاطع المفتوحة أو بسبب رغبة اللّغة في التخلص من الحركات المزدوجة الصاعدة (أَتَي >atay ، دعـو da<aw ، بيـع bay<a ، قَوم ķawma).
3. مرحلة انكماش الحركة المزدوجة الهابطة، ذلك أن تشكّل مـزدوجٍ حركـي هابطٍ بسبب التسكين يؤدي إلى صعوبة تحاول اللّغة التخلّص منها، وذلك عبر انكماش هذه الحركات المزدوجة إلى حركاتٍ ممالة، وهو على النحو التالي: ē < ay ، ō < aw.
4. مرحلة الفتح الخالص أو التفخيم، وفيها انتقلـت مرحلـة انكمـاش الحركـة المزدوجة من الإمالة إلى الفتح الخالص، (أَتَـى >atā، جنَـى ganā، بـاع ba<a، قَام ķama).

ويقرون بأن كسر عينها جعلها تحافظ على صيغتها الأصلية وأن لا يعتري بنيتها أي تطور، "وذلك نحو رضِي، وبقِي، وعمِي، وشقِي، وغيرها، وهي ظاهرةٌ تلفـت

---

1 انظـر للنّـاقص فـي: عبـد التـواب، التطـور اللغـوي ولحـن العامـة 374 – 375. والشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: 440 – 444 . وللأجوف في: كناعنـة، أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية: 46-49.

الانتباه، فالعين المكسورة قد أوقفت تطور هذه الأفعال كما أوقفت تطور بعض الأفعال الجوفاء مثل حور، وحول، وعور، وهيِف، وغيرها، وهذه الأفعال لم يطرأ عليها تغيير يذكر إلا في حالة إسنادها إلى الضمائر"[1]. وقد ناقش بعض الباحثين هذه القضايا ووقف عندها باحثاً عن الأصول التي صدر عنها بعض الباحثين المؤكّدين على حدوث التطور[2].

إن الباعث على عملية تطور صيغ النمط المعتلّ المفتوحة عينه هو اشتمال بنيته التركيبية على مزدوج حركي (wa) و(ya) في البنية الأصلية، ثم أدى التعديل على تركيبها المقطعي بعد مرحلة التسكين إلى أن تشتمل بنية كلّ صيغة منهما على مزدوج حركي آخر هو (aw) و(ay)، ويمتاز هذان المزدوجان بإمكانية انكماشهما إلى حركاتٍ ممالة يتم التخلّص منهما عبر استبدال الحركة الممالة بالفتحة الخالصة.

أما المذهب الثاني فيقترح إمكانية وقوع التطور، وبخاصة صيغ النمط الأجوف المكسورة عينها، ويرى أن هذه الصيغ قد مرت في أثناء تطورها من مرحلة الكسر إلى مرحلة الفتح بمراحل تطورية ثلاث؛ تمثّل الصيغة المكسورة عينها أصلاً لها، ثم يتم إسقاط حركة العين، ثم تقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاحها في الأصل ووهنها بالسكون الآن[3].

الفعل	مرحلة الصحة	مرحلة التسكين	مرحلة الفتح
سود	sawida	sawda	sāda
هيِفَ	hayifa	hayfa	hafa

أما صيغ النمط الناقص المكسورة عينها فإن إمكانية تطورها إلى مرحلة الفتح الخالص واردةٌ، وملخّص المراحل التي تمر الصيغة بها هي مرحلة الصحة (ˀariya، أري)، فتسقط كسرة العين بتدخّل قانونٍ غير إلزامي (ˀarya، أري)، ثم يقع بعد ذلك تماثلٌ بين شبه الحركة (y) والحركة (a) لتنتج حركةٌ مزدوجةٌ صعبةٌ

---

1 كناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية:71.

2 انظر في ذلك: عبد المقصود، عبد المقصود محمد، دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2006م: 70-76.

3 عبد الفتاح، إبراهيم، في تصنيف الفعل الثلاثي، 17.

(ye) فتصبح بنية الصيغة (>arye، أري)، ويعوض عن هذا الحذف بإطالة الحركة الممالة (>arē)، وأخيراً تتحول الحركة الممالة إلى فتح خالصٍ (>arā، أرى).

وقد افترض رمضان عبد التواب حدوث هذا التطور حيث يقول بعد وصفه لمراحل تطور مفتوح العين: "وقد حدث مثل ذلك في لغة طيء، في الأفعال المعتلّة المكسورة العين في الماضي كذلك؛ مثل قولهم: (رضا) في: (رضِي)، و(قَنَا) في (قَنِي)"[1].

وعملية تطور الصوت الممال (ē) إلى (ā) واردةٌ مقبولة في النظام اللّغوي العربي، يقول كارل بروكلمان: "الصوت السامي القديم (ē) الذي نشأ عن إدغام الحركات تحول في العربية القديمة إلى (ā)"[2]، وقد تشكّل هذان الصوتان الممالان إذا ما أسقطت عليهما مراحل تطور صيغ النمط المفتوحة عينه، وبخاصة مرحلة انكماش الحركة المزدوجة الهابطة، فيتطور عبرها (aw) إلى (ō)، و(ay) إلى (ē).

إن هذا التطور في صيغة الأجوف والناقص مكسور العين حسب من يقترحون وقوعه ثمرة من ثمرات قانونٍ صوتي سرت تطبيقاته على أكثر الأنماط والصيغ اللّغوية العربية، وهو قانون المخالفة بين الحركات وأشباهها، وهذا القانون امتداد لظاهرة المخالفة الصوتية التي تشكّل صورة من صور الاقتصاد في الجهد، ويقصد بالمخالفة "التفريق بين الأمثال والمتقاربات"[3]، أما الحركات فهي "الفتحة والضمة والكسرة، سواء أكانت هذه الحركات قصيرةً أم طويلةً، أما شبه الحركة فيعني الواو أو الياء غير المعتلّتين"[4]. وتتم المخالفة بين الحركة وشبهها إذا جاءتا في مقطع صوتي واحدٍ متتابعتين، وهو ما استقر اصطلاح الباحثين عليه بالمزدوج الحركي

1 عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 297.

2 كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، د.ط، منشورات جامعة الرياض، الرياض، 1977م: 53.

3 الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: 389.

4 كناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية: 12.

"تتابع حركة أو شبه حركة وحركة في مقطع واحد"[1]، ويكمن سبب المخالفة بينهما في أن أشباه الحركات (الواو والياء) تمتاز "بانفتاح كبيرٍ يقربها من الحركات"[2].

سواء أكان الأمر ازدواجيةً صيغية أم تطوراً فإن ما يهمنا هو وجود الصيغتين في البيئة اللّغوية الواحدة، يستطيع المتكلّم استخدام أيهما شاء، دون أن تحاسبه معايير الصواب الاجتماعي، أو قواعد اللّغويين، ولهذا المظهر امتداد هام سنقف عنده في مبحث قادم، وهو (تراكب الاستعمالات).

2.1.2 التعدد والاختيارية في صيغ التعدية

تتنازع أكثر فروع الدراسات اللّغوية مبحث التعدية، وتتناول طرق تعدية الفعل إلى مفعوله، ذلك أن النحو يراه عمليةً تركيبيةً إسنادية، وتراه البلاغة تحولات إفصاحيةً تشتمل على دلالاتٍ أسلوبية توليها اهتمامها، ويركّز علم الدلالة على تغيرات المعنى التي تتحقّق للتّركيب عبر تغير طرائق التعدية. أما علم الصرف فقد أهمل هذا المبحث مدفوعاً بأمورٍ عديدة أهمها عدم خلوص هذا المبحث إلى التركيب والبنى والاشتقاقات، وتعلّقه بالقضايا التي تحمله على القرب من المباحث النحوية والبلاغية[3]. ويرى عبد الصبور شاهين أن "مبحث التعدي واللّزوم متّصلٌ بوظيفة الفعل في التركيب، فهو نحوي من هذا الجانب، ولكنّه صرفي إذا ما درسنا وسائل تحويل اللاّزم إلى متعد، كزيادة الهمزة في مثل: كرم وأكرم، وكالتضعيف في مثل: قدِم وقدم"[4].

1 عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية: 132.

2 الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: 431.

3 انظر في ذلك: الأنصاري، يوسف بن عبد الله، من أسرار تعدية الفعل في القرآن الكريم، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، جـ 15، عـ 27 ، جمادى الثانية 1424هـ: 730-731.

4 شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، د.ط، مكتبة الشباب، القاهرة، د.ت: 63.

والتعدي "مجاوزة الشيء إلى غيره، يقال: (عديته فتعدى)، إذا تجاوز"[1]، والتعدية مصطلح نحوي أدى إلى أن يكون أحد ضوابط تقسيم الفعل ينظر إليها بحسب اللّزوم والتعدي، والمتعدي منهما "الذي ينصب بنفسه مفعولاً به أو اثنين، أو ثلاثة؛ من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جرٍ، أو غيره مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللاّزم"[2]، وبذا يكون الفعل اللاّزم ما "لا ينصب بنفسه مفعولاً به أو أكثر، وإنما ينـصبه بمعونـة حرف جرٍ أو غيره مما يؤدي إلى التعدية"[3].

ما أستطيع الوقوف عنده من إشكالات مظهر تعدد الصيغ الاستعمالية واختياريتها فيما يتعلّق بموضوع التعدية ذلك التصور الذي يرى أن وسائل تعدية الفعل الـلاّزم "كلّها تتشابه في أمرٍ واحدٍ، يتركّز في صلاحية كلّ منهـا لتعديـة الفعـل الـلاّزم. وتختلف بعد ذلك بينها اختلافاً واضحاً. وناحية الخلاف تتركّز أيـضاً فـي أن كـلّ وسيلة منها تؤدي مع التعدية معنى خاصاً لا تكاد تؤديه وسيلةٌ أخرى؛ فواحدةٌ تفيـد - مثلا - مع التعدية جعل الفاعل مفعولاً به؛ كهمزة النقل. ولهذا أثره فـي تغييـر المعنى الأول، وواحدةٌ تفيد التكرار والتمهل؛ كالتضعيف، وهذا تغيير طارئٌ علـى المعنى السابق، وثالثةٌ تفيد المشاركة، ولم تكن موجودةً؛ كتحويل الفعل اللاّزم إلـى صيغة فَاعل... وهكذا...، مما سيتّضح عند الكلام على كلّ واحدة، وما تجلبه مـن المعنى الطارئ مع التعدية. فإن كان أثر الوسائل من ناحية التعدية واحداً فإن أثرها مختلفٌ من ناحية المعنى"[4].

يلخّص هذا النص تصور نحويي العربية لتعدد أنماط التعدية وغاياته، ويرى أن الغاية الرئيسية منه نقل الفعل من مرحلة اللّزوم إلى مرحلة التعدي، ثـم يـأتي دور الغايات الثانوية، تلك التي تضيف إلى معنى الصيغة المعداة معنـى جديـداً غيـر

---

1 الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (1094هـ)- الكليات معجم في المـصطلحات، تحقيق عدنان درويش ومحمد مصطفى، ط2، مؤسسة الرسالة، 1998م:311.

2 حسن، عباس، النحو الوافي، ط3، دار المعارف، القاهرة، د.ت: 150/2.

3 المرجع نفسه: 151/2. وانظر ذلك في: قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ط2، مكتبة المعارف، بيروت، 1988م: 246.

4 المرجع نفسه: 158/2.

المعجمي الذي تشتمل عليه، وفي ذلك يتساوى كل من النمطين، اللاّزم والمتعـدي، فوجود الهمزة في كل من صيغهما يضيف إلى صيغة النمط المتعدي أصلاً المعنـى الثانوي فقط، بينما يضيف إلى صيغة النمط الفعلي اللاّزم كـلا المعنيـين؛ المعنـى الرئيسي والمعنى الثانوي. ثم إن تشكّل الموقف على هذه الصورة التجريدية يتطلّب من مسجلّي الاستعمالات اللّغوية أن ينصوا على المعاني المضافة إلى هذه الـصيغ عبر تعديتها، أو أن يشيروا إلى التغيرات الدلالية تبعاً للتغير في طريقة التعدية.

ولما كان التغير اللاّحق ببنية هذه الصيغ للنّمط الفعلي صرفياً صوتياً، يتم فيـه استبدال صوتٍ بآخر، أو إضافة صوتٍ جديدٍ إلى بنية الصيغة النمطية للفعل سـواء أكان لازماً أم متعدياً؛ جاز أن ننظر إليه في أثناء معالجة مظاهر استعمالية صرفية، ثم إن هذا التعدد في الصيغ التي تُعدى بطرقٍ مختلفة حملني إلى أن أقـف عنـدها ضمن مباحث تعدد الصيغ، لعلّي أجد فيها اختياريةً صيغيةً تخلو من أيـة إشـاراتٍ دلالية، أو لربما أتابع من ينصون على ذلك.

سأسلك في تصنيف صيغ الأنماط الفعلية التي تعددت مظاهر تعـديتها ترتيبهـا حسب الحرف المضاف بقصد التعدية، وسأستثني من ذلك ما يعدى بحروف الجـر، ذلك أن الدافع دلالي بالتأكيد، فحروف الجر التي تُعدى هذه الصيغ بها ذات افتقـارٍ دلالي يعود إليها من خلال وضعها في تركيبٍ محدد، ثم إن التراكيب التي ترتبط بها تكتسب معنى مزدوجاً عبر اقترانها بها، والشرط في اعتبارها صيغاً اختياريةً عـدم نص المعجم العربي على فُرقة دلالية بينهما، بل يوردهما جنباً إلى جنـب، وكانـت مظاهر هذا التعدد هي:

1. الاختيارية بين (فعل) و(فعّل):

الرقم	الفعل	صيغ التعدية الاختيارية		
.1	وسخ	وسخَه	=	وسخه
.2	طاَخ	طاَخه	=	طيخه
.3	وعر	وعر	=	وعر
.4	وقَر	وقَرناه	=	وقّرناه
.5	ماز	مِزت	=	ميزت

.6	قاس	قاس	=	قيس
.7	ماص	ماص	=	موص
.8	حاض	حاض	=	حوض
.9	خاض	خاض	=	خوض
.10	غاص	غاصه	=	غيصه
.11	ساط	ساط	=	سوط
.12	غاظ	غاظه	=	غيظه
.13	صاع	صاعه	=	صوعه
.14	ساق	ساقها	=	سوقها
.15	طان	طان	=	طين
.16	ودن	ودنه	=	ودنه
.17	وهن	وهنه	=	وهنه
.18	ثوى	ثويته	=	ثويته
.19	دها	دهاه	=	دهاه
.20	رثى	رثى	=	رثّى
.21	سقا	سقاه	=	سقّاه
.22	سلا	سلاه	=	سلّاه
.23	عشا	عشاه	=	عشّاه
.24	غطى	غطى	=	غطّى[1]

إن الناظر في هذه الصيغ وفي إباحة الاستعمال اللّغوي توظيف أي صيغة منهما بالمعنى نفسه، يلمح مقدار الاختيارية الذي تقدمه إمكاناتُ التداول اللّغوي لمستعملي اللّغة، كما أنّه يمكن الاعتراض بأن الأمر غير متعلّقٍ بالتعدية، بل هو إضافةٌ لمبحث

1 انظر على التوالي: ابن منظور، لـسان العـرب: 33/4، 8/4، 148/7، 150/7، 280/7، 70/8، 364/8، 410/8، 6/9، 65/9، 198/9، 330/9، 82/10، 32/12، 140/17، 337/17، 345/17، 136/18، 301/18، 22/19، 114/19، 118/19، 292/19، 366/19.

الاختيارية بين صيغتي (فَعَلَ) و(فعّل)، لكن الشائع أن التضعيف يلحق بنيـة الفعـل بقصد التعدية، كما أن مظاهره الأخرى التي سنناقشها تؤكّد ذلك.

بالنظر إلى التركيبة الصوتية لكل من هاتين الصيغتين نجد أن الاستعمال اللّغوي قبل كلتا التركيبتين، وهما:

صيغة فعّل			صيغة فَعَل	
waddana	ودن	=	wadana	ودن
mawwaṣa	موص	=	maṣa	ماص
raṯṯā	رثّـى	=	raṯā	رثى

يلاحظ على التركيبة الصوتية لصيغ النمط المعتلّة فاؤه أن التغير حدث بإضـافة صامتٍ إلى بنيتها فقط، مع تعديلٍ على ترتيب المقاطع وعددها، والأمر نفسه وقـع بالنسبة لصيغ النمط المعتلّة لامه. أما بالنسبة لصيغ النمط المعتلّة عينه فبالإضـافة إلى تغير التركيبة المقطعية وازدياد عددها فقد اشتملت البنية الجديدة على مزدوجين حركيين؛ أحدهما هابطٌ (aw)، والآخر صاعد (wa).

2. الاختيارية بين (فَعَلَ) و(أفعل):

الرقم	الفعل	صيغ التعدية الاختيارية		
1.	قَار	قُرته	=	أقَرته
2.	وجر	وجَرته	=	أوجرته
3.	ورط	ورطَها	=	أورطَها
4.	جاف	جافه	=	أجافَه
5.	ساف	سافَ	=	أسَاف
6.	حتَا	حتَيت	=	أحتَيت
7.	حذَا	حذَاني	=	أحذَاني
8.	حنَى	حنَى	=	وأَحنى
9.	دلاَ	دلَيت	=	أدليت
10.	ضوى	ضواه	=	أضواه

11.	غوى	عَواه	=	أغْواه[1]

ما قيل في الصيغ التي سبقت هذا القسم يصدق على هذه الـصيغ مـن حيـث الحرية الاستعمالية التي تتيح للمتكلّم قدراً من الاختيارية الـصيغية، وفيمـا يتعلّـق بالتركيبة الصوتية فإن ما يطرأ عليها من تغيراتٍ يبينه هذا المثال:

صيغة فَعلَ			صيغة أفْعلَ	
ورطَ	waraṭa	=	أورطَ	>awraṭa
فَار	fāra	=	أفْور	>afwara
دلا	dalā	=	أدلى	>adlā

لقد اختلف التركيب الصوتي في كل من صيغ النمط الفعلي المعتلّة فاؤه والـنمط الفعلي المعتلّة عينه، ففي النمط معتلّ الفاء استُبدل المزدوج الحركي الصاعد (wa) في صيغة (فَعلَ) بآخر هابطٍ (aw) في صيغة (أفعل)، أما النمط المعتلّة عينـه فقـد أضيف إلى تركيبه الصوتي في صيغة (أفعل) مزدوج حركي صاعد (wa) لم يكـن موجوداً في صيغة (فَعلَ).

3. الاختيارية بين (فعلَ) و(أفعل):

الرقم	الفعل	صيغ التعدية الاختيارية		
1.	ورع	ورعه	=	أورعه
2.	وسع	وسع	=	أوسع
3.	خاف	خوف	=	أخَاف
4.	ضاق	ضيقه	=	أضاقه
5.	وصل	وصله	=	أصله
6.	هال	هيله	=	أهاله
7.	دنا	دنّيته	=	أدنَيته
8.	زجى	زجى	=	أزجى

1 انظر على التوالي: ابن منظـور، لـسان العـرب: 374/6، 142/7، 304/9، 378/10، 66/11، 177/18، 184/18، 221/18، 290/18، 225/19، 378/19، 99/20.

9.	زكا	زكّاه	=	أزكاه
10.	سجى	سجى	=	أسجى
11.	سحا	سحاه	=	أسحاه
12.	سوى	سوى	=	أسوى
13.	صلا	صلاّه	=	أصلى
14.	عفا	عفّيته	=	أعفيته[1]

هذا ما وقع لي من اختيارية بين صيغتي (فعّل) و(أفعل) اللّتين اشتملت تركيبة كل واحدة منهما على عنصرٍ من عناصر التعدية، ورأينا المراوحة بينهما في الاستعمال كما سجل المعجم العربي دون أن ينص على اختصاص أي منهما بدلالة معينة تُوظّف من أجلها، فالواقع أنّهما صيغتان اختياريتان للنّمط الفعلي المتعدي، أو النمط الفعلي المعدى.

أما اختلاف التركيب الصوتي بين هذه الصيغ الاستعمالية الاختارية فهو على النحو التالي:

صيغة فَعّل			صيغة أفْعَل	
ورع	warra<a	=	أورع	>awra <a
خوف	hawwafa	=	أخافَ	>hāfa
زكا	zakkā	=	أزكا	> azkā

اختلف نوع المزدوج الحركي في صيغ التعدية للنّمط الفعلي المعتلّة فاؤه من صاعدٍ (wa) في صيغة (فعل) إلى هابطٍ في صيغة (أَفْعَل)، واختفى المزدوج الحركي من صيغة التعدية (أفعل) بعد أن كان موجوداً في صيغة (فعل) من النمط الفعلي المعتلّة عينه، واقد اختلف عدد وترتيب المقاطع الصوتية في الأنماط كلّها بما في ذلك صيغ النمط الفعلي المعتلّة لامه.

---

1 انظر على التوالي: ابن منظور، لسان العرب: 286/10، 272/10، 448/10، 77/12، 253/14، 239/14، 297/18، 47/19، 77/19، 92/19، 93/19، 141/19، 201/19، 307/19.

4. الاختيارية بين أكثر من صيغتين، وفي ذلك أوجد الاستعمال اللّغوي ثلاث صيغ اختيارية للنّمط المتعدي أو أكثر، ومما وجدته من ذلك:

صيغ التعدية الاختيارية

الرقم	الفعل	فعَل		فعل		أفعَل
1.	غاص	غاصه	=	غيصه	=	أغاصه
2.	غاظ	غاظَه	=	غيظه	=	أغاظَه
3.	ثوى	ثويته	=	ثويته	=	أثويته
4.	سقا	سقَاه	=	سقّاه	=	أسقَاه
5.	سلا	سلاَه	=	سلاّه	=	أسلاَه
6.	شحا	شحا	=	شحى	=	أشحى
7.	عشا	عشَاه	=	عشّاه	=	أعشَاه
8.	غطى	غطَى	=	غطّاه	=	أغطَاه
9.	كنى	كنَيته	=	كنّيته	=	أكنَيته[1]

تبدو مساحة حرية الاختيار في هذه الأمثلة أكبر، حيث أبيح للمـتكلّم أن يختـار لنمطه الفعلي المعدى من ثلاث صيغ، ليس هنالك من قيدٍ يمنعه من استخدام واحـدة منهما، وليس هنالك من إشارة إلى عدم فصاحة واحدة منها.

يلاحظ على بعض هذه الصيغ الاختيارية استبدال المزدوج الحركي من هـابط فـي صيغة إلى صاعد في أخرى، وذلك مثل:

صيغة فَعَل			صيغة أفَعَل	
ورط	waraṭa	=	أورط	>awraṭa

صيغة فَعَل			صيغة أفْعَل	
ورع	warra<a	=	أورع	>awra <a

والتبادل بين المزدوجات الحركية مدخلٌ إلى افتراض كون إحـدى الـصيغتين أصلاً تطورت عنه الصيغة الأخرى ذلك أن اللّغة كما يرى يحيى عبابنة تميل "إلـى

1 انظر على التوالي: ابن منظـور، لـسان العـرب: 65/9، 330/9، 136/18، 114/19، 118/19، 152/19، 292/19، 366/19، 99/20.

التخلص من الحركات المزدوجة الهابطة التي تكون نواتها الصائتة حركةً قصيرةً بطرقٍ مختلفة، فمن ذلك تغيير شكل الحركة المزدوجة الهابطة إلى حركة مزدوجة صاعدة، وما نعنيه بهذا التحرك اللّغوي هنا، هو تغيير موقع نواة الحركة المزدوجة (الصائت فيها)"[1].

ما أشار إليه يحيى عبابنة مظهر تداولي يضاف إلى هذه المظاهر التداولية التي ناقشت واحداً منها، وهو الاختيارية الصيغية، وتعدد الصيغ التي يمكن للمستعمل أن يستخدم ما يريده منها.

2.2 الخلط في الانتقال

أقصد بالانتقال ما يطرأ لبعض صيغ الأنماط الفعلية من تغيراتٍ في حالاتٍ اشتقاقية وإسنادية يكون أمر تغير التركيب الصوتي فيها مرهوناً بالتركيب الصوتي لصيغة النمط الماضي الذي أخذت منه، وذلك كصيغ المضارع وصيغ النمط الماضي حين تسند إلى ضمائر الفاعل، فمعايير التغيرات الصوتية التي تطرأ على الصيغ المنتقل إليها مرهونةٌ بصيغ النمط الماضي. وعلى الرغم من كون تعدد صيغ الأنماط المنتقل إليها من النمط الفعلي المعتلّ مظهراً من مظاهر التداولية اللّغوية، ودليلاً على سعة مساحات الاستعمال اللّغوي، إلا أنّها مدخلٌ تثار من خلاله إشكالاتٌ عديدةٌ، يعود بعضها إلى الأصول التحليلية التجريدية الموضوعة لوصف حالات هذه الصيغ، ويعود بعضها الآخر إلى الحقيقة الاستعمالية ومظاهرها.

ثمة أمر تعارف علماء اللّغة وباحثو قضاياها عليه، وهو كون صيغ المضارع للنّمط الفعلي المعتلّ، تعاود استعمال الصوت الحقيقي الذي أُعلّ بسبب من الأسباب وأصبح في صيغة الماضي ألفاً، فالواو في الفعل (يقُوم) دليلٌ على أن الألف في (قام) أصلها واو، مما يعني أن أصل الفعل (قَوم) .

والأمر نفسه بالنسبة للفعل (يبيع)، ذلك أن اشتمال بنية الصيغة على الياء دليلٌ أكيد -حسب عرفهم- على أن أصل (باع) هو(بيع)، وأن ألف (باع) أصلها ياء.

---

1 عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية: 134.

ويستمر هذا التصور في أداء فعله حتّى يصل النمط الفعلي المعتلّ آخـره (الفعـل الناقص)، فتعد الواو في (يدعو) دليلاً على أن أصل الألف في (دعا) واو، وأن الفعل (دعا)، أصله (دعو)، كما أن (يرمِي) دليلٌ على أن أصل الألف في (رمى) ياء، وأن أصل الفعل هو (رمي).

وشبيه بهذا ما تواضع علماء العربية عليه بالنسبة لإسناد النمط الفعلي المعتلّـة لامه إلى ضمير المتكلّم فيرون أنّه "إن أُسنِد إلى ضمير متكلّم أو مخاطب، كائناً مـا كان، رددت الألف إلى أصلها من الياء أو الواو، نحو: (رميتُ وغَزوتُ، ورميتُمـا وغَزوتُما، ورميتُم وغَزوتُم، ورميتُن وغَزوتُن، ورمينَا وغَزونَا)، لأن ما قبل ضمير المتكلّم أو المخاطب أبداً ساكن أيضاً"[1].

لا يقر الواقع الاستعمالي بهذا الأمر المتعارف عليه، خاصةً أن علماء العربية قد عرفوا هذه القضية قديماً، وأفردوا لها مباحث كاملةً في مؤلفاتهم؛ جاء فـي كتـاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت: "باب ما يقال بالواو والياء مـن بنـات الثلاثـة"[2]. ويمارس الواقع الاستعمالي ضغوطاً كثيرةً ينقض في أحيانٍ كثيرة منهـا مـا بنـى القدماء من تصورات. ثم إن واقعه يطرح تساؤلاتٍ عديدة، يشير أبرزها إلى الكيفية التي نشأ هذا الموقف بها، والطريقة التي تم التوصل إليه عبرها، والأثر الذي يمكن أن ينتج عنه في باب مادة لغوية بأكملها، وفي طرق اشتقاق معجمٍ لغـوي بكامـل مواده، المصدرية والمشتقّة. فليس أمر هذه القضية سهلاً كما يبدو، بل إنّها تتحكّم في معجم العربية كلّه، أو ما يتعلّق منه بوجود صوتٍ معتل في بنيته الفعلية الثلاثية.

1.2.2 الانتقال من صيغ الماضي إلى صيغ المضارع

ينص الأصل الصرفي على أنّه: "إذا كان العين واواً جاء على (فعل يفعلُ) بفتح العين من الماضي وضمها من المضارع وذلك نحـو: (قَـالَ: يقُـولُ)، و(صـالَ: يصولُ)، و(عاد: يعود)، تقديره (قولَ: يقْولُ). وإن كان العين ياء جاء علـى (فعـل يفعِل) بفتح العين في الماضي وكسرها من المضارع نحو: (باع: يبيـع). وأصـله:

---

1 ابن عصفور، ضرائر الشعر: 338.

2 ابن السكيت، إصلاح المنطق: 135.

(بيع، يبيع). وإذا كان اللاّم واواً جاء على (فعل يفعلُ) بفتح العـين مـن الماضـي وضمها من المضارع نحو: (غزا: يغْزو – دعا: يدعو). وإن كان اللاّم يـاء جـاء على (فعل يفعِلُ) بفتح العين من الماضي وكسرها من المضارع"[1]. كما أن المحدثين يذهبون هذا المذهب، يقول الطيب البكوش: " كل الأفعال التي من نوع فعل يقابلهـا في المضارع يفْعِل. فالتمييز بين الاجوف اليائي والأجوف الواوي يقع إذن بوضوح تام في مستوى المضارع (يفعل واوي ويفعِل يائي)"[2].

إن الناظر في تصور القدماء لهذه القضية؛ أصالة الصوت الذي تشتمل عليه بنية النمط الفعلي المضارع، يلمح تحرزاً شديداً في كلامهم، امتنعوا خلاله من التصريح بأصالة هذا الصوت فعلاً وعودته إلى النمط المضارع بعد أن طالته عوامل التطور في بنية النمط الماضي، كما يتوصل عبر كلامهم حول هذا الموضـوع إلـى أنّهـم استخدموا طريقةً لم تلزمهم بإيراد أدلّة تؤكّد على مذاهبهم التي أرادوها ضمناً فـي مواقفهم من هذه القضية، ثم إنّهم تجاوزوا ذلك إلى توظيف ما أرادوه من اعتبارهـا أصواتاً أصليةً عادت في النمط المضارع مستخدمين وسائل تحليلية عديـدة. ممـا يتطلّب وقفةً مع تصور القدماء لهذه القضية، ويفتح آفاقاً جديدةً لابـد مـن مراعـاة جانبها قبل طرح مسألة الخلط في الاشتقاق وتلمـس أبعادِهـا علـى الفجـوة بـين الاستعمال اللّغوي والقاعدة، وعلى حجم اللّغة وثراء مفرداتها.

ينص محمد محيي الدين عبد الحميد على أن: "النظر في المضارع يتبع حركـة ما قبل الآخر؛ فإن كانت ضمةً – وهذا لا يكون إلاّ في مضارع الثلاثـي الـواوي– صارت اللام واواً، نحو (يسرو، ويدعو) وإن كانت كـسرةً – ويكـون ذلـك فـي مضارع الثلاثي اليائي- صارت اللام ياء"[3]. وهذا الكلام توضيح للّغـة التجريديـة الموجودة في كتب الصرفيين العرب حول هذا الموضوع، كقول ابن عصفور: "وأما حكم المضارع من هذه الأفعال فإن الماضي إن كان على (فَعَلَ) أتى مضارعه أبـداً

---

1 الجرجاني، العمد كتاب في التصريف: 118-121.

2 البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم صالح القرمادي، ط3، المطبعة العربية، تونس، 1992م: 144.

3 عبد الحميد، دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال: 158.

على (يفْعل)، كما كان ذلك في الصحيح، فتقول: يسرو. وإن كان على (فَعِلَ) فإنّـه يأتي مضارعه على (يفْعلُ) فيتحرك حرف العلّة، وما قبله مفتوح، فينقلب ألفاً. نحو: يرضى، على قياس الصحيح. فإن كان على (فَعَلَ) فإن مضارعه، إن كان من ذوات الياء، على (يفْعِلُ) بكسر العين نحو: (يرمِي)، وإن كان من ذوات الواو على (يفْعلُ) نحو: يغْزو"[1].

هذا فيما يتعلّق بالنمط الفعلي المعتلّة لامه، ومثل هذه اللّغة التجريدية فيما اعتلّت عينه من الأنماط الفعلية الماضية قول أبي عثمان المازني: "إذا قلت: (يفعـلُ) مـن (قُلْتُ) لزمه (يفعلُ)؛ وإذا قلت (يفعلُ) من (يعتُ) لزمه (يفْعِلُ)، وصار (يفعِلُ) لهـذا لازماً إذ كان (فِعِل يفعِل) في غير المعتلّ نحو (حسِب يحسِب). وكما وافق (فَعلْـتُ) من الواو في تغيير حركة الفاء كذلك وافقه في لزوم (يفْعِلُ)"[2].

يكشف لنا هذا الموقف اضطراب الصرفيين القدماء في تحديد الطريقـة التـي يتعرفّون بها على هوية الصوت الظاهر في صيغة النمط الفعلي المضارع من النمط في الصيغة الماضية المعتلّة، إذ إنّهم يلجؤون إلى الاعتداد ببداهة المتكلّم والمحلّل في هذا التحديد، فيسارعون إلى وصف الحالة التي وصلت الصيغة إليها دون الكـشف عن الخطوات التي تمت بها، وهو ما ظهر بوضوح في كلام أبي عثمـان المـازني السابق.

إن تصور القدماء لهذا الوضع شبيه بالدور الفلسفي، و"هو توقّف كلّ واحدٍ مـن الشيئين على الآخر. فالدور العلمي: هو توقف العِلم بكل من المعلومين على العِلـم بالآخر. والإضافي المعِي: هو تلازم الشيئين في الوجود بحيث لا يكون أحـدهما إلاّ مع الآخر. والحكمي: الحاصل بالإقرار، كأخٍ أقر بابنٍ للميت ثبت نسبةً ولا يـرث فإن توريثه يؤدي لعدم توريث الأخ. والدور المساوي كتوقّف كل من المتـضايفين على الآخر. وهذا ليس بمحال، إنّما المحال الدور التقدمي، وهو توقّف الشيء بمرتبة أو مراتب على ما يتوقّف عليه بمرتبة أو مراتب، فإذا كان التوقف في كلّ واحـدة من الصورتين بمرتبة واحدة كان الدور مصرحاً، وإن كان أحدهما أوكلاهما بمراتب

1 ابن عصفور، ضرائر الشعر: 339.

2 ابن جني، المنصف: 245/1.

كان مضمراً. مثال التوقف بمرتبة كتعريف الشمس بأنّه كوكب نهاري، ثم تعريف النهار بأنّه زمان طلوع الشمس فوق الأفق. ومثال التوقف بمراتب كتعريف الاثنين بأنه زوج أول، ثم تعريف الشيئين بالاثنين"[1].

إن ما قام به علماء العربية في أثناء وصفهم لطريقة اشتقاق صيغة للنّمط المضارع ينطبق عليه مفهوم الدور بشكلٍ واضح، بل إن ما يوافقه من أنواع الدور هو الدور التقدمي، ذلك الذي يتوقّف الشيء فيه بمرتبة أو مراتب على ما يتوقّف عليه بمرتبة أو مراتب، أي إن السبب هو النتيجة وأن النتيجة هي السبب وأن السبب بسبب من النتيجة وأن النتيجة بسبب من السبب، وهكذا. ومجرد نظرة بسيطة في تصور أحدهم تكشف ذلك وتبينه، كقول سيبويه: "... فلما اعتلّت هذه الأحرف جعلت الحركة التي في العين محولةً على الفاء، وكرهوا أن يقروا حركة الأصل حيث اعتلّت العين كما أن (يفْعلُ) من (غَزوت) لا تكون حركة عينه إلا من الواو، وكما أن (يفْعلُ) من (رميتُ) لا تكون حركة عينه إلاّ من الياء حيث اعتلّت فكذلك هذه الحروف حيث اعتلّت جعلت حركتهن على ما قبلهن، كما جعلت من الواو والياء حركةٌ ما قبلها لئلاّ تكون في الاعتلال على حالها إذا لم تعتلّ، ألا ترى أنّك تقول: (خِفْتُ وهِبتُ) (فِعِلْتُ) فألقوا حركتها على الياء وأذهبوا حركة الفاء، فجعلوا حركتها الحركة التي كانت في المعتلّ الذي بعدها، كما لزم ما ذكرت لك الحركة مما بعدها لئلاّ يجري المعتلّ على حال الصحيح، وأما (قُلْتُ) فأصلها (فَعلْت) معتلةٌ من (فَعلْت) وإنّما حولت إلى (فَعلْتُ) ليغيروا حركة الفاء عن حالها لو لم تعتلّ فلو لم يحولوها وجعلوها تعتلّ من (قَولْتُ) لكانت الفاء إذا هي ألقي عليها حركة العين غير متغيرة عن حالها، لو لم تعتلّ فلذلك حولوها إلى (فَعلْت) فجعلت معتلةً منها، وكانت (فَعلْت) أولى (بفَعلْت) من الواو من (فَعّلْتُ) لأنّهم حيث جعلوها معتلّةً محولة الحركة جعلوا ما حركته منه أولى به، كما أن (يغْزو)حيث اعتلّ لزمه (يفْعل) وجعل حركة ما قبل الواو من الواو، فكذلك جعلت حركة هذا الحرف منه"[2].

---

1 الكفوي، الكليات معجم في المصطلاحات: 447.

2 سيبويه، الكتاب: 4/339-340.

في هذا النص المطول من كلام سيبويه إقرار بأن الصوت العائد إلى صيغة النمط اللّغوي المضارع فيما اعتلّت عينه ناتج بسبب من حركة العين المنقولة في الماضي إلى الفاء، وحركة العين هذه ناتجةٌ في الأصل من حركة العين في المضارع، وهي الضمة فيما تظهر الواو فيه، والكسرة فيما تظهر الياء فيه، وهاتان الحركتان في المضارع ناتجتان عن وجود الواو أو الياء في صيغ النمط المضارع، وبالتالي تكون حركة الفاء في الماضي دليلاً على الصوت العائد في صيغة المضارع، والدال على الأصل الذي كان الماضي عليه، وهي بالأصل ناتجةٌ عنه في الأصل.

ويزداد الأمر تدويراً حين تُلحق صيغ النمط المضارع المعتلّة عينها بالمعتلّة لامها؛ يقول ابن جنّي: "لما أن كسرت الباء من (بِعتُ) كما ضممت القاف من (قُلْتُ) وأصل الباء والقاف الفتح - ثم لزم (قُلت أقُولُ): لأنّه محمول على (يغْزو) ومشبه به لأجل شبه العين باللاّم كذلك لزم (بِعتُ أبيع) فجرى مجرى (قُلت أقُولُ)، ولأن (بِعتُ) مشبهةٌ بـ(رميتُ) كما شبهت (قُلْت بغَزوت) فجاء (يبيع على يفعِلُ) كما جاء يرمي أيضاً كذلك. فالعلّة إنما أتت من قبل العين، وأتت العين من قبل اللام، فاللاّم هي الأصل في العلّة إذن"[1].

إن ما يحدث في أثناء الانتقال من صيغ النمط الماضي إلى صيغ النمط المضارع حسب تصوراتهم ممارساتٌ لغويةٌ بالغة التعقيد، ذلك أنّها تقوم على شيءٍ من "انبناء بعض العمليات في مرحلة من مراحل التحليل على وضعها الراهن، وعلى حالة سالفة ماضية تُستحضر لتتآلف مع الراهن لتبرير التغيير"[2]، تمر الصيغة عبرها بمراحل عديدة غريبة ألخّصها بالتالي:

---

1 ابن جني، المنصف، 1-245-246.

2 عبد الفتاح، تصنيف الفعل الثلاثي: 29.

صيغة النمط الماضي الدالة على أصل الصوت في صيغة النمط المضارع	صيغة النمط المضارع الدالة على أصل الصوت نفسه في الماضي	صيغة النمط المضارع الأصلية التي تطورت عنها الصيغة المستعملة	صيغة النمط الماضي التي يعتقد أنها الأصل الذي تطورت عنه صيغ الماضي
قُلْتُ ḳultu	يقُولُ yaḳūlu	يقْوُلُ yaḳwulu	قَوَلَ ḳawala
بِعت be>tu	يبِيع yabī>u	يبيع yabyi>u	بيع baya>a
غَزوتُ ğazawtu	يغْزو yağzū	يغْزو yağzuwu	غَزو ğazwa
رميتُ ramaytu	يرمِي yarmī	يرمِي yarmiyu	رمي ramaya

لكلّ صيغة نمطية من هذه الصيغ مراحل تطوريةٌ عديدةٌ لابد أنّها قد مرت بها لتصل إلى هذه الحالة المستعملة، فإذا كان أصل صيغ النمط الماضي للفعلين (قالَ، باع > قَولَ، بيع)، فإن إجراءات التطور اللّغوي قد أدت دورها مستأنسةً بقوانين التطور اللّغوي حتّى وصلت إلى هذه الحالة. والكلام نفسه يقال في صيغ النمط الفعلي المعلّتة لامه (غَزا، رمى > غَزو، رمي)[1].

على الرغم من هذه الجهود التحليلية المبذولة لتفسير الظاهرة الاستعمالية، فإن واقع الاستعمال الفعلي يكشف عن مواطن ضعفٍ وخللٍ كثيرة، ذلك أن كثيراً من صيغ الأنماط الفعلية المضارعة اشتقّت من الماضي بالصوتين؛ الياء والواو، جاء في لسان العرب مثلا: "تَاخَ الشيء تَوخاً ساخَ وتَاخَتْ قَدمه في الوحل تَتُوخُ وتَتِيخُ خَاضتْ وغَابتْ فيه"[2]. ومثله: "قَاظَ الميت يقِيظُ قَيظاً ويقُوظُ قَوظاً كذا رواها الأصمعي"[3].

ويظهر من هذين الاقتباسين ومن الأمثلة الكثيرة التي سنناقشها في المبحث التالي أن الأمر ليس كما ذهب إليه علماؤنا الأفاضل، وليس صحيحاً ما نادوا به في علاقة

1 انظر في ذلك: تعدد الصيغ من هذه الدراسة.

2 ابن منظور، لسان العرب، 3-488.

3 ابن منظور، لسان العرب، 9-333.

دورية يحتاج الوقوف عندها وقتاً وجهداً كبيرين، ولو كان ما ذهبوا إليه صحيحاً لكان من الصعب أن تتعدد صيغ النمط المضارع لنمطٍ ماضي واحدٍ، ذلك أنّه حسب تصورهم ثمة قاعدةٌ يلتزم المتكلّمون بها وجرت على ألسنتهم يقيسون حسب أصولها، ثم يأتي دور الباحث المحلّل فيصف حقيقة الواقع الاستعمالي، وهو في حقيقته سوف يظهر فجوةً بينهما.

وقد تباينت مواقف المحدثين حول تفسير حقيقة ما يحدث لصيغ النمط الفعلي المضارع، ويرى الطيب البكّوش في ذلك أن واقع الأمر الذي يؤدي إلى ظهور صوت مد في بنية صيغة النمط المضارع ناتج عن الإدغام، حيث "تُدغم الواو في حركتها إذا سبقت بحرفٍ ساكنٍ فتطيلها، ويكون ذلك في المضارع: (أقْوُلُ > أقُولُ)"[1]، وهذا التصور امتداد لرأي القدماء ونتيجةٌ من نتائجه، لذا قال عن تصوراته عبد الفتاح إبراهيم: "مجملةٌ وعامةٌ وغير مرتبة ترتيباً يجعل منها نحواً منتظماً"[2].

أما محمد محيي الدين عبد الحميد فقد يكون من الذين أحسوا بهذا الاضطراب، وأدركوا هذا الخطأ، فقال: "إن مدار الضبط في الأفعال الثلاثية: ماضيها، ومضارعها، على ما تسمعه من أفواه الأثبات من حملة اللّغة وحفّاظها، أو ما تنقله نقلاً صحيحاً عن المعاجم الموثوق بصحتها، وقد وضِع"[3]. وليس مدار الأمر مرهوناً بأقيسة ومعايير مغرقة في التنظير والتجريد، فالأمثلة التي لاتسير وفق تصور القدماء لهذا الموضوع كثيرةٌ.

ثم إن تشكّل الموقف على هذه الحالة حمل أصحاب المعاجم اللّغوية على افتراض وجود أصلين مختلفين يختص كلّ واحدٍ منهما بصيغ للأنماط الفعلية المضارعة ترجع إليه وتشتقّ منه؛ جاء في لسان العرب مادة (هوع): "هاع يهوع

---

1 الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 141.

2 عبد الفتاح، في تصنيف الفعل الثلاثي الأجوف ومعالجته الصوتمية عند بعض النحاة قديما وحديثا، حوليات الجامعة التونسية، عدد31، 1990م: 30.

3 عبد الحميد، دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال، دط، دار الطلائع، القاهرة، 2005م: 158.

ويهاع هوعاً وهواعاً تَهوع"[1]، وفي مادة (هيع): "هاع يهاع ويهيـع هيعـاً وهاعـاً وهيوعاً وهيعةً وهيعاناً وهيعوعةً جبن وفزع"[2].

هذا المثال وغيره مما تمتلئ به معاجم العربية يدلّ على خطر استعمال صيغتين لنمطٍ مضارعٍ واحدٍ، يجعل علماء العربية محتارين يبحثون عن مخرج تـسلم بـه أصولهم التي اخترعوها وآمنوا بها ثم حاولوا إخضاع المادة اللّغوية لها، اسـتجابت لذلك أم لم تستجب.

2.2.2 صيغ نمط الفعل المعتلّة عينه

يكشف الواقع التداولي لاستعمال صيغ النمط الفعلي المضارع مما اشتقّ من فعلٍ معتلّ عن حرية ذات مدى كبيرٍ، قد يؤدي الإغراق في تأملها إلى الاقتناع بأن عودة صوت المد إلى بنى هذه الصيغ ما هو إلا حالةٌ من الاستراحة النفسية التـي يلجـأ المتكلّم إليها في أثناء النطق بها، دون أي ارتباطٍ بأي أصولٍ أوتعلّقٍ بـأي صـيغة تشترك معها معجمياً وصوتياً في مرحلة من مراحل الاستعمال.

وليس هذا الكلام افتراضاً لا أصل له أو لا دليل عليه، بل إن الإشارات الأولـى التي تؤيده جاءت من قبل علماء العربية حين كانوا يبحثون في أصل الصائت الذي يظهر في بنى صيغ الأنماط الفعلية المعتلّة ماضيةً كانت أم مضارعةً، فثمة أصلٌ في تصوراتهم يقرون عبره بأنّهم يحملون "ما جهلَ من تصرفه من باب الواو لأن الألف فيه عين وانقلاب الألف عن العين واواً أكثر من انقلابها عن الياء"[3].

فهذا التصور يطرح تساؤلاتٍ عديدة، يبحث أهمها في إمكانية اختفاء أصل هـذا الصائت بما يحمل المحلّل على الافتراض للكشف عن حقيقته، كما يطرح قضيةً قـد يؤدي تبنّيها إلى الإقرار بأصالة صوت الواو في هذه البنى وبفرعية صوت اليـاء، بمعنى أن الواو هو الأصل وأن الياء فرع عليه. ثم إنّه يعد مدخلاً للفئـة المناديـة بالأصول الثنائية للبنى، أولئك أصحاب النظرية القائلة "بأن الأصول فـي العربيـة

---

1 ابن منظور، لسان العرب، 10-256.

2 ابن منظور، لسان العرب، 10-257.

3 ابن منظور، لسان العرب، 6-473.

-وكذلك في أخواتها الساميات- ليست الألفاظ ذوات الحروف الثلاثـة، بـل ذوات الحرفين"[1].

ومن البديهي وفق هذه النظرية أن يكون الصوت الحادث علـى بنـى الـصيغ النمطية هو صوت المد أو صوت العلّة، ذلك أن طبيعة هذه الأصوات تمنعهـا مـن القيام بدورٍ رئيسي في المفارقة بين المواد المعجمية، التي يـؤدي اسـتبدال أحـدها بصامتٍ آخر إلى تغيير الكلمة، بل هي علامةٌ فارقةٌ بالدرجة الأولى بـين الـصيغ ضمن المادة المعجمية نفسها، فكلمة مثل (قَالَ) يؤدي استبدال القـاف فيهـا بـالميم أوالنون إلى الدخول في حيز مواد معجمية أخرى، هي (ميل) و(نَـول) بـدلاً مـن (قول). أما استبدال الصائت فيها بالياء مثلاً فإنّه لايحملها على مغادرة حيـز مـادة (قول) بل يبقيه ضمنه، وإن أضاف إلى معناه بعداً دلالياً جديداً كالإشارة إلى الجهل بالفاعل.

ثمة إجماع من قبل الصرفيين العرب على أن صيغ النمط المضارع المـستعملة إنّما هي متطورةٌ عن أصلٍ، تم التوصل إليه من خلال قياس صيغ الـنمط المعتـلّ بالنسبة إلى صيغ النمط الصحيح، وتتلخّص عملية التطور بمـرور صـيغ الـنمط المضارع في ثلاثة مراحل[2]:

الصيغة المستعملة	نقل الحركة	الصيغة المفترضة
yaķūlu	yaķuwlu	yaķwulu
yabī>u	yabiy>u	yabyi>u

والمرحلة الأولى افتراضيةٌ تم التوصل إليها بالقياس إلى بنية صيغة النمط المضارع الصحيحة، أما المرحلة الثانية فقد تمت عملية الانتقال إليها استجابةً للأصل الصرفي الذي يقول: "إذا كانت عين الفعل ياء أو واواً متحركةً وكان ما قبلها ساكناً صـحيحاً

1 الدومنكي، المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، 6.

2 عبد الواحد، عبد الحميد، بنية الفعل قراءة في التصريف العربـي، منـشورات كليـة الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، 1996م: 63.

وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها"[1]، وتمثّل المرحلة الثالثة الاستعمال الفعلي المتداول لصيغة النمط المضارع مما اعتلّت عينه.

أما التفسير المعاصر لحقيقة اشتقاق صيغ النمط المضارع من النمط الفعلي المعتلّة عينه في الماضي فلا يختلف فيه بعض الباحثين عن تحليل القدماء له، بل كان إعادة صياغة لما قالوه[2]، ويختلف عبد القادر عبد الجليل في أنّه يرى هذه "الصيغة ذات جذرين، جذر للماضي منها هو صيغة الأمر (عد)، وجذر المضارع (يعود) وليس هناك ثمة تحول، وقد نشأ هذا الجذر من إطالة الصائت القصير في جذر الماضي وليس عن أصل مزعوم"[3]، ولا أرى في كلامه إلا شططاً أبعد من الشطط الذي يقوم بنقض بنيانه كما يعتقد، وتتلخّص عمليات تكون الصيغة حسب نظرته كالتالي:

صيغة النمط المضارع المستعملة		**أصل صيغة النمط الماضي**
yaķūlu يقُولُ	<	ķul قُل
yabī >u يبيْعُ	<	bi> بِع

ويلاحظ على هذا التصور اقتناعه بصدور صيغة مستعملة للنّمط المضارع عن أصلٍ مفترضٍ للصيغة الماضية المستعملة التي أخذت صيغة المضارع منها، أي أن صيغة النمط المضارع لم تأت أو تشتقّ من صيغة النمط الماضي المستعملة، وبذا يكون الدور الذي وقع تحليله فيه أشد وقعاً من الدور الذي وقع فيه تفسير القدماء لهذه الصيغ النمطية المستعملة.

وجدت في أثناء البحث عدداً من صيغ النمط الفعلي المضارع المعتلّة عينه مستعملةً بالواو مرة وبالياء مرة مما يجعل تلك الافتراضات التحليلية المقبولة بالنسبة

---

1 ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (769هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ومعه كتاب منحة الجليل بشرح ابن عقيل، ط20، دار التراث، القاهرة، 1980م: 233/4.

2 كناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية: 61.

3 عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي، ط1، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، 1998م: 188.

للصيغ التي لم يذكر لها إلاّ استعمالٌ وحيد محطّ نظرٍ، ويجعل تجاوز قضية الأدوار التي يتنقّل المحلّلون بينها أمراً مسوغا، بل مطلوباً. وليس ذلك بالأمر السهل لما يتطلّبه من إيجاد تفسيرٍ حقيقي وتحليلٍ منطقي صحيحٍ يمكن أن ترد جميع الصيغ الاستعمالية إليه، وهذه الصيغ هي:

الرقم	الفعـــــــــــل	استعمال مضارعه بالواو	استعمال مضارعه بالياء
1.	ذَاج	يذُوج	يذِيج
2.	ماثَ	يموث	يمِيث
3.	زاح	يزوح	يزِيح
4.	طاَح	يطُوح	يطِيح
5.	قَاح	يقُوح	يقِيح
6.	ثَاخَ	يثُوخ	يثِيخ
7.	داخَ	يدوخ	يدِيخ
8.	ساخَ	يسوخ	يسِيخ
9.	طاَخَ	يطُوخ	يطِيخ
10.	قَاخَ	يقُوخ	يقِيخ
11.	صار	يصور	يصِير
12.	ضار	يضور	يضِير
13.	قَار	يقُور	يقِير
14.	مار	يمور	يمِير
15.	باز	يبوز	يبِيز
16.	تَاز	يتُوز	يتِيز
17.	حاز	يحوز	يحِيز
18.	خَاس	يخُوس	يخِيس
19.	قَاس	يقُوس	يقِيس
20.	راطَ	يروط	يرِيط
21.	طاَطَ	يطُوط	يطِيط

22.	غَاطَ	يغُوط	يغِيط
23.	لاَطَ	يلُوط	يلِيط
24.	باظَ	يبوظ	يبِيظ
25.	فَاظَ	يفُوظ	يفِيظ
26.	نَاع	ينُوع	ينِيع
27.	دافَ	يدوف	يدِيف
28.	صافَ	يصوف	يصِيف
29.	طَافَ	يطُوف	يطِيف
30.	راقَ	يروق	يرِيق
31.	فَاقَ	يفُوق	يفِيق
32.	حاك	يحوك	يحِيك
33.	زاك	يزوك	يزِيك
34.	صاك	يصوك	يصيك
35.	تَاه	يتُوه	يتِيه
36.	ماه	يموه	يمِيه[1]

1 انظر على التوالي: ابن منظور، لسان العرب، 3-103، 3-113، 3-298، 3-368، 3-384، 3-488، 3-493، 3-505، 4-8، 4- 6، 6-145، 6-166، 6-473، 7-38، 7-178، 7-179، 7-7،205-377، 8-70، 9-179، 9-219، 9-240، 9-271، 9-315، 9-333، 10-244، 11-7، 11-107، 11-128، 11-426، 12-197، 12-300، 12-322، 12-345، 17-375، 17-441.

3.2.2 صيغ نمط المعتلّة لامه

ما قيل في دوافع وجود صيغتين للنّمط الفعلي المضارع المعتلّة عينـه يـصدق نفسه على صيغ النمط المضارع المعتلّة لامه، فقد وجدت في أثناء البحث عدداً مـن استعملات صيغ النمط الفعلي المضارع مما اعتلّت لامه يراوح في استعمالها بـين الواو مرة وبين الياء مرة، شأنها في ذلك شأن صيغ النمط المضارع المعتلّة عينـه التي وقفنا عنده فيما مضى.

أما الصيغ التي تعددت أشكال الاستعمال فيها فهي:

الرقم	الفعـــــــــــل	استعمال مضارعه بالواو	استعمال مضارعه بالياء
1.	أَثَا	يأثُو	يأثِي
2.	ثَدى	يثدو	يثدِي
3.	حثَى	يحثُو	يحثِي
4.	جَبى	أجبو	أجِبي
5.	حذَا	يحذُو	يحذِي
6.	حزا	يحزو	يحزِي
7.	حنَى	يحنُو	يحنِي
8.	ذَرا	يذرو	يذرِي
9.	رثَى	يرثُو	يرثِي
10.	زقَا	يزقُو	يزقِي
11.	سحا	يسحو	يسحِي
12.	ضنَى	يضنُو	يضنِي
13.	طَبا	يطبو	يطبِي
14.	عقَا	يعقُو	يعقِي[1]

---

1 انظر على التوالي: ابن منظور، لسان العـرب، 18-20، 18-118، 18-178، 18-139، 18-184، 18-190، 18-221، 18-310، 19-22، 19-76، 19-93، 19-222، 19-227، 19-313.

ربما كان لكلّ واحدة من هذه الصيغ الفعلية مصدران مستعملان، أحدهما بالواو والآخر بالياء، ما أدى إلى أن يستضاء بكلّ واحدٍ منهما فتشتقّ صيغةٌ للنّمط المضارع منه. أم إنّه قد كان لكلّ صيغة مصدران في مرحلة من مراحل الاستعمال اللّغوي، أدى الصراع النمطي بينهما إلى أن تسود إحداهما في الاستعمال، وتندثر الصيغة الأخرى، فتبقى صيغة النمط المضارع دالةً عليها.

ما يلفت الانتباه في هذه الصيغ وما وقع لها من تطوراتٍ هو أثر التداولية اللّغوية على الاستعمال، وخطورة الدور الذي تنهض به على صيغ الاستعمال، بحيث تتلاطم أمواج قوانين التطور اللّغوي بإمكانات المتكلّم النطقية مع حاجات المتكلّمين، مراعيةً خصائص المفردة وحقّها في أن تكون مستقلّةً في البنية وفي الدلالة، تتلاطم كلّ هذه الأمواج من أجل تقديم صيغة واحدة، فكم من العمليات تحدث لتشكيل لغة.

4.2.2 الانتقال من صيغ النمط المجرد إلى صيغ النمط المسند

أما الحالة الثانية فهي الإسناد للفاعل ومصدر الإشكالية في هذه الظاهرة هو أن الصرفيين ينصون على أن الفعل الناقص الواوي أو اليائي يرجع إلى مرحلة الصحة عند إسناد ضمائر الرفع إليه؛ يقول الشيخ أحمد الحملاوي عن حكم إسناد الفعل الناقص: "وإذا أسند لغير الواو من الضمائر البارزة، لم يحذف حرف العلّة، بل يبقى على أصله، وتقلب الألف واواً أو ياء تبعاً لأصلها"[1]، والمهم من كلامه في هذا الصدد هي قضية البقاء على الأصل، أما قلب الألف واواً أو ياء فهو موقف الصرفيين من هذه الظاهرة سعياً إلى حصرها وتصنيفها ضمن قاعدة واحدة.

والتفسير الذي يقدمه عبد الله كناعنة لذلك هو أن "إسناد هذا النوع من الأفعال المنتهية بفتحة طويلة إلى ضمائر الرفع المتحركة مدعاةٌ لعودة الفعل إلى أصله، أو إلى مرحلة الصحة"[2]. إلا أن يحيى عبابنة قدم تفسيراً مغايراً لهذا التعدد والخلط، فهو يرى أن "الانتقال من الحركات المزدوجة الواوية إلى اليائية أمر تفترضه طبيعة

---

1 الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: 72.

2 كناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية: 76.

اللّغة العربية؛ لأن الياء أخفّ عند العرب من الواو، وقد حـدث هـذا فـي إحـدى اللّهجات السامية القديمة، وهي اللّهجة الصفاوية"[1]. والأمثلة التي وقع عليهـا هـذا التغير هي أكثر الأمثلة التي وجدت تعدداً في صيغ استعمالاتها النمطية، وهي:

1) "وأبوت وأبيت أي صرت أباً"[2].
2) "أثَوت الرجل وأثيته وأثَيت به وعليه أثّواً وأثّياً وإثاوةً: وشيت به"[3].
3) "أزوتُ الرجل وآزيتُه فهو مأزو ومؤزى أي جهدته فهو مجهود"[4].
4) "قال ابن سيده في ترجمة بعي بالياء: بعيتُ أبعِي مثل اجتَرمت وجنَيت، حكـاه كراع، قال والأعرف الواو"[5].
5) "بأَيتُ عليهم أبأى بأيا: فَخَرت عليه، لغة في بأَوتُ"[6].
6) "الأزهري: حثَوت التراب وحثَيتُ حثْواً وحثْياً"[7].
7) "حلَيت المرأةَ أحلِيها حلْياً وحلَوتُها إذا جعلت لها حلياً"[8].
8) "دحيتُ الشيء أدحاه دحياً: بسطته، لغة في دحوتُه"[9].
9) "السمو الارتفاع والعلو، تقول منه: سموت وسميت مثل علَوتُ وعلَيتُ وسلَوت وسلَيت"[10].
10) "شأَوت القوم شأْواً: سبقتهم، وشأَيت القوم شأْياً: سبقتهم"[11].

---

1 عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية: 150-151.

2 ابن منظور، اللسان: 8/18.

3 ابن منظور، نفسه: 19/18.

4 ابن منظور، نفسه: 35/18.

5 ابن منظور، نفسه: 80/18.

6 ابن منظور، نفسه: 68/18.

7 ابن منظور، نفسه: 164/18.

8 ابن منظور، نفسه: 212/18.

9 ابن منظور، نفسه: 275/18.

10 ابن منظور، نفسه: 121/19.

11 ابن منظور، نفسه: 144/19.

ويشير يحيى عبابنة إلى حقيقة هذا التغير بقوله: "تغير شبه الحركة من الـواو إلى الياء، مع المحافظة على وجود الحركة المزدوجة، صاعدة كانت أو هابطة، مما ينتج عنه نمطٌ جديد، من الأنماط اللّغوية التي دخلت في المعجم، واستعملت جنباً إلى جنبٍ مع الصيغة القديمة"[1]. وقد ألمح في هذا القول إلى التعدد الصيغي والاختياريـة فيها، ويبدو أن هذا التطور كان في طريقه إلى أن يضم جميـع الأنمـاط اللّغويـة الواوية، بدليل نص القدماء على تفضيل الياء على الواو ونبذها في أكثر المواضـع عند حديثهم عن التعدد في الصيغ، وأمثلة ذلك:

1) "قال: بروتُ العود والقلم بروًا لغة في بريت، والياء أعلى"[2].

2) "بقَوت الشيء: انتظرته، لغة في بقَيتُ، والياء أعلى"[3].

3) "جبيت الخراج جبايةً وجبوتُه جِباوة، الأخير نادر"[4].

4) "رحوت الرحا: عملتها، ورحيتُ أكثر"[5].

5) "حكيتُ عنه الكلام حكاية وحكوت لغةٌ"[6].

6) "حنَيت ظهري وحنَيت العود: عطَفْتُه، وحنَوتُ لغةٌ"[7].

7) "دأَوتُ لغة في دأَيتُ"[8].

يلاحظ أن استعمال مصطلح لغة في هذا المقام بمفهوم استعمالٍ، وليس القـصد من ذلك امتهان بعض الاستعمالات، هذا في الأمثلة التي لم يفاضل فيها بين استعمالٍ وآخر، أم تلك التي أُلمِح فيها إلى تفضيل صيغة على أخرى فيبـدو أن الـصرفيين استسلموا فيه أمام الاستعمال اللّغوي، وما عبارات التفضيل التي قدمها ابن منظـور

---

1 عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية: 151.

2 ابن منظور، اللسان: 74/18.

3 ابن منظور، نفسه: 88/18.

4 ابن منظور، نفسه: 139/18.

5 ابن منظور، نفسه: 26/19.

6 ابن منظور، نفسه: 208/18.

7 ابن منظور، نفسه: 221/18.

8 ابن منظور، نفسه: 271/18.

إلا بقيةٌ من أملٍ في استمرار الأقيسة ونفـاذ سـيطرتها علـى الأنمـاط اللّغويـة الاستعمالية، فلو أن سطوة هذه الأقيسة ما زالت بكامل قواها لأعملت في تلك الأمثلة التي لم يفضل فيها استعمالٌ على آخر.

ويؤكد ماسبق هذه المجموعة من الصيغ اليائية التي ورد استعمالٌ بالواو لها، ولم أجد فيها إشاراتٍ حول أي تفضيل، بما يجعل كلّ واحدة من هاتين الصيغتين قائمـةً في الاستعمال كأصلٍ وحدها، ويجوز للمتكلّم الاختيارية بينهما وهذه الأمثلة هي:

1) "حزيت الشيء أحزيه إذا خَرصته وحزوتُ، لغتان من الحازي"[1].

2) "الدهو والدهي لغتان في الدهاء، يقال: دهوته ودهيتُه"[2].

3) "ويقال: زقّوتَ يا ديك وزقّيتَ"[3].

4) "سأيتُ الثوب والجلد أسآه سأياً: مددته فانشقّ، وسأوتُه"[4].

هذا مظهر آخر من مظاهر تعدد الصيغ، ومجالٌ للاختياريـة الـصيغية، تفـتح أبواب الحرية أمام المتكلّم ليختار أي الصيغ شاء، غير عابئٍ بما نص الـصرفيون عليه من مراعاة الأصل الذي أخذت الصيغة منه، وغير موافقٍ لما نادى بـه عبـد الصبور شاهين موافقاً القدماء في ذلك من أنّه "إذا أسندا إلى ضمير رفـع متحـركٍ أو إلى ضمير التثنية الحركي (الألف) يرجع كلّ منهما إلى أصله متى اقتصر علـى صوامته الثلاثة"[5].

يبدو لي أن قضية المراوحة بين أشباه الحركات في حالة الإسناد إلى ضـمائر الرفع شكّلت مصدر تعدد للصيغ لم يقتصر أثره في صيغ النمط المسند إلى الضمير، بل تعداه إلى المضارع، وذلك من جوانب عديدة؛ حيث لم يراع المتكلّمون في أثناء الانتقال من صيغ المجرد إلى صيغ النمط المسند كون شبه الحركة العائد إلى صيغة النمط المسند هو شبه الحركة الأصلي أم شبه حركة آخر. مما أدى إلـى أن تـسند

---

1 ابن منظور، اللسان: 190/18.

2 ابن منظور، نفسه: 302/18.

3 ابن منظور، نفسه: 76/19.

4 ابن منظور، نفسه: 87/19.

5 شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 88.

بعض الصيغ بالواو مرة وبالياء مرة. ثم تطور الأمر بعد ذلك ليلحق أثـره بـصيغ النمط المضارع التي يتم الانتقال إليها من صيغ الـنمط الماضـي، فالإسـناد إلـى الضمائر يقع قبل اشتقاق صيغ المضارع من صيغ النمط الماضي، فيكون الخلط في صيغ النمط الماضي بسببٍ من الخلط في أثناء الانتقال من مرحلـة المجـرد إلـى مرحلة المسند.

3.2 تراكب الاستعمالات

ثمة تشابه في المفهوم بين مصطلح (تراكب اللّغات)، ومصطلح (تداخل اللّغات)، وقد تشكّل مفهوم مصطلح تراكب اللّغات من خلال قول ابن منظور: "قال كراع: دام يدوم فَعِلَ يفْعلُ، وليس بقوي، دوماً ودواماً وديمومةً؛ قال أبو الحسن: في هذه الكلمة نظر، ذهب أهل اللّغة في قولهم دِمتَ تَدوم إلى أنّها نادرةٌ كمِـت تَمـوتُ، وفَـضِلَ يفْضلُ، وحضِر يحضر، وذهب أبو بكرٍ إلى أنّها متركّبةٌ فقال: دمتَ تَـدوم كقُلْـتَ تَقُولُ، ودِمتَ تَدام كخِفْتَ تَخافُ، ثم تركّبت اللّغتان فظن قوم أن تَدوم علـى دِمـتَ، وتَدام على دمتَ، ذهاباً إلى الشذوذ وإيثاراً له، والوجه ما تقدم من أن تَـدام علـى دِمتَ، وتَدوم على دمتَ، وما ذهبوا إليه من تَشْذيذ دِمتَ تدوم أخفّ مما ذهبوا إليـه من تَسوغ دمتَ تَدام، إذ الأولى ذات نظائر، ولم يعرفْ من هذه الأخيـرة إلاكُـدتَ تَكاد، وتركيب اللّغتين باب واسع كقَنَطَ يقْنَطُ وركَن يركَن، فيحمله جهالُ أهل اللّغـة على الشذوذ"[1].

ومصطلح (تداخل اللّغات) هو الوضع الذي اصـطلح القـدماء عليـه بتراكـب اللّغات، لكن المحدثين عبروا عنه بالتداخل، يقول محمد عضيمة: "فتداخل اللّغات أن يؤخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى"[2]، وقد بنى هذا التـصور بعـد أن نظر في قول ابن السكيت: "يقال: فضلَ الـشيء يفـضل وفـضِل يفـضلُ. وقـال أبو عبيدة: فضِل منه شيء قليلٌ، فإذا قالوا يفضل ضـموا الـضاد فأعادوهـا إلـى

---

1 ابن منظور، لسان العرب، (دوم)

2 عضيمة، محمد عبد الخالق، المغني في تـصريف الأفعـال، ط2، دار الحـديث، القـاهرة، 1999م: 184.

الأصل، وليس حرفٌ من السالم يشبهه هذا، وقد أشبهه حرفان مـن المعتـلّ، قـال بعضهم: مِت فكسر، ثم يقول: يموت، مثل فضِل يفضل. وكذلك دِمت عليه ثم تقول: يدوم، قال أبو يوسف: وزعم بعض النحويين أن ناساً من العرب يقولـون: حـضِر القاضي فلان ثم يقولون يحضر. قال: وقال بعضهم إن من العرب من يقول فـضِل يفضلُ، مثل حذِر يحذر"[1].

سواء أكان الأمر تراكباً أم تداخلاً فهما يصدران من نبراسٍ واحدٍ، متّخِـذاً مـن الضبابية التي تكتنف مصطلح اللّغات وما يحمله في ثناياه من الاقتصار على مساحة استعمالية محدودة أداةً له في ذلك. وأميلُ إلى أن ما وصف باللّغات فـي المـصادر العربية استعمالاتٌ تساوي في قوتها ما أشير إلـى أنّهـا لغـةٌ بجـواره، فيكـون الاستعمالان صيغتان للنّمط نفسه، وليست إحداهما صيغةً مقبولةً والأخـرى لغـةً لا أساس لها، قد تكون لهجةً، وقد تكون خطأً.

لذا آثرت استخدام مصطلح (تراكب الاستعمالات) بمعنـى الـصيغ المتعـددة، والحقيقة أنّها كذلك، وليست كما يشار إليها عبر المصطلحين السابقين باسـتعمالاتٍ شاذّة مقصورة على لهجة مستبعدة من البناء على لغتها، بل هي استعمالاتٌ وجِـدت يوماً على ألسنة مستعملي العربية وما زالت، أو إن بعضها نُسِي وبقيت آثـار منـه تدلّ عليه. وسوف تكشف المباحث التالية حقيقة المقصود بتراكـب الاسـتعمالات، وسنناقش أبرز قوانين التطور اللّغوي التي عملت فعلها فيه.

1.3.2 اعتلال المضارع من (فَعلَ)

لخّص ابن عصفور طريقة اشتقاق صـيغ الـنمط المـضارع بقولـه: "وأمـا المضارعات فالمقيس منها أن يجيء مضارع (فعل) أبداً على (يفعل) بـضم العـين كالماضي، نحو: ظرف يظرف. ومضارع (فعِل) على (يفعل) بفتح العـين، نحـو: شرب يشرب. و(فعل) لايخلو أن يكون للمبالغة، أو لايكون، فإن كان للمبالغة فـإن مضارعه أبداً على (يفعلُ) بضم العين، نحو: ضاربني فضربتُه أضربه. هذا مـالم

1 ابن السكيت، إصلاح المنطق: 212. وانظر إدراك سيبويه لذلك في: الكتاب: 38/4.

يكن معتلّ العين أو اللاّم بالياء أو معتل الفاء بالواو. فإن كان كذلك لزم المـضارع (يفعِل) بكسر العين، نحو قولك: راماني فَرميته أرمِيه...، فإن لم يكن للمبالغة فـلا يخلو أن يكون معتلّ الفاء بالواو، أو معتلّ العين أو اللاّم بالياء أو بالواو أو مضعفاً، فإن كان معتلّ الفاء بالواو فإن مضارعه أبداً على (يفعِل) بكسر العين، نحو: وعـد يعِد. فإن كان معتلّ العين أو اللاّم بالواو كان المضارع أبداً على (يفعل) بضم العين نحو: غَزا: يغزو. وإن كان معتل العين أو اللاّم بالياء فإن المضارع منه أبداً علـى (يفعِل) بكسر العين، نحو: رمى يرمِي"[1].

هذا فيما يتعلّق بالنمط الفعلي ذي الصيغة الواحدة في الماضي، أما إن وجِـدت أكثر من صيغة استعمالية لبنية النمط الفعلّي الواحدة في حالة الماضي، فـإن ذلـك يؤدي إلى أن يقع خلطٌ في أثناء اشتقاق المضارع من أي واحدة منهما، فيبنى ويشتق وفق أصول الصيغة الأولى للصيغة الثانية، أو وفق أصول الصيغة الثانية للـصيغة الأولى، ذلك أنّهما محفوظتان نظامياً في الذاكرة اللّغوية، مما يؤدي في النهاية إلـى وجود صيغتين مضارعتين لنمطٍ واحدٍ، سواء أكان هذا النمط الماضي هو صـاحب هذه الصيغة المضارعة أم نُسِبت إليه بسبب الاستعمال نقلاً عن الصيغة الأخـرى. والأمثلة على تعدد الصيغ في النمط نفسه واختصاص كلّ صـيغة بنظـامٍ صـيغي مختلفٌ عن الأخرى كثيرةٌ، منها ما جاء في لسان العرب: "زَكِي الرجل يزكى وزكا يزكو زكواً وزكاء، وقد زكَوتَ وزكِيتَ أي صرت زاكياً"[2].

والحالة التي يؤول النمط ذو الصيغتين الاستعماليتين إليها في الماضي هي وجود صيغتين استعماليتين في المضارع، تختفي أصول كلّ واحدة منهما، وتُستخدمان في الدلالة على المعنى نفْسِه، دون اعتبارٍ للأصل الذي أُخذت الصيغة منه يقـول ابـن منظور: "دهِي فلان يدهى ويدهو دهاء ودهاءةً ودهياً"[3]، فقد اشتمل نمط المـضارع على صيغتين، تناسب الأولى الفعل المذكور، وتقاس الثانية للصيغة الماضية مفتوحةَ

1 ابن عصفور، الممتع في التصريف، 119-120.

2 ابن منظور، لسان العرب، 77/19.

3 ابن منظور، لسان العرب، 203/18.

العين ومعتلّة اللام، مثل (رجا)، فهذه الصيغة وأشباهها هي التي يأتي المضارع منها على حسب (يدهو).

يمكّننا هذا المظهر الاستعمالي بعد الكشف عن أمثلته من اقتراح أمرين:

الأول: عمل قانون صراع الأنماط اللّغوية فعله في هذه الحالة، ومفهـوم صـراع الأنماط اللّغوية "يذهب إلى أن اللّغة كانت قد استعملت فعلاً نمطين استعماليين...، ثم حدث سباقٌ أو صراع بين النمطين، أدى في النهاية إلى سيادة أحد النمطـين علـى الآخر الذي تراجع إلى الدرجة الدنيا في الاستعمال، فكأن هذه الفكرة شديدةُ التـأثّر بفكرة صراع البقاء التي جاءت بها نظرية النشوء والارتقاء لـ (تشارلز دارون)" [1].

ما يمكن أخذه من ذلك تطور النمط الفعلي من صيغة مكسور العين بالتـصحيح إلى صيغة مفتوحها، بسبب تعرضه للعمليات التطورية شأنه في ذلك شـأن مفتـوح العين، فأصبح لهذا النمط صيغتان استعماليتان، ثم اشتُقّ من كلّ صيغة منهما صيغةٌ للنّمط المضارع، فأدى انتشار الاستعمال بعد ذلك إلى اختلاطهمـا، ثـم أصـبحت (يدهو) تقاس وتشتق من (دهِي)، كما أصبحت (يدهى) تقاس وتشتق مـن (دهـا)، زيادةً على الصيغة المشتقّة بشكلٍ صحيح، ثم اختفت إحدى صيغتي النمط الماضـي من الاستعمال وبقيت صيغةٌ واحدةٌ بسبب صراع الأنماط اللّغوية، فكـان للـصيغة الماضية صيغتان في المضارع، ومثال ذلك:

الصيغة الأصلية	الصيغة المتطورة	مرحلة الصراع	مرحلة التوحد
دهِي dahiya يدهى yadhā	دها dahā يدهو yadhū	دهِي dahiya (يدهى yadhā) أو دها dahā (يدهو yadhū)	دها dahā يدهى أو يدهو yadhā yadhū

تنطبق هذه الحالة التي عمل صراع الأنماط اللّغوية فعله فيهـا علـى الأنمـاط الفعلية المعتلّة التي سجل المعجم العربي لها صيغةً استعماليةً واحدةً في الماضـي، وسجل صيغتين للنّمط المضارع منها، اشتقّ أحدهما من الـصيغة المـسجلة التـي

---

1 عبابنة والزعبي، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، 116.

حافظت على بقائها بعد الصراع، واشتُقّت الأخرى من الصيغة التي ضاعت بعد صراعها مع النمط الآخر، وبقيت الصيغة المشتقّة للمضارع دليلاً على وجود هذه الصيغة الضائعة. وما وجدته من هذه الأنماط التي ضاعت صيغها الماضية ووجدت امتدادتها في المضارع هي:

الرقم	الصيغة المندثرة	مضارعها المستعمل	الصيغة المستعملة	مضارعها المستعمل
1	بعِي	يبعى	بعا	يبعو
2	حثِي	يحثا	حثَا	يحثُو
3	جبِي	يجبى	جبى	يجبِي
4	ذحِي	يذحا	ذحا	يذحو
5	شصِي	يشصى	شصا	يشصو
6	طهي	يطها	طها	يطهو
7	عثِي	يعثَى	عثَى	يعثِي
8	علِي	يعلَى	علاً	يعلُو
9	فنِي	يفنَى	فنَى	يفنِي
10	قلِي	يقلَى	قلَى	يقلِي
11	محِي	أمحا	محا	أمحو
12	لصِي	يلصا	لصا	يلصو
13	لطِي	يلطَا	لطَا	يلطُو
14	دحِي	يدحى	دحا	يدحو
15	دسِي	يدسى	دسا	يدسو
16	دهِي	يدهى	دها	يدهو
17	ذحِي	يذحا	ذحا	يذحِي
18	سحِي	يسحا	سحا	يسحو
19	شحِي	يشحا	شحا	يشحو[1]

1 انظر على التوالي: ابن منظور، لسان العرب: 18 /80، 178/18، 139/18، 309/18، 61/19، 240/19، 254/19، 318/19، 20 /320، 61/20، 139/20، 113/20، 114/20، 227/18، 279/18، 203/18، 309/18، 93/19، 152/19.

الثاني: اختلاط الصيغ الأصلية بالصيغ المتطورة عنها في الاستعمال أولاً، ثم في الاشتقاق ثانياً، وتتشكّل هذه الحالة عندما تحافظ البيئة اللّغوية على الصيغ المتعددة للنّمط نفسه في أية حالة من حالاته، وكثير من الأفعال وقع لها ذلك، وحافظ الاستعمال على صيغه الفعلية جميعها، وقد سجل لنا ابن منظور في لسان العرب أمثلةً كثيرةً لذلك؛ منها قوله: "الحلْو: نقيض المر، والحلاوة ضد المرارة، والحلْو كل ما في طعمه حلاوة، وقد حَلِي وحلا وحلُو حلاوةً وحلْواً وحلْواناً واحلَولى"[1]. ومثله: "وقد سخا يسخى ويسخُو سخاء. وسخِي يسخى سخاً وسخُوةً. وسخُو الرجلُ يسخُو سخاء وسخُواً وسخاوةً أي صار سخِياً"[2].

في هذا الأمر مدعاةٌ إلى أن يشتقّ المتكلّم المتصرف بالأداة اللّغوية نمطاً من صيغة لصيغة أخرى، فمقاييس الصواب الاجتماعي تؤيده في ذلك، عبر قبول تلك البيئة للصيغ نفسها، لذا لاتستهجن منه استخداماً معيناً وإن لم يجر وفق السنن الائتلافية اللّغوية لأنّه مستعملٌ أصلاً لصيغة لغوية أخرى، فحينما يقول المتكلّم مثلاً: (يسخى) من (سخا)، لا يرفض الذوق اللّغوي ذلك لأنّه يعرف (يسخَى) من (سخِي). ثم إن الاستعمال في مراحله المختلفة لايعتد كثيراً بقضايا الأصالة وأسس الاشتقاق، بل إن ما يشغله دائماً امتلاكه للآلة التعبيرية التي تتيح له أنماطَ اللّغة بصيغها المتوحدة والمتعددة ليستعملها.

لقد وجدت في لسان العرب عدداً كبيراً لهذا المظهر الاستعمالي للأنماط الفعلية المعتلّة، وتتميز هذه المجموعة بوجود الصيغ المتعددة جنباً إلى جنب في استعمال البيئة اللّغوية الواحدة للنّمط، المتطورة منها والأصلية، ويتميز بوجود اشتقاقات النمط المضارع لكلّ منهما في البيئة نفسها، متعدداً بسبب تعدد الأنماط الماضية، ومختلطاً بسبب وجود الصيغ الأخرى في البيئة نفسها، وأذكر من هذه الصيغ:

الصيغة الأصلية المستعملة	**مضارعها المستعمل**	**الصيغة المتطورة المستعملة**	**مضارعها المستعمل**
أَنِي	يأنَى	أنَى	يأنِي

1 ابن منظور، لسان العرب: 209/18.

2 ابن منظور، لسان العرب: 94/19.

ثئِي	يثأى	ثَأى	يثأَى
جلِي	يجلَى	جلاَ	يجلُو
حلِي	يحلَى	حلاَ	يحلُو
حفِي	يحفَى	حفَا	يحفُو
خَذِي	يخذَى	خذَا	يخذُو
خَفِي	يخفَى	خفَا	يخفُو
ذَكِي	يذكَى	ذكَا	يذكُو
ذمِي	يذمى	ذمى	يذمِي
ذَوِي	يذوى	ذوى	يذوِي
رخِي	يرخَى	رخَا	يرخُو
ردِي	يردى	ردى	يردِي
زكِي	يزكَى	زكَا	يزكُو
سخِي	يسخَى	سخَا	يسخُو
سنِي	يسنَى	سنَا	يسنُو
شهِي	يشهى	شها	يشهو
صبِي	يصبى	صبا	يصبو
صرِي	يصرى	صرى	يصرِي
صفِي	يصفَى	صفَا	يصفُو
صهِي	يصهى	صها	يصهو
ضحِي	يضحى	ضحا	يضحو
عصِي	يعصى	عصا	يعصو
علِي	يعلَى	علاَ	يعلُو
عنِي	يعنَى	عنَا	يعنُو
غرِي	يغرى	غرا	يغرو
غسِي	يغسى	غسا	يغسو
غوِي	يغوى	غوى	يغوِي

قدِي	يقدى	قدى	يقدِي
قصِي	يقصى	قصا	يقصو
لغي	يلغَى	لغَا	يلغُو
عثِي	يعثَى	عثَا	يعثُو
عشي	يعشَى	عشَا	يعشُو
قدِي	يقدى	قدا	يقدو
لغِي	يلغَى	لغَا	يلغُو
قنِي	يقنَى	قنَا	يقنُو[1]

هذه هي حال الاستعمال اللّغوي، وخير ما يعكس صورته سرد معـاجم اللّغـة للصيغ المتعددة بشكلٍ يوحي بأن الحرية مفتوحةٌ للمتكلّم ينتقي من أيها شاء، ومـن تلك النماذج الدالة على حرية المتكلّم وسعة اللّغة؛ ما أورده ابن منظورٍ: "وقد رخُـو ورخا يرخُو ويرخى رخاً"[2]، و"لَغا في القول يلْغُو ويلْغَـى لَغْـواً ولَغِـي، بالكـسر، يلْغَى"[3].

---

1 انظر على التوالي، ابن منظور، لـسان العـرب، 52/18، 115/18، 162/18، 209/18، 203/18، 246/18، 259/18، 314/18، 8/ 317، 318/18، 29/19، 30/19، 78/19، 94/19، 129/19، 176/19، 183/19، 190/19، 193/19، 205/19، 211/19، 294/19، 318/19، 336/19، 357/19، 361/19، 377/19، 31/20، 44/20، 117/20، 254/19، 278/19، 20/20،31/ 117، 64/20.

2 ابن منظور، لسان العرب: 29/19.

3 ابن منظور، لسان العرب: 117/20.

2.3.2 القلب المكاني

اختلف علماء العربية حول حقيقة وجود هذه الظاهرة اللّغوية، التـي يـتم فيهـا "تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض"[1]، مما يؤدي إلى وجود صيغتين استعماليتين للنّمط اللّغوي ذي الدلالة والمكونات الصوتية الواحدة، لكن الفرق يكمن في ترتيـب أصوات هاتين الصيغتين.

وقد اتّخذ هؤلاء العلماء مداخل عديدةً ينكرون فيها وجود هذه الظاهرة، كالتعـدد اللّهجي، إذ تسجل كتب اللّغة استعمالات لنمطٍ لغوي معين مشيرة إلـى اختـصاصه بلهجة محددة، ثم تجد في لهجة أخرى نمطاً يؤدي الدلالة نفسها ويقوم على التركيبة الصوتية ذاتها، لكنّه مختلفٌ في ترتيب هذه الأصوات، يستخدم في لهجـة أخـرى، ومن أمثلة ذلك ما قاله اللّحياني: "عثَى لغة أهل الحجاز، وهي الوجه، وعـاثَ لغـة تميم"[2]. ويظهر من النص إمكانية وقوع القلب المكاني بين هاتين الـصيغتين، لكـن نسبة كلّ واحدٍ منهما إلى لهجة خاصة يحول بين الباحثين وبين إصدار حكم بوقوع القلب بينهما.

أما المدخل الآخر لإنكار هذه الظاهرة فهو وجود أصلٍ مستقل ترجع كلّ صـيغة إليه، يقول سيبويه في ذلك: "ومثل هذا في القلب (طَأْمن) و(اطْمأن)، فإنّما حمل هذه الأشياء على القلب حيث كان معناها معنى ما لا يطّرد ذلك فيه، وكان اللّفظ فيـه إذا أنت قلبته ذلك اللّفظ، فصار هذا بمنزلة ما يكون فيه الحرف من حروف الزوائد ثـم يشتقّ من لفظه في معناه ما يذهب فيه الحرف الزائد، وأما (جذَبتُ) و(جبذْتُ) ونحوه فليس فيه قلب، وكلّ واحدٍ منهما على حدته لأن ذلك يطّرد فيهما في كـلّ معنـى، ويتصرف الفعل فيه، وليس هذا بمنزلة ما لا يطّرد مما إذا قلبت حروفه عما تكلّموا به وجدت لفظه لفظَ ما هو في معناه من فِعلٍ أو واحدٍ هو الأصل الـذي ينبغـي أن يكون ذلك داخلاً عليه كدخول الزوائد، وجميع هذا قول الخليل، وأما (كلا) و(كـلٌ)

---

1 بروكلمان، فقه اللغات السامية: 80. وانظر في: عضيمة، المغنى في تصريف الأفعال: 44.

2 ابن منظور، لسان العرب، 10-68. وانظر في ذلك: الجندي، اللهجات العربية في التـراث: 2-649.

فمن لفظين لأنّه ليس ههنا قلب ولا حرفٌ من حروف الزوائـد يعـرف هـذا لـه موضعاً"[1].

إن كان سيبويه يقر بحقيقة وقوع القلب المكاني في التركيبة الـصوتية للـصيغ، فإنّه يشترط ذلك في أن تكون الصيغتان تدلاّن على المعنى نفسه، وأن تكون الصيغة الجديدة بذلك كصيغة تشتقّ من الصيغة الأصلية، وقع التغيير في حروفها الزوائـد. ولايقبل الحكم بوقوع القلب في الصيغ إن وجد مصدران للصيغتين يمكن أن ترجـع كلّ صيغة منهما إلى أحد هذين المصدرين، فهو لا يؤمن بوقوع "القلب المكـاني إلا في الكلمتين اللّتين ترجعان إلى أصلٍ واحدٍ"[2].

مما لاشك فيه أن "القلب المكاني ظاهرةٌ لغوية توجد في أكثر لغات العـالم...، عرفتها اللّغة العربية كما عرفتها غيرها من اللّغات"[3]، وهي مظهر استعمالي بارز، تبدو فيه مساحات الاستعمال اللّغوي واسعةً، يتصرف المتكلّم فيها بتغييـر ترتيـب الحروف تقديماً أو تأخيراً، وهو مصدر من مصادر التعدد الصيغي للأنماط اللّغوية، يكثر ظهوره في المورفيم المشتمل على أصواتٍ صائتة كما يشير محمد عبد الخالق عظيمة.[4] وقد أشار عبد الفتاح الحموز إلى أغراضٍ عديدة منوطة بهذه الظاهرة[5].

لقد وجدت في لسان العرب لابن منظور، عدداً من الأنماط اللّغوية الفعلية المعتلّة وقع قلب مكاني في تركيبتها الصوتية، وهذه الصيغ هي:

---

1 سيبويه، الكتاب: 381/4.

2 الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات: 59.

3 المرجع نفسه: 59-60.

4 عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، 44.

5 الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة القلب المكاني في العربية، ط1، دار عمار، 1986م: 52.

الرقم	الصيغة الأصلية	الصيغة المتطورة	الرقم	الصيغة الأصلية	الصيغة المتطورة
1.	ضاج	جاض	18.	أقَاه	أيقَه
2.	ثاج	ثجا	19.	سأَى	أسى
3.	وعثَت	عوثت	20.	باء	بأَى
4.	قاح	حاقَ	21.	اجتاح	اجتَحى
5.	فاد	دافَ	22.	خاتَ	ختَا
6.	وهر	هور	23.	خدا	وخَد
7.	خزا	خاز	24.	سأَى	ساء
8.	غزا	غاز	25.	سطَا	ساطَ
9.	أيِس	يئس	26.	شاءني	شآني
10.	حاس	حسا	27.	أشافَ	أشفَى
11.	زاغَ	وزغ	28.	صاء	صأَى
12.	قاع	قعا	29.	ضمى	ضام
13.	أتغَى	أوتَغَ	30.	غزاه	غازه
14.	قافَ	قفَا	31.	قعا	قاع
15.	عاقَ	عقَا	32.	يقفَو	يقوف
16.	انتقَى	انتاقَ	33.	لتَا	لاتَ[1]
17.	أوقَق	أفوقَ			

يلاحظ على هذه الصيغ الاستعمالية أن التغيير في التركيبة الصوتية يكون إحدى حالتين؛ يتغير موقع الصائت في الأولى وهو الأكثر، فيتحول مكان الاعـتلال مـن

---

1 انظر على التوالي، ابن منظور، لـسان العـرب، 141/3، 45/3، 3/3،304/35، ،338/4، 156/7، 7 /214، 257/7، 316/7، 359/7، 7/10، 178/10، 342/10، 202/11، 152/12، 342/12، 263/12، 429/17، 36/18، 68/18، 139/18، 245/18، 246/18، 88/19، 106/19، 145/19، 166/19، 181/19، 221/19، 359/19، 53/20، 55/20، 104/20.

عين الصيغة إلى لامها مثل: (ثاج: ثجا، حاس: حسا، قاع: قعا، أشافَ: أشفَى، قَاف: قفَى، عاقَ: عقَا، باء: بَأى، خَات: خَتَا، صاء: صأى)، أو يتغير موقع الصائت فيهـا من لام الصيغة إلى عينها مثل: (خَزا: خَاز، غَزا: غَاز، سأى: ساء، سطَا: سـاطَ، ضمى: ضام، قعا: قَاع، يقْفُو: يقُوفُ، لتَا: لاَت)، أو يتغير موقع الصائت فيها من فاء الصيغة إلى عينها مثل: (وهر: هور، وعث: عوث).

أما الحالة الثانية لهذا التغيير في التركيبة الصوتية فيقوم على بقاء الصائت فـي مكانه من الصيغة الأصلية دون تغيير في الصيغة المتطورة، وأمثلـة ذلـك هـي: (ضاج: جاض، حاقَ: قَاح، قَاد: دافَ)، فالقلب يقع للصوامت في بنية هذه الصيغ، إذ يتغير مكانها، ويستبدل من موقع لموقع.

يقع القلب المكاني بالصامت والحركة معا، وبالصامت مع تغيير الحركة، وبأكثر من صامت مع تغيير البنية المقطعية، وبالصامت مع إعادة الترتيب المقطعي، كما أن مقارنة الصيغ الأصلية بالصيغ المتطورة بحثاً عـن قـانونٍ صـوتي أو نظـامٍ تصريفي سارت الأنماط الاستعمالية بصيغها المتعددة عليه لايقدم شيئاً، فـإذا مثّلنـا لحالات الوضع الأول الذي يتغير فيه موقع الصائت، وجـدنا تركيبتهـا الـصوتية تغيرت كالتالي:

الحالة	الصيغة الاستعمالية	تركيبها الصوتي	الصيغة المتطورة	تركيبها الصوتي
*نقل شبه الحركـة من عين الـصيغة إلى لامها (ثجا:ثاج)	ṯaǧā	ص ح ص ح ح	ṯāǧa	ص ح ح ص ح
*نقل شبه الحركـة من لام الصيغة إلى عينها (خزا:خاز).	ẖazā	ص ح ص ح ح	ẖāza	ص ح ح ص ح
*نقل شبه الحركـة من فاء الصيغة إلى عينها (وهر:هور).	wahara	ص ح ص ص ح	hawara	ص ح ص ص ح

يلاحظ على هذا التحول من الصيغة الأصلية إلى الصيغة المتطورة أن التركيبـة الصوتية لبنية المورفيم انتقلت من نمطٍ بنائي استعمالي مقبـولٍ إلـى نمـطٍ بنـائي استعمالي آخر مقبولٍ ايضاً، وليس ثمة من دافعٍ صوتي إلى هذا التغيـر، ذلـك أن

الحالتين الأولى والثانية خاليتان من أية مزدوجات حركية في الصيغة الأصلية وقد تم التخلّص منها في الصيغة المتطورة مثلاً.

أما الحالة الثالثة فقد شكلت مظهراً من مظاهر ذرائعية قوانين التطور اللّغوي واعتباطيتها، ذلك أنّه لا خلاف حول رغبة العربية في التخاص من المزدوجات الحركية، فاتّجهت في كثيرٍ من الاستعمالات الفعلية لصيغة معتلّ العين بالواو إلى استبدال شبه الحركة بصوت الهمزة، وقد عد علماء العربية ذلك شذوذاً خاصةً إذا كان شبه الحركة في أول الفعل مفتوحاً؛ يقول ابن عصفور: "إن كانت مفتوحةً لم تهمز إلا حيث سمع، لأن الفتحة بمنزلة الألف. فكما لا تُستثقل الواو في نحو عاود، وأمثاله، فكذلك لا تستثقل الواو المفتوحة. والذي سمِع من ذلك: (أجم) في (وجم)"[1]. لكن أمثلة التخاص من المزدوج باستبدال شبه الحركة بالهمزة كثيرة منها: "وكد: وكد العقْد والعهد: أوثَقَه، والهمز فيه لغة"[2]، "أبخ: أبخَه: لامه وعذله، لغةٌ في وبخَه"[3]، "أرخَ الكتاب ليوم كذا: وقته والواو فيه لغةٌ، وزعم يعقوب أن الواو بدلٌ من الهمزة"[4]. وسوف أناقش هذه القضية في مبحث لاحق إن شاء الله.

إذا عرضنا هذه الحالة التي آلت إليها الصيغة في تطورها على ما يذهب المحدثون إليه في أثناء كلامهم عن قوانين التطور اللّغوي وجدناها تسير عكس قانونٍ لغوي يهدف إلى التخلّص من هذا الوضع النمطي الذي وصلت بنية الفعل إليه باشتمالها على مزدوجٍ حركي في وسطها، فمن المعروف أن العربية سلكت في سبيل التخاص من هذا النمط سبلاً تطوريةً عديدة قامت على تضييع الحركة، بالاستغناء عن الحركة القصيرة بعد شبه الحركة لتصبح بنية الصيغة (قَوم ķawma) مثلاً بعد أن كانت (قَوم ķawama) في المرحلة الأولى، ثم مرحلة انكماش الحركة المزدوجة الهابطة، ذلك أن تشكّل مزدوجٍ حركي هابطٍ بسبب التسكين يؤدي إلى صعوبة تحاول اللّغة التخاص منها، وذلك عبر انكماش هذه

1 ابن عصفور، الممتع في التصريف، 222-223.

2 ابن منظور، لسان العرب: 40/3.

3 ابن منظور، لسان العرب: 33/4.

4 المصدر نفسه.

الحركات المزدوجة إلى حركاتٍ ممالة، وهو على النحو التالي (aw= ō). وأخيـراً مرحلة الفتح الخالص أوالتفخيم، وفيها انتقلت مرحلة انكماش الحركة المزدوجة مـن الإمالة إلى الفتح الخالص، (قام ķāma).[1]

لقد تطورت الصيغة اللّغوية إلى نمطٍ لغوي مهجورٍ، أصبحت أمثلته تعد ركامـاً لغوياً، فقد تطورت نظائرها جميعاً إلى صيغ نمطية أخرى أصبحت تعد سمتاً لجميع النماذج والصيغ التي تشبهه في بنيتها. وفي هذا السلوك إقرار بسير التطـور فـي الصيغ عكس القوانين اللّغوية، ما يعني أن سلوك اللّغة في اتجاهٍ تطـوري لايجعـل عودتها إليه محرماً، ولعلّ السبب في ذلك هو أن العقل "لايغير مطلقاً نظامه الصرفي تغييراً كاملاً، ولايوجه مجهوده في الوقت الواحد إلاّ إلى جزءٍ من النظام يعـد جـد ضئيلٌ، ولما كان الأثر الواقع منه على الأجزاء المختلفة لاتقوده مطلقاً إرادةٌ منفّـذة لخطّة منهجية، بل كان تابعاً لوحي المصادفة والظروف المختلفة، كانت النتيجة فـي مجموعها خاليةً على وجه العموم من الترابط والتجانس"[2]

أما الوضع الثاني لحالات هذا التطور فيقوم على استبدال الصوامت لأماكنهـا، دون أن يلحق الصوائت سواء أكانت قصيرةً أم طويلةً أي تغييرٍ، وبالتالي فلا يكون ثمة تغير لحق ببنية الصيغة، ولبيان ذلك أورد هذا التحليل:

*نقل الصوامت فـي بنية الفعل الأجـوف من لام الكلمة إلـى فائها أو العكس	ص ح ح ص	fāda	ص ح ح ص	dāfa

لا أستطيع في أثناء مناقشة تطور هذا النمط من الصيغ الفعلية ترديد قول الطيب البكّوش الذي يرى فيه أن عين الصيغة حرفاً يمثّل "عنصر الاستقرار في الـصيغة، ولاغرابة في ذلك فهي في الوسط، فمن الطبيعي أن تمثّل في الصيغة الثلاثية قمـةً هرمية تكون عامل انسجامٍ واستقرارٍ في الصيغة... العين حركةٌ أو حركـةُ العـين

---

1 انظر في ذلك: عبد التواب، التطور اللغوي ولحن العامة 374 – 375 . الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: 440 – 444 .

2 فندريس، اللغة: 211.

عامةً تمثل عنصر التمييز في الصيغة"[1]، ذلك أن هذا الرأي قد يصدق علـى هـذا النمط الذي حافظ عين الصيغة فيه على نفسه، لكننا رأيناه يتخلّـى عـن نهوضـه باستقرار الصيغة بسهولة، وذلك استجابةً للاستعمال اللّغوي دون أي مقاومة. فهـذه هي حقيقة الاستعمال اللّغوي، تقوم بابتكار الصيغ اللّغوية، ولاتلتفت إلـى مطابقـة قوانين الصيغ اللّغوية، ولاتراعي أصول الاتّجاهات الاستعمالية العامة أو المحافظـة على تقاليد الصيغ ومراعاة أصولها.

لا مجال لإنكار كون القلب المكاني مصدراً هاماً من مصادر تعدد الصيغ بالنسبة للأنماط اللّغوية، كما أنّه مصدر هام مـن مـصادر اسـتحداث الأنمـاط اللّغويـة أو إحيائها بعد أن هبت عليها رياح التطور وغيرت معالمها، مما يجعل أمر القياس عليها باعثاً لها من جديد، ثم إن إخضاع هذه الصيغ لعمليـات الاشـتقاق والقيـاس مصدر إثرائي يجعل من إمكانات اللّغة نفسها موارد تزيد من رصيدها المعجمي بما يواكب الاحتياجات اللّغوية. ونردد قول فوزي الشايب في ذلك: "وبعد هذا نقول: إن القلب المكاني هو المسؤول عن تلك الوفرة الوفير من المزدوجات اللفظيـة كـالتي ذكرنا قبل قليل، ومثل غضروف وغرضوف، ومزراب ومرزاب، وعبنقاة وبعنقاة، والملئكة والمألكة، والبضع والبعض، ومصقل وملصق، ونكـف وكنـف، والفـرع والرفع، وطسم وطمس، وجعف وجفع، وقبط وجهه وقطب، وسكب وسبك، وبغشت الأرض وبشغت، مما كان له أكبر الأثر في ثراء العربية وسعتها"[2].

يبدأ تراكب الاستعمالات في المرحلة التالية لمرحلة تعدد الصيغ، وذلـك حـين يطال صيغ الأنماط خلطٌ في أثناء الانتقال، بحيث يشتقّ للصيغة الأصلية من الصيغة المقلوبة، كما يشتقّ للصيغة المقلوبة من الصيغة الأصلية، وقد لخّص برجـشتراسر حالات التراكب الاستعمالي تبعاً للقلب المكاني بقوله: "واللّغة العربيـة، كثيـراً مـا احتفظت بالصورة الأصلية للكلمة، مع الصورة الجديدة، أي التي طرأ عليها التقـديم والتأخير، فأحياناً يمكن معرفة أيهما الأصلية بالرجوع إلى اللّغة العربية وحـدها،...

---

1 البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 192-193.

2 الشايب، أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية، 464.

وأحياناً نحتاج إلى استعراض الكلمات المقابلة معنى، في سائر اللّغـات الـسامية... وأحياناً فقدت اللّغة العربية الصورة الأصلية"[1].

سأقف عند نص مقتبسٍ من لسان العرب، تتكشّف حقيقة التراكب الاستعمالي فيما يتعلق بالقلب المكاني عبره، وهو قول ابن منظور: "اللّيث: القَفْو مصدر قولـك قَفـا يقْفُو قَفْواً وقُفُواً، وهو أن يتبع الشيء. قال الله تعالى: ولا تَقْفُ ما ليس لك به عِلم قال الفراء: أكثر القراء يجعلونها من قَفَوت كما تقول لا تدع من دعوت، قال: وقرأ بعضهم ولا تَقُفْ مثل ولا تَقُلْ، وقال الأخفش في قوله تعالى: ولا تَقْفُ ما ليس لك به عِلم أي لا تَتبِع ما لا تعلم، وقيل: ولا تقل سمعت ولم تسمع، ولا رأيت ولـم تر، ولا علمت ولم تعلم، إن السمع والبصر والفؤاد كل أُولئك كان عنه مسؤولاً. أبو عبيد: هو يقْفُو ويقُوفُ ويقْتافُ أي يتبع الأثر. وقال مجاهد: ولا تقف ما ليس لك به علم لا ترم؛ وقال ابن الحنفية: معناه لا تشهد بالزور. وقال أبو عبيد: الأصـل فـي القَفْو والتقافي البهتان يرمي به الرجل صاحبه، والعرب تقول قُفْتُ أثره وقَفَوته مثل قاع الجمل الناقة وقَعاها إذا ركبها، ومثل عاثَ وعثا. ابن الأعرابي: يقال قَفَوت فلاناً اتبعت أثره، وقَفَوته أقْفُوه رميته بأمرٍ قبيحٍ. وفي نوادر الأعراب: قَفا أثره أي تَبِعه، وضده في الدعاء: قَفا الله أثَره مثل عفا الله أثَره. قال أبو بكر: قولهم قد قَفـا فـلان فلاناً، قال أبو عبيد: معناه أتْبعه كلاماً قبيحاً. واقْتَفى أثَره وتَقَفَّاه: اتبعه. وقَفيت على أثره بفلان أي أتْبعته إياه. ابن سيده: وقَفيته غيري وبغيري أتْبعته إياه."[2] رأينـا أن القلب المكاني حدث تراكبي، لم يقع في المرحلة الاولى التجريدية في صـيغ هـذه الأنماط، بل وقع في المراحل الانتقالية، مما يطرح مـسائل المظـاهر الاسـتعمالية للصيغ بصورة عشوائية.

هذه هي المظاهر الاستعمالية لصيغ النمط الفعلي المعتلّ، ورأينا أنّهـا متـشكّلةٌ عبر سلسلة حلقتُها الأولى هي تعدد الصيغ، ثم الخلط في أثناء الانتقال، لتصل بعـد ذلك إلى التراكب، والتراكب بدوره مظهر ابتكاري إنتاجي، لن يقف عند حد معـينٍ

---

1 برجشتراسر، التطور النحوي للّغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2003م:35-36.

2 ابن منظور، لسان العرب: 55/20.

من الصيغ، بل سيستمر في تراكباته مقدماً صيغاً نمطيةً تضيع في مراحلها قـوانين التطور وقواعد الاستعمال، وتُحرم من الاطّراد، ويحكم عليها بأن تكـون ملاحظـةً مسجلةً لمرحلة أو فترة زمنية محددة.

الفصل الثالث

السمات التطورية الاستعمالية لصيغ النمط الفعلي المعتلّ

وقفنا في الفصل الأول من هذه الدراسة عند بعض خصائص النمط اللّغوي الصرفي، وكان التطور من أبرز سماته التي أقر علماء العربية له بها، فصيغه المستعملة لم تكن يوماً هي الصيغ المستعملة في مراحل لغوية سابقة، ولن تبقى بسبب الاستعمال الصيغ ذاتها في مراحل لغوية لاحقة، وإن كان القرآن الكريم الكريم قد شكّل عامل حفظٍ ساعد أنماط اللّغة على ثبات صيغها بشكلٍ كبير؛ فإن الاستعمال كثيراً ما يقدم صيغاً متطورة لأنماط الفعل المعتلّ.

ثمة اقتناع كاملٌ لدى علماء العربية وباحثي قضاياها بأنّه "تقتضي ديناميّة التطور حصول تحولاتٍ في البنية اللّغوية على جميع المستويات"[1]، الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ويرفضون أي دعوة تقلّل من أهميته، "فالتغير الذي يصيب الفصحى قد يكون ظاهراً أو خفياً رغم أي مجهودٍ يسعى إلى تهميشه"[2]. وهذا التصور بمثابة إيمانٍ بحقيقته ووجوب وقوعه.

إن تتبع مظاهر تطور الأنماط اللّغوية قد يكون من أكثر مسالك البحث والتحليل خطراً، ذلك أن صيغ النمط اللّغوي المستعملة خلاصةٌ للعديد من المراحل التطورية متعددة المصادر، فمنها ما يتعلّق بالجانب التاريخي، ومنها ما يتعلّق بالجانب الاجتماعي، ومنها ما يتعلّق بالجانب التركيبي؛ لكن الجامع بينها هو أن هذه المصادر استعماليةٌ كلها.

كما أن الملمح الأولي لمظاهر تطور صيغ أنماط الفعل المعتلّ يؤكّد على حقيقة هامة، وهي أن براجماتية اللّغة كامنةٌ في كثيرٍ من مظاهرها بقوانين التطور اللّغوي واعتباطيتها، حيث يصعب على الباحث في كثيرٍ من المظاهر التطورية الخروج

---

1 الصوري، عباس محمد، دواعي التطور اللغوي في قضايا اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 88، مجلد 2000، القاهرة، 2000م: 181.

2 المرجع نفسه.

بتصورٍ يحاول تحديد الوجهة التي سلكتها صيغ النمط المعتلّ في تطورها، فسرعان ما يواجه بعملية تطورٍ عكسية تثير تساؤلاتٍ حول تصوراته السابقة.

سأقف في هذا الفصل عند أبرز الخصائص التطورية التي سجلتها أو استطعت الوصول إليها فيما يتعلّق بصيغ أنماط الفعل المعتلّ، وفي ذلك إشارةٌ إلى تأكيد وقوع أمثلة لهذه الاعتباطية التطورية في أنماط البنى الصرفية للّغة كلّها، وسأتناول في ذلك قضايا مراجعة استعمال الأصول، والاتّجاهات العامة لاستعمال النمط الفعلي المعتلّ، وتضارب التطورات.

1.3 مراجعة استعمال الأصول

تعددت الإشارات إلى وجود صيغٍ أصلية للنّمط الفعلي المعتلّ، يمكننا اعتبارها الأساس الذي تطورت عنه صيغ الأنماط الفعلية، قال سيبويه: "وربما جاءت العرب بالشيء على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك"[1]. كما أن الباحث يجد في كتاب سيبويه أمثلةً كثيرةً تؤكّد فهمه لهذه القضية؛ يقول: "وسألت الخليل عن قولهم: عقَلْتُه بِثِنَايين وهِنَايين، لِم لَم يهمزوا؟ فقال تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ثم يبنوا عليه، فهذا بمنزلة السماوة لما لم يكن لها جمع كالعظاء والعباء يجيء عليه جاء على الأصل. والذين قالوا عباءة جاءوا به على العباء، وإذا قلت عباية فليس على العباء، ومن ثم زعم قالوا: مِذْروان فجاءوا به على الأصل، فشبهوها بذا حيث لم يفرد واحده"[2]. وقال أبو مسحل الأعرابي : "ويقال: جاء فلان ينفض مِذْرويهِ، إذا جاء متهدداً. والمِذروان طرفا الألْيَتَين. ولم نسمع لهما بواحدٍ، ولو كان لهما واحِد منهما لانقلبت الواو ياء"[3].

أشار سيبويه في هذا النص إلى امتناع همز المثالين اللّذين ذكرهما بسبب عدم تطور صيغ لمفردهما فتقاس التثنية عليه كبقية نظائرها، ومثله قوله: "وقالوا برةٌ

---

1 سيبويه، الكتاب: 320/3.

2 سيبويه، الكتاب: 392/3.

3 الأعرابي، أبو مسحل عبد الوهاب بن حريش (م.ت)- كتاب النوادر، تحقيق عزة حسن، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1961م: 331/1.

وبراتٌ وبرون وبرى، ولُغة ولُغى فكسروها على الأصل كما كسروا نظائرها التي لم تحذف نحو كُلْية وكُلى، فقد يستغنون بالشيء عن الشيء وقد يستعملون فيه جميع ما يكون في بابه"[1]. وقد انطلق في فهمه من اعتبارات القياس ووسائل المفاضلة بين الاستعمالات.

وقد أدرك علماء العربية جميعهم ذلك، يقول ابن عصفور مناقشاً بعض قضايا الصيغ الفعلية المعتلّة: "فإن قيل: فلأي شيءٍ اعتلّت هذه الأفعال؟ وهلاّ بقيت على أصولها، فكنت تقول (قَوم) و(طَول) و(خَوِفَ) و(بيع) و(كَيِد). فالجواب أن (فَعَلَ) و(فَعِلَ) قلبت فيهما الواو والياء استثقالاً للضمة في الواو، والكسرة في الواو والياء، فقلبت الواو والياء أخفّ حروف العلّة وهو الألف، ولتكون العينات من جنس حركة الفاء وتابعةً لها"[2].

ثمة مداخل متعددةٌ لهذه القضية قبل تسجيل حقيقتها ومناقشة الأمثلة التي جاءت موافقةً لها، تدور حول حقيقة هذه الأصول، ومواقف علماء العربية وباحثي قضاياها منها، وتحاول الكشف عن الأسس التي استندوا إليها في بناء تصوراتهم حولها.

1.1.3 الأصل بين الرفض والافتراض

تتنازع هذه الظاهرة اللّغوية كما جاء في اصطلاحات علماء العربية أو في إشاراتهم إليها مصطلحان أولهما (الأصل المرفوض)؛ ويرى حسن الشاعر "أن أبا علي الفارسي أول من استخدم مصطلح (الأصول المرفوضة)، ويقصد به ما ورد في كلام العرب على أصل بابه، شاذاً عن القاعدة القياسية"[3]. وقد بنى هذا التصور من خلال نظره في قول أبي علي الفارسي: "فمن الأشياء التي تشذّ فترد إلى الأصل المرفوض، نحو: استحوذ، والقصوى، والقَود، ورجلٌ روِع، وطعام قضِض"[4].

---

1 سيبويه، الكتاب: 599/3.

2 ابن عصفور، ضرائر الشعر: 287.

3 الشاعر، حسن موسى، الأصول اللغوية المرفوضة: تأصيل وتعليل، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، عدد2، مجلد 20، إربد، 2002م: 127.

4 الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (377هـ)- الحجة للقراء السبع، تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله، د.ط، دار المأمون للتراث، دمشق، 1992م: 189/1.

ثم انتشر استخدام المصطلح بالمفهوم نفسه بعد أبي علي الفارسي و تلميذه ابن جني[1]؛ بيد أنّني وجدت أبا البقاء الكفوي يستخدمه مضيفاً إليه ملمحاً ثانياً، لم يكن الذين استخدموه قبله حسبما سجل حسن الشاعر عنهم قد التفتوا إليه، يقول: "والأصول المرفوضة منها مصدر (عسى) لأنّه لايستعمل، وإن كان الأصل، لأنّه أصلٌ مرفوض؛ وخبر (لا) فإن بني تميمٍ لايجيزون ظهوره ويقولون: هو من الأصول المرفوضة، و(سبحان الله) فإنّه إذا نظرت إلى معناه وجدت الإخبار عنه صحيحاً لكن العرب رفضت ذلك"[2]، فأبو البقاء يضيف وجود أصولٍ نحوية وأسلوبية مرفوضة، في حين يرى حسن الشاعر أن "الملاحظ أن هذه الاصول المرفوضة تظهر غالباً في قواعد الصرف والاشتقاق أكثر من ظهورها في فروع العربية الأخرى"[3].

إن فكرة وجود الأصل المرفوض في الفكر اللّغوي العربي، وحقيقة وجود أمثلة له، ناتجةٌ في تشكّلها عن أصلٍ من أصول النحو العربي، ألا وهو القياس، ذلك أنّه يتطلّب مرجعيةً استعماليةً أو منطقيةً يحمل أي نمطٍ لغوي عليها، إن لم تكن ظاهرةً فمقدرةٌ، ولما كانت بعض صيغ الأنماط قد تجاهل استعمالها حدود قواعد مثيلاتها، أو مظاهر التحكم القواعدي في بابها، اعتُبرت مما جاء على الأصل، مستندةً إلى وجود بعض الأدلّة على إمكانية استعمالها واستعمال ما في بابها بالطريقة نفسها في مرحلة من مراحل التطور اللّغوي، لكن هذا الأصل وإن كان صحيحاً فإن بقية مفردات الباب رفضته وذهبت به إلى مظهرٍ استعمالي آخر، استجاب لقانونٍ أو أكثر من قوانين التطور اللّغوي ّبكلياتها العامة التي تلجأ اللّغة إليها، ويعمد أبناؤها إلى الالتزام بها طلباً لتوفير الجهد.

ويرى حسن الشاعر أن أمثلة هذه الظاهرة هي تصحيح العين في بابي (أفعل) و(استفعل) نحو (أغيلت) و(استحوذ). وتصحيح العين في بابي (مفْعل) و(مفْعِل) من الأسماء، وذلك مثل (مثْوبة) و(مزيد). وتصحيح العين فيما كان من المصادر

1 انظر في ذلك: الشاعر، الأصول اللغوية المرفوضة: تأصيل وتعليل، 128.

2 الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات: 128.

3 الشاعر، الأصول اللغوية المرفوضة: تأصيل وتعليل: 129.

والجموع على وزن (فَعْل) أو(فَعلَة) وذلك مثل (الصيد) و(الحوكة). وتصحيح اللام فيما قياسه قلبها ياء، وذلك مثل (القُصوى). وتحقيق الهمزة فيما قياسه إبدالها حرف علّة، وذلك مثل (خَطَائِئ). وإظهار الهمزة في بعض الأفعال كما في فعلي التفضيل (أخير) و(أشَر). ومن هذه الحالات فك الإدغام الواجب كما هو الحال في (قَضِض) و(ضفِفْو الحال)[1]. فهذه الأمثلة مما تجاهل استعمالها حدود قواعد مثيلاتها التي وصلت عبر مراحل التطور إلى حالة بنائية تختلف عنها.

لقد تباينت مواقف علماء العربية من هذا الأصل المرفوض، وغلب على الطابع العام في مواقفهم تجاهه رفضه، واعتباره شاذاً جملةً وتفصيلاً، ولا يجوز أن يتعدى الحديث عنه تسجيل الأمثلة التي وردت عن العرب ممثلةً لتلك المرحلة اللّغوية، فَهم في بحثهم يسعون إلى أن تطّرد قواعدهم، ولا يحبذون كثرة الشواذ عنها لتكون مدخلاً للانتقاص من بنيانهم القواعدي.

إن الأمثلة كثيرةٌ على رفض اطّراد نمطٍ لغوي في الاستعمال وشذوذه في القياس والاكتفاء بتسجيل النمط بعينه فقط، يقول السيوطي مبيناً حقيقة هذا القسم من أقسام المسموع: "مطّرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم: استَحوذ، واستَنْوقَ الجمل، واستَصوبتُ الأمر، وأبِي يأبِي، والقياس الإعلال في الثلاثة وكسر عين الآخر"[2]. ويحدد ابن جني صراحةً كيفية التعامل مع هذه الظاهرة بقوله: "واعلم أن الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ في القياس، فلا بد من اتّباع السمع الوارد فيه نفسه، لكنّه لايتخذ أصلاً يقاس عليه غيره... لاتقول في استَقام استقْوم ولا في استساغ استسوغ"[3].

لكن حسن الشاعر ذكر بعض الأسباب التي دعت علماء العربية إلى تسجيل أمثلة هذه الظاهرة على الرغم من تحفّظهم عليها، ومن أبرز تلك الدوافع التنبيه على أصل الباب أو وروده في بعض اللّغات، والضرورة الشعرية، واختلاف مستويات

1 الشاعر، الأصول اللغوية المرفوضة: تأصيل وتعليل ، 130-133.

2 السيوطي، الاقتراح، 25.

3 ابن جني، الخصائص: 1/99.

التعبير[1]. وهو قريب من قول ابن جنّي: "وقد ذكرت العلّة في أن خرج بعض المعتلّ على أصله، وإنّما جعل تنبيهاً على باقي المعتلّ، واقتصارهم على تصحيح (استَحوذ، وأغيلَت) دون الإعلال مما يؤكد اهتمامهم بإخراج ضربٍ من المعتلّ على أصـله، وأنّه إنّما جعل تنبيهاً على الباقي ومحافظةً على إبانة الأصول المغيرة. وفـي هـذا ضرب من الحكمة في هذه اللّغة العربية"[2]. والناظر في هذه الـدوافع يلمـح فيهـا مظاهر استثنائيةً سوغت بشكلٍ أو بآخر ذكر هذه الأنماط اللّغوية، أي أن الوقـوف عندها أو استعمالها لم يأت في حال السعة شأن بقية الأنماط اللّغوية.

وأكّد الكفوي على ذلك بقوله: "والأصول تراعى تارةً وتهمل أخرى، فمما تراعى قولهم: (صغْت الخاتم وحِكْت الثوب) ونحو ذلك؛ فلولا أن أصل هذا (فعلتُ) بفـتح العين لما جاز أن تعمل(فَعلت) ومنه: ليبك يزيد"[3].

إن أبرز ملمحٍ يلاحظ على هذا الأصل المرفوض هو مجيء أمثلة حية تمثّلـه، وأن هذه الأمثلة مستعملةٌ بحالتها الأصلية حتى وقتنا، قال سيبويه: "وقد قال قوم في (مفْعلَة) فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا: (أجودت) فجاءوا بها علـى الأصـل، وذلك قول بعضهم: إن الفكاهة لَمقْودةٌ إلى الأذى وهذا ليس بمطّردٍ كما أن (أَجودتْ) ليس بمطّرد"[4]، بل إن بعضها ورد في نصوصٍ لغوية فصيحة، كقـول الله تعـالى: استَحوذَ علَيهِم الشيطَان فَأَنْساهم ذِكْر الله [5]. وقد قال أبو عثمان المازني في ذلك: "قالوا: (لحِحت عينه) وقد كان ينبغي أن تكون (لحت) مثل (ردت، ومست). فـرب حرفٍ يجيء على الأصل، ويكون مجرى بابه على غير ذلك"[6].

فهو ليس مرحلةً افتراضيةً اجتهاديةً من ابتكار علماء العربية، بل هـو مرحلـةٌ لغويةٌ هامةٌ يمكن أن ترجع إليها جميع مفردات بابها، باعتبارها أصلاً حافظ علـى

---

1 الشاعر، الأصول اللغوية المرفوضة: تأصيل وتعليل: 134-136.

2 ابن جني، المنصف: 277/1.

3 ابن جني، المنصف: 277/1.

4 سيبويه، الكتاب: 350/4.

5 المجادلة (19).

6 ابن جني، المنصف، 200/1.

الصورة المصححة لصيغة النمط، قبل أن تعمل قوانين التطور اللّغوي فيهـا فعلهـا فتحيلها إلى صيغ معتلّة للنّمط نفسه، حملها بعد ذلك لأن تكون الاعتبار الذي تقـاس نظائره بالنسبة إليه، ويكون حالةً تدعو إلى دراسة الظروف التي حدت من تطـور الصيغ المحافظة على البنية الأصلية للنّمط.

ويرفض الرجوع إلى هذا الأصل والقياس عليه والاشتقاق حسب طريقته، فالباب النمطي كلّه قد اتّخذ سمتاً بنائياً جديداً يجب أن توافقه الصيغ النمطية جميعها، قـال في ذلك أبو عثمان المازني: "ورب حرفٍ هكذا، فاحفظ ما جاء من هـذا ولاتقـسه، فإن مجرى بابه على خلاف ذلك"[1]. لذا يقبل اصطلاح علماء العربية عليه (الأصـل المرفوض)، ويقبل منهم استعماله في مواطن محدودة كالتي أشار إليها حسن الشاعر ووقفنا عندها قبل قليل؛ لئلاّ تطويها صفحات النسيان والاندثار كما ضاعت كثير من صيغ الأنماط. وربما كان استعمالها شكلاً من أشكال المحافظة على التراث اللّغوي، وهذا الأمر متعلّقٌ بما أشار علماء العربية إليه وسجلوه.

أما المصطلح الثاني (الأصل المفترض)، فقد كثر استخدامه لدى المحـدثين وإن كان مفهومه متصورا من قبل القدماء، إلا أن المحدثين مـدفوعون بـدوافع عديـدة دعتهم إلى اعتبار هذا الأصل أقرب إلى الافتراض منه إلى الرفض، فالتأثر بمناهج الدراسات اللّغوية المعاصرة، خاصةً المنهج التاريخي المقارن، والمـنهج التوليـدي التحويلي، يؤكدان قضية وجود الأصل الذي تتطور الأنماط عنه، ويـستند المـنهج المقارن إلى بعض صيغ الأنماط في اللّغة السامية، في حين يستند المنهج التوليـدي التحويلي إلى فكرة البنى العميقة والبنى السطحية، تقول ريم المعايطة متبنيةً أفكـار هذا المنهج: "فالبنى العميقة: قَوَل، وبيع، ورمي، ودنَو، تتحول إلى البنى الـسطحية: قَالَ، وباع، ورمى، ودنَا. وتقدر البنى العميقة غير المستعملة للأفعال المعتلّة حمـلاً على نظائرها من الأفعال الصحيحة التي قلّما يصيبها التغيير"[2].

---

1 ابن جني، المنصف، 276/1.

2 المعايطة، ريم فرحان، بنى الأفعال العربية في معاجم الأفعال: دراسة صوتية صـرفية، ط1، أزمنة للنشر والتوزيع، 2008: 127.

يرى حسن الشاعر أن المحدثين يعدون الأصل "المرفوض عند القدامى هو الأصل الأول المهجور لمخالفته القياس. وهو الذي سماه بعض المحدثين الأصل الافتراضي أو الأصل المقدر"[1]، وأرى أن هذا خلطٌ تحاشى علماء العربية القدماء الوقوع فيه، وإن كانوا لم يستخدموا هذين المصطلحين، إلا أن التفريق بينهما حاضر في تصورهم، ونظرةٌ فاحصة في مصنّفاتهم تكشف ذلك وتؤكّده.

يقول ابن جني:"وينبغي أن يعلم أنّه ليس معنى قولنا: إنّه كان الأصل في (قَام وباع: قَوم وبيع) وفي (أخَافَ، وأقَام: أخْوفَ، وأقْوم) وفي (استَعان، واستَقَام: استَعون، واستَقْوم) أنّنا نريد بهم أنّهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان (بقَوم، وبيع) ونحوهما مما هو متغَير. ثم إنّهم أضربوا عن ذلك فيما بعد. وإنّما نريد بذلك أن هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيل: (قَوم، وبيع، واستَقْومَ، واستَعون)"[2]. هذا هو التصور الحقيقي للأصل المفترض، فهم يدركون أنّه لم يقل به مرة في أي مرحلة من مراحل اللّغة، لكنّهم استدلّوا على إمكانية اعتباره أصلاً يرجع إليه من طرقٍ مختلفة غير استعماله نفسه. بل إن ابن جنّي يؤكّد عليه مرة أخرى فيقول: "ومن أدلّ الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعي أنّها أصولٌ مرفوضةٌ لايعتقد أنّها قد كانت مرة مستعملةً ثم صارت من بعد مهملةً، ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لايطوع النطق به لتعذّره"[3].

إن كنت أوافق أبا الفتح في جانبٍ من قوله، فإنّني لا أذهب مذهبه في هذا الرأي الأخير، لأنّه تناول فيه النظام اللّغوي والعادات النطقية، وقاسها مقارنةً بما يعمل به في عصره، مع أنّه من المفترض إن وجدت هذه الصيغ أن تكون مستعملةً في أزمنة سابقة بقرونٍ عديدة، فلا تقاس عاداتهم النطقية بعاداتنا، ولاحتّى بالعادات النطقية في أيامه، فلو أردنا عمل ذلك اليوم لاعترضنا على كثيرٍ من الاستعمالات اللّغوية أو العادات النطقية الموجودة في السابق، بحجة عدم توافقها مع ذوقنا وحسنا اللّغويين

---

1 الشاعر، الأصول اللغوية المرفوضة: تأصيل وتعليل: 129.

2 ابن جني، المنصف: 191/1.

3 ابن جني، الخصائص: 259/1.

اللّذين نراهما السليمين من بين أمثالهما على مر العصور، فنحاكم غيرهما بالنسبة إليهما.

ونلمح في هذا التعامل موقفاً مغايراً لما اعتبرناه أصلاً مرفوضاً فيما سبق، ذلك أن الأصول المرفوضة مسجلةٌ، لكن القياس عليها أمر غير مقبولٍ بسبب شيوع صيغة للنّمط الذي تمثّله، أما الأصلُ المفترض فهو مرحلةٌ لغويةٌ مقترحةٌ لم تأت يوماً، وإن ورد أمثلةٌ عليها انتقلت من مرحلة الافتراض إلى مرحلة الرفض، ولايعني الرفض الإبعاد، بل يقصد به منع القياس عليها ومحاكاتها في النطق. أما الافتراض فيعني الاستبعاد نطقاً وقياساً، وقد يستفاد منها في أمور التحليل والدراسة.

أشارت ريم المعايطة إلى تباين مواقف الباحثين من هذا الأصل المفترض، وترى أنّه قد ذهب "بعضهم إلى القول بها، وذهب آخرون إلى رفضها"[1]، وهو أمر مقبولٌ، فالذين يقبلون اقتراح أصلٍ تطورت عنه صيغ أنماط الأفعال هم المؤمنون بحقائق التطور اللّغوي، وقد ظهر هذا جلياً عند رمضان عبد التواب، ووظّفه منطلقاً من اهتمامه بعلم اللّغة المقارن[2].

أما المنادون برفضها فقد دفعوا بدوافع لاتقلّ أهميةً أو حضوراً عن دوافع المشيرين إلى وجودها، فإبراهيم السامرائي مثلاً "يرفض حمل مثل هذه الأمثلة الخارجة على قواعدهم بالشذوذ، أو على اعتبار علّة أخرى، ويفسره بأنّه من باب اللّهجات أو اللّغات"[3]، وهو أمر لانستطيع تجاوزه، لأن الاختلاف اللّهجي ظاهرةٌ مسجلة في مصادر اللّغة وأمثلتها أكثر من أن تحصى، لكن الأمر يتعلّق بنظامٍ سارت سنن العربية الائتلافية عليه، وليس أمر أمثلة لهجية محدودة في مساحتي الاستعمال؛ المكانية والزمانية.

ربما يكون مصطلح (الأصل المهجور) خير ما يمثل هذه الظاهرة، ولكن ليس بمعناه الاختلاطي الذي يعد فيه مرادفاً لكلّ من (الأصل المرفوض)، أو(الأصل المفترض)، أو (الأصل المقدر) كما استقر عليه نظر المحدثين. ذلك أن لهذه

---

1 المعايطة، بنى الأفعال العربية في معاجم الأفعال، 128.

2 عبد التواب، التطور اللغوي ولحن العامة 374 – 375.

3 المعايطة، بنى الأفعال العربية في معاجم الأفعال، 131.

الظاهرة نموذجان، تمثّل الأول بصيغٍ مستعملة رفض القياس عليها، وتمثّل الثـاني بصيغٍ لغوية مقترحة كأصل تطورت عنه صيغٌ لغويةٌ مـستعملةٌ. وفـي الحـالتين؛ المرفوضة والمقترحة فإنّها صيغٌ مهجورةٌ لأمرين:

أ- أنّها صيغ أنماطٍ فعلية مستعملة، تغاير في بنائها نظام مثيلاتها، لذا لاتعتبـر أصلاً يحاكى ويقاس عليه، بل يقاس على أمثلة الباب الأخرى لأنّها هي التي اطّردت في الاستعمال.

ب- صيغٌ لغوية مفترضة، يعتد بها كأصلٍ تقاس بعض صـيغ الأنمـاط الفعليـة بالنسبة إليها، لكن بناء الصيغ حسبها مرفوض، فبابها إن وجدت وإن لم توجد قد تحولت صيغه إلى بناءٍ آخر مستعملٍ.

رأينا في هذا المبحث أن فرقاً ملموسـاً بـين الـصيغ المرفوضـة والـصيغ المفترضة، يجب أن يراعى جانبه وأن يلتفت إليه في أثناء التعامل مع المادة اللّغوية، فليس كلّ ما يشار إليه ويتحدث عنه مما يظن أنه أصلٌ تطورت عنه صيغٌ أصـولاً مفترضةً كما أن جميعها ليس أصولاً مرفوضةً، لكن جميعها أصولٌ مهجورةٌ.

2.1.3 استعمال الصيغ المهجورة

على الرغم من الخلط الاصطلاحي والمفاهيمي لدى القدماء والمعاصرين بـين الأصل المرفوض، والأصل المفترض، وهما ما اصطلحت على مفهوميهما بالأصل المهجور، وعلى الرغم من وجود مواقفَ متباينة حولهما، إلا أنّنا لانعدم بناء تصورٍ تنظيمي قواعدي حولهما، يحاول التوفيق بينهما وبين ما استقر رأيهم به علـى أنّـه تطور عنهما، سواء أكان ذلك الأصـل مرفوضـاً أم مفترضـاً، وأصـبحت هـذه التصورات بمثابة مسلّماتٍ قواعدية معروفة، لاتَعدم عالماً او باحثـاً فـي الأنمـاط اللّغوية وصيغها لايؤمن بذلك إيماناً جازماً، وإن وجِدت بعـض الاختلافـات بـين المعاصرين في قضايا التحليل، لاختلاف المناهج والمذاهب اللّغوية التي ينتمون إليها ويوظّفون أصولها وإجراءاتها التحليلية. هذا موضوع مبحثنا دون تجـاوزٍ لأهميـة الاستعمال في توجيه البحث اللّغوي.

ربما كانت أمثلة تصحيح العين في بابي (أفعـل) و(اسـتفعل) نحـو (أغيلـت) و(استحوذ)[1] من أكثر أمثلة الأصل المهجور شهرةً في الاستعمال وفي التحليل، كما أنّه من الممكن وصفها بأم الباب الذي يولَج من خلاله لمناقـشة أي قـضية تتعلّـق بمعاودة الاستعمال حسب الأصل بالنسبة لأي صيغة من صـيغ الأنمـاط الفعليـة المعتلّة، أو لبحث موضوعات التطور اللّغوي وما يعتري صـيغ الأنمـاط الفعليـة المعتلّة من تطوراتٍ في بنيتها، فهما أول ما يطالع الباحث من أمور معاودة الأصل في مصنّفات الصرفيين العرب.

يقول أبو عثمان: "ونظير هذا من الفعل استَحوذَ عليهم الشيطان [2] و(أغيلـت المرأةُ، وأجود، وأطيب) إلا أن هذا يكون فيه الاعتلال. ويجري على قياس البـاب المطّرد إلا في (استَحوذ. وأغيلت) فإنّا لم نسمعهما معتلّتين في اللّغة"[3]. ما حمل أبـا عثمان على هذا القول إلا كون أهم قواعد التصريف العربـي المنظمـة لمـساحة لايستهان بها من جسم اللّغة تنص على أنّه "إن جاءت الياء أو الواو بعد فتحة قُلِبـت ألفاً، لانفتاح ما قبلها في اللّفظ وتحركها في الأصل"[4]. وينظّم هذا الأصل الـصرفي جميع استعمالات النمط الفعلي الثلاثي المعتلّ بالعين يائياً أو واوياً، ومـا يمكـن أن يلحق بها من صيغٍ كصيغة (أفعلَ).

اختلف المحدثون في تحليلهم لواقع الانتقال من الصيغة المهجورة لهذه البنية إلى الصيغة المستعملة، وبعبارات الصرفيين من الصيغة المصححة إلى الصيغة المعتلّة، لكنهم اجتمعوا على شيءٍ واحدٍ هو أنّهم اجتهدوا في وصف الواقـع. ومـن ذلـك ممارسة عبد الحميد عبد الواحد التي يرى فيها وجوب قلب حـرف العلّـة ألفـاً إذا تحرك وكان ما قبله مفتوحاً، لكن "هذه القاعدة مشروطةٌ بقاعدة ثانية تـسبقها مـن

---

1 انظر في ذلك: الشاعر، الأصول اللغوية المرفوضة: تأصيل وتعليل ، 130.

2 المجادلة (19)

3 ابن جني، المنصف: 276/1.

4 ابن عصفور، الممتع في التصريف، 310-311.

شأنها أن تسقط الحركة التي تصحب حرف العلّة، وذلك بغاية إضعاف هذا الأخيـر حتى يكون قابلاً للقلب"[1]. ومثال هذا التصور:

مرحلة الصحة		حذف الحركة		القلب
بيع	>	بيع	>	باع
baya<a	<	bay<a	<	bā<a

وقد كان رائد عبد الحميد في هذا التحليل ما استقر عليه تصور القدماء لحقيقـة مـا حدث لصيغ النمط الفعلي المعتلّ.

ويرى كارل بروكلمان في ذلك ممثلاً مذهباً آخر يقول فيه: إن "التقاء الحركـات من غير الممكن في اللّغات السامية، التقاء حركتين التقاء مباشراً، ولذلك حدث دائماً في السامية الأم، أن تماثلت الحركتان الواحدة مع الأخرى، عندما تلتقيان بعد سقوط الواو أو الياء"[2]. وملخّص ما يتم حسب هذا التصور:

الفعل	مرحلة الصحة	سقوط شبه الحركة	دمج الحركتين القصيرتين
قام	ķawama	ķa ama	ķāma
باع	baya<a	ba a<a	bā<a

ومن هذه الممارسات التحليلية أيضاً ما ورد عند بعض الباحثين مما رأوا فيه أن الأفعال الجوفاء مرت بمراحل تطورٍ عديدة؛ لخّصها عبد الله كناعنـة بـأربع هـي "مرحلة الصحة (مفترضةٌ عند كثيرٍ من الدارسين)، مرحلة ضياع الحركة (اهتـدى إليها ابن جنّي)، مرحلة انكماش الحركـة المزدوجـة، مرحلـة الفـتح الخـالص (التفخيم)"[3]. ومن الأمثلة على هذا التصور:

الفعل	مرحلة الصحة	مرحلة التسكين	مرحلة الانكماش	مرحلة التفخيم
قام	ķawama	ķawma	ķūma	ķāma
باع	baya<a	bay<a	bē<a	bā<a

1 عبد الحميد، بنية الفعل قراءة في التصريف العربي، 57.

2 بروكلمان، فقه اللغة: 42. وانظر في ذلك: برجشتراسر، التطور النحوي: 48.

3 كناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية، 46.

وثمة من يرى مرحلة التفخيم أصلاً بذاتها دون أن تكون هنـاك أيـة مراحـل للتطور، يقول في معرض رده على مدعي وجود الأصل ومراحل التطور: "لسنا مع هذا الافتراض، ولنا في ذلك رأي، مفاده، أن (عاد) يحتـوي فـي أصـل تكوينـه المقطعي على صوتين : سـ عـ عـ + سـ عـ"[1]. وبكلامٍ كثيرٍ ينقض به كـلام باحثين آخرين يملكون أدلّة عليه دون أن يملك هو نفسه دليلاً، وذلك كقولـه: "هـذه الصيغة ذات جذرين، جذر للماضي منها هو صيغة الأمر (عد)، وجذر للمـضارع (يعود) وليس هناك ثمة تحول، وقد نشأ هذا الجذر من إطالة الصائت القصير فـي جذر الماضي، وليس عن أصلٍ مزعومٍ. إن هذه الواو نشأت من إطالـة الـصائت القصير في جذر الماضي لتصبح صائتاً طويلاً في جذر المضارع، وبالتالي ليس من شأنها أن تنقلب، لأنّها خاصةٌ بجذر المضارع، وإن هذه الألف في (عاد) أضيفت من خارجه"[2].

ربما يتوجب علينا الاطمئنان إلى ما ينادي به عدد من الباحثين حول كون صيغة النمط الفعلي المعتلّ بالعين قد مرت بمراحل عديدة قبل أن تـصل إلـى الـصيغة المستعملة في هذا الوقت، وهي الصيغة المفخّمة أو ما يقـال لهـا مرحلـة الفـتح الخالص. أما ما وجدته من أمثلة لصيغ النمط الفعلي الثلاثي المعتلّ بالعين خالفـت ذلك فهي: (طيخ)[3].

هذه الصيغة المستعملة نظراً لتفردها فمن الممكن أن نعدها ركاماً لُغويا، ويشير مصطلح الركام اللّغوي إلى البقايا من الأمثلة اللّغوية والاستعمالات اللّفظية التي لـم تتطور بالطريقة نفسها التي تطورت بها نظائرها، أي أنّها بقيت بمعزلٍ عن التطور محافظةً على الصورة الأصلية لهذا الاستعمال قبل مراحل التطور[4].

---

1 عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، 187. ويقصد بـ ـ سـ ـ عـ ـ عـ ـ + سـ ـ عـ ـ : صـ حـ حـ + صـ حـ.

2 عبد الجليل، علم الصرف الصوتي: 188.

3 ابن منظور، لسان العرب: 4-8.

4 انظر في ذلك عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي: 376 – 377. عبدالتواب، التطـور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 17.

ويرى رمضان عبد التواب في هذه الظاهرة أن "الركام اللّغوي نتّخذه نحن دليلاً على أن الظاهرة اللغوية الجديدة لا تمحو الظاهرة اللّغوية القديمة بين يومٍ وليلة، بل تسير معها جنباً إلى جنبٍ مدةً من الزمن قد تطول وقد تقصر. وهي حين تتغلّب عليها لا تقضي على كل أفرادها قضاء مبرماً، بل يتبقى منها بعض الأمثلة التي تصارع الدهر وتبقى على مر الأزمان"[1]، ويرى فوزي الشايب في ذلك أن الركام اللّغوي "دليلٌ قوي على تلك المرحلة التي كان عليها الأجوف والناقص مصححين في طفولة اللّغة"[2].

وما قيل عن مراحل تطور صيغ النمط الفعلي المعتلّ بالعين، يقال عن تطور صيغ النمط الفعلي المعتلّ باللاّم، كذلك يقال فيما لم يتطور من أمثلة هذه الصيغ ما قيل فيما لم يتطور من صيغ النمط المعتلّ بالعين، وما وجدته من ذلك هو الفعل: (لَصي)[3]. فهذا الاستعمال مما يعد ركاماً لغوياً، ويعتد به كدليلٍ على الطريقة التي جاءت عليها صيغ النمط الفعلي المعتلّ باللاّم في مرحلة من مراحل طفولة اللّغة كما سماها فوزي الشايب.

وقفنا في صفحاتٍ مضت عند قانونٍ صوتي أثّر في صيغ النمط الفعلي المعتلّ، الأجوف منه والناقص، وهذا القانون هو قانون المخالفة الصوتية بين الحركات وأشباهها، والتصور العام لحقيقة هذا القانون هو أنّه امتداد لظاهرة المخالفة الصوتية التي تشكّل صورةً من صور الاقتصاد في الجهد. ويقصد بالمخالفة كما أشرنا فيما مضى "التفريق بين الأمثال والمتقاربات"[4]، كما أشرت إلى أن المقصود بالحركات "الفتحة والضمة والكسرة، سواء أكانت هذه الحركات قصيرةً أم طويلةً، أما شبه الحركة فيعني الواو أو الياء غير المعتلّتين"[5]. ولا تتم المخالفة بين الحركة وشبهها إلا إذا جاءتا في مقطعٍ صوتي واحد متتابعتين، وهو ما استقر اصطلاح الباحثين

1 عبد التواب، التطور اللغوي ولحن العامة، 377.

2 الشايب ، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 437.

3 ابن منظور، لسان العرب: 20-113.

4 الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 389.

5 كناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية: 12.

عليه بالمزدوج الحركي[1]، ويكمن سبب المخالفة بينهما في أن أشباه الحركات (الواو والياء) تمتاز "بانفتاحٍ كبيرٍ يقربها من الحركات"[2].

هذا القانون هو الذي نتجت عنه مراحل تطور الفعل المعتلّ التي وقفنا عنـدها، وهو السبب في تطور صيغ النمط الفعلي المعتلّ المبدوء بالهمزة، أي ما يمثّـل لـه بوزن (أفْعل)، وذلك مثل(أقام)، و(أطاب)، حيث ينص الأصل الصرفي على أنّه "إن جاءت الياء أو الواو بعد فتحة قلبت ألفاً، لانفتاح ما قبلها في اللّفظ وتحركهـا فـي الأصل... فإن كان على غير ذلك من الأوزان – وذلك (أفْعلَ) و(استَفْعلَ) – فإنّـك تنقل الفتحة من حرف العلّة إلى الساكن قبله، وتقلب حرف العلة ألفاً. وذلـك نحـو: أقام واستَقام وأبان واستَبان. الأصل (أقوم) و(استَقْوم) و(أبـين) و(اسـتَبين) فنُقلـت الفتحة من حرف العلّة إلى الساكن قبله، فصار(أقَوم) و(استَقَوم) و(أبين) و(استَبين)، فانفتح ما قبل الواو والياء في اللّفظ، وهما متحركان في الأصل والسكون عـارض، فقَلَبت حرف العلّة ألفاً، لانفتاح ما قبله في اللّفظ وتحركه في الأصل"[3].

وهو البناء الذي يرى فيه ابن عصفورٍ أنّه "وما عدا فعل التعجب لايصح إلا فيما شذّ. والذي شذّ من ذلك: استَنْوقَ الجملَ واستَصوب رأيه –حكاهم ابن مقـسم عـن ثعلب- واستَتْيست الشاةُ واستَروح واستَحوذَ. ولا يحفظ في شيءٍ من ذلك المجـيء على الأصل. وشذّ من (أفْعلَ): أطْيب وأجود وأغْيلت المرأة وأطْولت. قال:

صددتَ فَأطْولْـتَ الـصدود وقلّمـا وِصالٌ علَى طُـول الـصدودِ يـدوم

وقد سمع: أطال وأجاد وأطاب. وأما (أغيلَ) فلا يحفـظ فيـه كافـة النحـويين إلا التصحيح"[4]. وهو كلام سيبويه نفسه الذي قال فيه: "وقد جاءت حروفٌ على الأصل غير معتلّة مما أسكن ما قبله فيما ذكرت لك قبل هذا، شبهوه (بفاعات) إذ كـان مـا قبله ساكناً كما يسكّن ما قبل واو (فَاعلْت)، وليس هذا بمطردٍ كما أن بدل التاء فـي باب أولجت ليس بمطرد، وذلك نحو قولهم: (أجودت وأطْولت واستَحوذَ واسـتَروح

---

1 كناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية:11.

2 الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي:431.

3 ابن عصفور، الممتع في التصريف، 310-311.

4 ابن عصفور، الممتع في التصريف، 311.

وأطْيب وَأخيلت وأغْيلَت وأغْيمتْ واستَغْيل)، فكل هذا فيه اللغة المطّردة إلا أنّا لم نسمعهم قالوا إلاّ: (استروح إليه، وأغْيلت، واستحوذ)، بينوا في هذه الأحرف كما بينوا في (فاعلت) فجعلوها بمنزلتها"[1].

أما التحليل اللّغوي المعاصر المؤمن بمرور هذه الصيغة عبر مراحل تطورية عديدة فيرى أن هذه الصيغة للنّمط الفعلي قد مرت بثلاث مراحل؛ يمثّلها الجدول التالي[2]:

إطالة نواة الفعل	حذف شبه الحركة	مرحلة الصحة	الفعل
>arāħa	>araħa	>arwaħa	أروح
>akāsa	>akasa	>akyasa	أكْيس

حيث حذفت الحركة من المزدوج الحركي الصاعد (wa) بالنسبة للواوي، والمزدوج (ya) بالنسبة لليائي، ثم أطيلت الحركة القصيرة (a). هذه المراحل التطورية امتداد لقانون المخالفة بين الحركات وأشباهها الذي وقفنا عنده فيما مضى، لكنّنا رأينا عدم سريان إجراءاته على الصيغ النمطية كلّها، بل إن كثيراً منها لم تنطبق عليه إجراءاته، وحافظ الاستعمال الفعلي فيه على صورته المشتملة على المزدوج الحركي.

كل ما قيل حول قضايا هذا المبحث يحتاج إلى إعادة نظرٍ، فليس أمر صيغ هذا النمط الفعلي مما جاء مصححاً، يمكن قبول وصفه بالشاذ بسهولة، ذلك أن عدد أمثلة صيغ الأنماط التي جاءت بالتصحيح مما لايمكن أن يطيقه مصطلح الشذوذ، كما أن هذه الظاهرة الاستعمالية لم تكن حكراً على نوعٍ محددٍ من أنواع الأنماط الفعلية المعتلّة، بل شمل ما كان معتلا بالواو أو بالياء.

1 سيبويه، الكتاب: 346/4. وانظر في ذلك: التفتازاني، مسعود بن عمر القاضي(793هـ)، شرح مختصر التصريف العزي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط8، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1997م: 126.

2 انظر في ذلك: كناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية: 58.

بلغ عدد صيغ النمط الفعلي المحافظة على مرحلة التصحيح مما جاءت عينها واواً سبع عشرة صيغةً، أربع عشرة صيغةً جاءت بالاستعمالين الصحيح والمعتلّ، وصيغتان اقتصر استعمالهما على مرحلة التصحيح فقط، وبيان ذلك هو:

الصيغ التي جاءت حسب الأصل وأثّرت فيها عوامل التطور واستعمل نمطها بالصيغتين:

الرقم	الصيغة الأصل	=	الصيغة المتطورة
1.	أروح	=	أراح
2.	أجود	=	أجَاد
3.	أطولَ	=	أطَال
4.	أسود	=	أساد
5.	أثور	=	أثَار
6.	أشْور	=	أشَار
7.	أنور	=	أنَار
8.	أحوشَ	=	أحاشَ
9.	أخوص	=	أخَاص
10.	أروض	=	أراض
11.	أحولَ	=	أحالَ
12.	أعولَ	=	أعالَ
13.	أقولَ	=	أقَالَ
14.	أعوه	=	أعاه[1]

الصيغ التي جاءت حسب الأصل المصحح ولم ترد لها استعمالات بالتطور المعلّ هي:

أعوص أضوط أسوع[2]

1 انظر على التوالي: ابن منظور، لسان العرب، 284/3، 110/4، 110/4، 209/4، 180/5، 106/6، 103/7، 178/8، 298/8، 34/9، 195/13، 513/13، 93/14، 416/17.

2 انظر على التوالي: ابن منظور، لسان العرب، 326/8، 219/9، 34/10.

أما صيغ النمط الفعلي الذي جاء مصححا بالياء فقد بلغ عـدد صـيغه التـي استعملت بالحالتين الصحيحة والمعتلّة عشرة صيغ هي:

الرقم	الصيغة الأصل	=	الصيغة المتطورة
1.	أطيب	=	أطاب
2.	أكيس	=	أكاس
3.	أخيفَ	=	أخَافَ
4.	أضيلَ	=	أضالَ
5.	أغيل	=	أغَالَ
6.	أليلَ	=	ألالَ
7.	أخيم	=	أخَام
8.	أغيم	=	أغَام
9.	أزين	=	أزان
10.	ألين	=	ألان[1]

صيغةٌ وحيدةٌ وردت باستعمالٍ واحدٍ مصححٍ فقط وهي: (أعيس)[2]، حيث لـم تتطور إلة مرحلة التفخيم أو الإعلال.

يحمل هذا الوضع كثيراً من تصورات علماء العربية فيما يتعلّق بـصيغ هـذا النمط على أن تثار حولها شكوك عديدةٌ، فليس صحيحاً ما تنادوه بـأعلى أصـواتهم حول ندرة هذه الصيغ، بل إن بعضهم كان ينص علـى عـدم ورود سـوى مثـالٍ أومثالين لذلك، كقوله: "إلاّ في (استَحوذَ. وأَغْيلَت) فإنّا لم نسمعهما معتلّتين في اللّغة، ورب حرف هكذا، فاحفظ ما جاء من هذا ولاتقسه، فإن مجرى بابه علـى خـلاف ذلك"[3]، وقد كشف البحث عن أن هذا المظهر الاستعمالي يـشكّل ظـاهرةً تداوليـةً لايستهان بها، ولا تعالج بإنكار وقوعها وحدوثها.

---

1 انظر على التوالي: ابـن منظـور، لـسان العـرب، 110/4، 85/8، 452/10، 422/13، 25/14، 130/14، 84/15، 343/15، 62/17، 280/17.

2 ابن منظور، لسان العرب، 31/8.

3 ابن جني، المنصف: 276/1.

ثم إن هذا الوضع يدلّ صراحةً على أن قوانين التطور اللّغوي قد لا تطّرد في بعض الحالات فتشمل صيغ الأنماط جميعها، وقد لاتغطي مساحاتها ومساحات الأصول المبنية عليها إلا فضاءاتٍ محدودة من فضاءات الاستعمال لكلّ نمطٍ من أنماط اللّغة.

نستطيع بعد هذا العرض اقتراح دوافع كثيرة أدت إلى تشكّل الوضع على هذه الحالة، أي قيام الصيغة الأصلية بإزاء مقام الصيغة المتطورة، لكن هذه الدوافع جميعها ناتجةٌ عن تداولية اللّغة وما تمنحه لأبنائها من مساحات حرية استعمالية واسعة، تجعل كلّ أصلٍ وصفي موضع نظرٍ، وكلّ قاعدة في دائرة النقض. ومن تلك الدوافع سير التطور اللّغوي في مرحلة من مراحل الاستعمال اللّغوي باتّجاهٍ عكسي، تعود فيه الصيغ المتطورة إلى الأصل المقترح لنشأتها عنه. ومنها القياس الخاطئ.

أما عن سير التطور اللّغوي باتجاهٍ عكسي يخالف واقع الباب بالنسبة للنّمط فهو أمر وارد في الاستعمال اللّغوي، مشفوعاً بأدوات تداولية؛ تقول ريم المعايطة: "على الرغم من صعوبة الحركات المزدوجة، ومحاولة التخلص منها، فقد وردت في كتب لحن العامة أمثلةٌ ظهر فيها تكون هذه الحركات المزدوجة، وربما فسر ما حدث في معظمها على أنّه من باب التوهم والمبالغة في التصويب، ومن هذه الأمثلة (حميض) بدل (حماض) ويفسر التطور العكسي على النحو التالي:

الفتح	<	**الإمالة**	<	**التوهم**
حماض	<	حميض	<	حميض
ħummāđun	<	ħummēđun	<	ħummayđun

حيث توهموا أن الفتحة الطويلة (ā) متطورةٌ عن كسرة طويلة ممالة متطورة هي الأخرى بدورها؛ توهماً، عن الحركة المزدوجة اليائية الهابطة (ay)، فأعادوها إلى الأصل المتوهم"[1]. والمبالغة في التصويب "اصطلاح اتّخذ لدى العلماء، للصيغ التي تنتج بسبب الحرص الشديد، على محاكاة اللّغة الأدبية ممن لايجيدها"[2].

---

1 المعايطة، براجماتية اللغة ودورها في تشكيل الكلمة، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008م: 75.

2 عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه،115.

لا أذهب مذهبها في ذلك، بل أرى أن الأسلم فيما يتعلّق بالمثال الذي أوردته وفيما يتعلّق بالصيغ التي أبحثُ مظاهر تطورها الاستعمالية هو نقض التطور إلى تطور جديدٍ، كانت المرحلة الاستعمالية الاخيرة فيه هي الصيغة الأصلية التي غودرت في مرحلة متأخّرة من مراحل الاستعمال اللّغوي، ولبيان ذلك نقف عند هذا المثال:

الصيغة المستعملة قياسيا > مرحلة الإمالة الانتقالية > الأصل المعاود استعماله

حماض > حميض > حميض

ħummayđun < ħummēđun < ħummāđun

والوضع نفسه قد يكون ما حدث لما نناقشه من حالة وصلت صيغة النمط الفعلي الرباعي المعتلّة عينه إليها، فربما يكون قد تطور باتّجاه عكسي كما حدث للصيغة التي وقفنا عندها قبل قليل، أي أنّه انتقل من مرحلة الفتح الخالص إلى مرحلة التصحيح، ومن حالة التخلص من المزدوج الحركي إلى حالة يعود فيها هذا المزدوج، وقد يكون تطوره بهذه الحالة قد تم على النحو التالي:

الصيغة المستعملة قياسيا > مرحلة الإمالة الانتقالية > الأصل المعاود استعماله

$^{>}$akyasa < $^{>}$akēsa < $^{>}$akāsa

أكاس > أكِيس > أكْيس

ولافتراض مرحلة الإمالة ما يؤيدها، فقد "أمال حمزة والكسائي كلّ ألفٍ منقلبة عن ياءٍ حيث وقعت في القرآن سواء كانت في اسمٍ أو فعلٍ"[1]. وجاء في البحر المحيط: "الفعل الثلاثي الذي انقلاب عين فعله ألفاً في الماضي إذا بني للمفعول أُخلص كسر أوله وسكنت عينه ياء في لغة قريش ومجاوريهم من بني كنانة، وضم أولها عند كثيرٍ من قيسٍ وعقيلٍ ومن جاورهم، وعامة بني أسد، وبهذه اللّغة قرأ الكسائي وهشام في (قِيل) و(غِيض) و(جِيل) و(سِيء) و(سِيئت) و(جِيء) و(سِيق)"[2]. ثم ألحقت الصيغة المصححة بالواو طرداً للباب على وتيرة واحدة.

---

1 الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 140.

2 الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: 191/1.

يمكننا أيضاً أن نفترض في تفسير هذه الحالة وقوع القياس الخاطئ، ويشير هذا المصطلح إلى "الميل العارض – الذي لايمكن التنبؤ بحدوثه- من كلمة أو صـيغة، إلى الخروج عن مدارها الطبيعي، في التطور والدخول في طبيعة كلمة أو صـيغة أخرى، لوجود مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما"[1]. وربما كان علماء العربيـة قـد أدركوا ذلك حين أشار ابن عصفور إلى احتمال وقوعه فسارع إلى إنكـاره يقـول: "وما عدا فعل التعجب لايصح إلا فيما شذّ"[2].

ثمة تشابه بين صيغة نمط فعل التعجب (أفعل) وصيغة النمط الفعلي المعـاود استعمال صيغته الأصلية المعتلّة عينه، ذلك أن صيغ التعجب وصـيغ التفـضيل إذا اشتقّت مما اعتلّت عينه صححت في صيغة (أفعل) للتفضيل والتعجب، بمعنى أنّهـا تحافظ على المزدوج الحركي، قال أبو عثمان: "وفعل التعجب مشبه بالأسماء نحـو: ما أقولَه للحقّ، وما أبيعه، وما أصونه لنفسه"[3]. فلا يستبعد بعد ذلك أن هذه الصيغة لنمطي التعجب والتفضيل قد أثّرت على الصيغ الفعلية المشابهة لهـا فـي البـاب، فأباحت لمستعملي اللّغة توظيف خصائص هذه الصيغة وقياس أصـولها علـى مـا يشبهها شكلاً ويفارقه في النمط والمعنى والأصول التي تجب مراعاتها كمـا نـص علماء اللّغة عليها. فقد وظّف القياس بطريقة خاطئة في هذه الحالـة إن كـان هـو السبب الحقيقي.

أرى في نهاية هذا العرض أن لوجود الهمزة في بداية هذا النمط الفعلـي أثـراً على مجيء بعض صيغه بتصحيح حرف العلّة أي بالإبقاء على المزدوج الحركـي، فنحن ندرك تماماً أن الباعث على انتقال صيغ هذا النمط الفعلي من مرحلة الـصحة إلى مرحلة الإعلال هو توجه الاستعمال اللّغوي نحو التخلّص من المزدوج الحركي، ذلك أن "الإنسان في نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التي لاتحتاج إلى جهـدٍ عضلي، فيبدِل مع الأيام بالأصوات الصعبة في لغته نظائرها السهلة"[4].

---

1 ماريو باي، أسس علم اللغة:141.

2 ابن عصفور، الممتع في التصريف: 311.

3 ابن جني، المنصف، 1-315.

4 أنيس، الأصوات اللغوية، 211.

والهمزة بإجماع علماء اللّغة العربية وباحثيها "أصعب إخراجاً من غيرها من الحروف، فينبغي لإخراجها تغليق فِمِ الحنجرة، وهو مفتوح في غيرها، فينقطع الزفير المتواصل الخروج أثناء الكلام"[1]، وتتطلّب هذه الصعوبة بذل جهدٍ كبيرٍ في أثناء النطق، كما أن وجودها في أي مقطعٍ ضمن أي صيغة استعمالية يجعل هذا المقطع أكثر مقاطع البنية صعوبةً في النطق.

ثم إن كون الانفجارية سمةٌ من سمات نطق الهمزة، يجعل ميل البنية نحو قبول الأصوات المركّبة (المزدوجات الحركية) أمراً مقبولاً مستساغاً، فالبنى المقطعية للأنماط تقبل الانتقال من الصعب إلى السهل دون مراعاة كون هذا السهل الذي تنتقل إليه صعباً في الأصل أم لا. وذلك كصيغ الأنماط المعتلّة الآخر في حال إسنادها إلى ضمائر المتكلم مثل:

ألْقَى > ألْقَيْتُ

<alķaytu > <alķā

ثم إنّه في "المقاطع المغلقة لاتتحمل اللّغات السامية أصلاً، إلا الحركات القصيرة، فإذا جاء في بناء الصيغة حركةٌ طويلةٌ في مقطعٍ مغلقٍ فإنّها تقصر"[2]، وهو ما يجعل كون المقطع الطويل المفتوح في وسط البنية المقطعية للصيغة مشابهاً للمقطع المغلق، فأول ما يواجهه في المقطع الذي يليه صوتٌ صامتٌ، فيكونان معا كمقطع طويلٍ مغلقٍ.

أغْيَلَتْ > أَغَالَت

<a ğā lat < <ağ ya lat

---

1 برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، 42.

2 بروكلمان، فقه اللغات السامية، 43.

2.3 الاتّجاهات العامة لاستعمال النمط الفعلي المعتلّ

قد يكون أمر ادعاء وجود اتّجاهاتٍ عامة لاستعمال نمطٍ فعلي بصيغه في حالاتها كلّها غريباً، لكن ذلك مشفوع بأن تكون الاتّجاهات المسجلة خاصةً بالسمة المميزة لمفردات هذا الباب، فإذا كان الحديث عن أنماط الفعل المعتلّ بصيغه المختلفة، فيجب أن تكون الاتّجاهات المسجلة متعلقةً بصوت اللّين أو العلّة، ذلك القسط المشترك بين أنماط هذا الفعل، وبذا تكون محاولة تسجيل اتّجاهاتٍ عامة للاستعمال مقبولاً.

ليس في هذا التصرف توجه نحو استبدال قواعد باتّجاهات، أو محاولة تقعيدٍ جديدة، بل تأكيد على حقيقة التداول اللّغوي وأثره في صيغ النمط الفعلي المعتلّ، لأنّنا سنناقش التباين بين الاستعمال والقاعدة في هذا المبحث كثيراً، بل سيبطل عدد من التصورات التطورية التي قدمها المحدثون في أثناء معالجاتهم لأنماط الفعل المعتلّ وسماتها التطورية المعتد بها.

إن الوقوف عند الاتّجاهات العامة لاستعمال النمط الفعلي المعتلّ سيكشف عن خاصية تداولية استعمالية هامة، وهي جنوح الاستعمال نحو تحدد الطريقة التعاملية، وفي ذلك خدمةٌ لمعايير الصواب الاجتماعي، إذ إن المتكلّمين يبحثون عن طرائق الاستعمال التي تجنّبهم الوقوع في الخطأ وتعرضهم للنّقد، وليس هنالك من عاملٍ يساعدهم على ذلك كوجود اتّجاهاتٍ استعمالية عامة، كما أنّها تجنّب المتكلّمين أخطار تعدد الطرق الاستعمالية، وتكفيهم مؤونة الخلط الذي يقعون فيه في أثناء تداول اللّغة واستعمالها، وبذا تتحقّق مقاصد اللّغة بغاياتها المختلفة، من تحقيقٍ للتّواصل، إلى مراعاة لمعايير الصواب الاجتماعي، إلى السهولة عبر تقلّص مسالك الانتقال من صيغة لأخرى، بل توحد الصيغة في النمط الثلاثي.

سنقف في هذا المبحث عند قضيتين، أولاهما هي قضية الفتح الخالص، وذلك في النمط الفعلي الماضي والنمط الفعلي المضارع، والقضية الثانية هي التوجه نحو إغلاق المقطع الصوتي، ويبدو للوهلة الأولى التضارب بينهما، وهو إن لم يكن دقيقاً بهذه الصورة إلا أنّه دليلٌ على اعتباطية الاستعمال ومدى الحرية الكبيرة الذي يمنحه للمتكلّمين.

1.2.3 الفتح الخالص

أقصد بمصطلح (الفتح الخالص) ما استعمله الباحثون المعاصرون فـي الدلالـة على ما اصطلح القدماء عليه بمصطلح (الإعلال)، وثمة من أشار إلى هذا المظهـر الاستعمالي من المحدثين بمصطلح (التفخيم). ومهما كان المصطلح فالمفهوم واحـد، حيث يشير إلى جنوح الصيغ المعتلّة نحو استبدال أصوات اللّين بالألف في حـالاتٍ محدودة حسب ما أشاروا إليه، لكنّني أتناوله في هذا المبحث باعتباره اتّجاهاً عامـاً لاستعمال وتداول أنماط الفعل المعتلّ كلّها.

إن الانطلاق من هذا التصور يتوجب سير التناول في مسالك عديـدة، يتنـاول أولها حقيقة الفتح الخالص كحالة صوتية يجنح المتكلّم إليها مدفوعاً بأسباب متنوعة. ثم يقف عند موقف القدماء منه، وما أوجبوا له من صيغ الأنماط. ويناقش بعد ذلـك اعتداد المحدثين به كمظهرٍ تطوري لبعض صيغ أنماط الفعـل المعتـلّ. ويعـرض أخيراً ما توصلْت إليه من حالاتٍ تصلح للتّعميم، وتصلح لأن تسجل كاتجـاهٍ عـام لاستعمال مفردات بابٍ بأكمله.

ينص ماريو باي على أن "أصوات العلّة (vowel sounds) تنتج بحد أقـصى من الاستمرار والإسماع، وبحد أدنى من التوتّر والاحتكاك"[1]، وذلك أنّه "عند إنتـاج أصوات العلّة ينفتح الفراغ الفموي بوجهٍ عام، ويكون حراً من العقبات بالقياس إليـه عند إنتاج الأصوات الساكنة"[2]، وثمة اقتناع لدى علماء العربية فيما يتعلّق بالمتكلّمين بأن "الياء والواو أثقل عليهم من الألف"[3]، وأن الألف "أخفّ عليهم. ألا تراهم يفرون إليها في مثنى ونحوه ولا يحذفونها في وقف"[4].

لذا لايستغرب أن تكون الألف "بدلاً من الياء و الواو إذا كانتا لامين في (رمى) و(غَزا) ونحوهما، وإذا كانتا عينين في (قال) و(باع)، و(العابِ) و(الماءِ) ونحوهن، وإذا كانت الواو فاء في (ياجل) ونحوه. والتنوين في النصب تكون بدلاً منـه فـي

1 ماريو باي، أسس علم اللغة: 78.

2 المرجع نفسه: 79.

3 سيبويه، الكتاب: 167/4.

4 المصدر نفسه.

الوقف والنون الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحاً؛ نحو: رأيت زيداً، واضربا"[1]، فصوت الألف أو الفتح الخالص صوتٌ مرغوب فيه لدى الناطقين بالضاد، فكثر في كلامهم، وتحول إليه من حالاتٍ لغوية عديدة.

أما تصور القدماء لحالة الفتح الخالص فقد لخّصها أبو عثمان المـازني بقولـه: "والألف لاتكون أصلا أبداً، إنّما هي زائدةٌ أو بدلٌ، مما هو مـن نفـس الحـرف. ولاتكون أصلاً البتّة في الأسماء ولا في الأفعال. فأما في الحـروف التـي جـاءت لمعنى فهي أصلٌ فيهن"[2]، وأكّد ابن عصفورٍ ذلك وزاد في بيانه بقوله: إن "الألف لا تكون أبداً أصلاً. بل تكون زائدةً، أو منقلبةً عن ياءٍ أو واو – فمثال الزائـدة ألـف (ضارب) لأنّه من الضرب. ومثال المنقلبة عن الياء ألف (رمى) لأنّه من الرمـي. ومثال المنقلبة عن الواو ألف (غزا) لأنّه من الغزو – إلاّ فيما يدخله التصريف، نحو الحروف، والأسماء المتوغّلة في البناء، فإنّه ينبغي أن يقضى علـى الألـف بأنّهـا أصليةٌ. إذ لا دليل على وجودها زائدةً، ولا يعلم لها أصلٌ في الياء ولا فـي الـواو، فيقضى على الألف بأنّها منقلبةٌ عن ذلك الأصل. ومما يبين ذلك وجود (مـا) و(لا) وأمثالهما، في كلامهم"[3].

فالألف اللّينة أو ألف المد حالةٌ تطوريةٌ ناتجةٌ عن مراحل انتقاليـة أو تطوريـة سابقة، لم تكن ضمن البنية التركيبية للأنماط قبلها، واستقرت في بنية الـنمط الـذي جاءت فيه بالإضافة كزائدة إلى تركيبته الصوتية، أو بالتحول عن أصـلٍ مهجـورٍ بسبب عوامل تطورية، وهذا هو ما أدركه علماء العربية القدماء، وهو مـا انطلـق المحدثون منه في كثيرٍ من تحليلاتهم، بخاصة أن لهذا التصور ما يدعمه من صـيغ الأنماط التي تؤكّد حدوث ذلك ووقوعه.

كما أن نص ابن عصفورٍ يشير إلى الأنماط التي وجب لصيغها أن تكون الألف نهاية مراحلها التطورية، وهي صيغ النمط الفعلي المعتلّ آخره، يستوي في ذلك مـا كان أصل لامه الواو أو الياء، ويضيف ابن جني إلى ذلك صيغ النمط الفعلي المعتلّ

1 سيبويه، الكتاب: 238/4.

2 ابن جني، المنصف: 118/1.

3 ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: 186.

وسطه بقوله: "إنّما قال أبو عثمان: إن الألف لاتكون أصلاً في الأسـماء. ولا فـي الأفعال، وإنّما تكون زائدةً أو بدلاً لأنّه استقرى جميع الأسماء والأفعال أو جمهورها فلم يجد الألف فيها إلاّ كذلك. فقضى لها بهذا الحكم"[1].

أما المحدثون فقد اعتد أغلبهم بهذه الحالة الاستعمالية كمظهـرٍ تطـوري طـال بعض صيغ أنماط الفعل المعتلّ، وأكرر ما أشرت إليه في فصلٍ سابقٍ من تصورهم لحقيقة ما حدث، وإجماعهم على أن صيغ النمط الفعلي المفتوحة عينه مرت بـأربع مراحل هي:[2]

5. مرحلة الصحة، وهي المرحلة التي كانت هذه الأفعال تنطق فيها كما ينطـق الفعل الصحيح، (أتَـي ataya[>] ، دعـو da<awa ، بيـع baya<a ، قَـوم ķawama).
6. مرحلة ضياع الحركة، وقد تم فيها الاستغناء عن الحركة القصيرة بعد شـبه الحركة بسبب توالي المقاطع المفتوحة أو بسبب رغبة اللّغة في التخلص من الحركات المزدوجة الصاعدة (أتَي atay[>] ، دعـو da<aw ، بيـع bay<a ، قَوم ķawma).
7. مرحلة انكماش الحركة المزدوجة الهابطة، ذلك أن تشكّل مـزدوجٍ حركـي هابطٍ بسبب التسكين يؤدي إلى صعوبة تحاول اللّغة التخلّص منها، وذلك عبر انكماش هذه الحركات المزدوجة إلى حركاتٍ ممالة، وهو على النحو التالي: ē < ay ، ō < aw.
8. مرحلة الفتح الخالص أو التفخيم، وفيها انتقلـت مرحلـة انكمـاش الحركـة المزدوجة من الإمالة إلى الفتح الخالص، (أتَـى atā[>]، جنَـى ganā، بـاع ba<a، قَام ķama).

1 ابن جني، المنصف: 118/1.

2 انظر للنّاقص في: رمضان عبد التـواب، التطـور اللغـوي ولحـن العامـة 374 – 375. الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: 440 – 444 . وللأجوف في: كناعنـة، أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية: 46-49.

ما أريد الوقوف عنده بعد هذه المقدمات هو مظهر تطوري تراكبي، انتهى بصيغ النمط التي تعرضت له إلى مرحلة الفتح الخالص، وهذه الصيغ هي صـيغ الـنمط المضارع التي انتهت بها الحال إلى أن تُستعمل بالفتح الخالص وهي صـيغ الـنمط الفعلي المضارع مما اعتلّت عينه.

ينص الأصل الصرفي على أن صيغ النمط الفعلي المضارع مما اعتلّت عينـه "على ثلاثة أنواع؛ نوع يعلّ بالقلب وحده وذلك مضارع (انْفَعل وافْتَعل) نحو: (انْقَاد ينْقَاد، واخْتَار يخْتَار). ونوع يعلّ بالنقل وحده، وهو مضارع الثلاثي من غير بـاب عَلِم نحو: (قَالَ يقُولُ، وباع يبِيع)، نقلت حركة المعتلّ إلى الساكن الصحيح. واليائي من صيغتي (أفْعل واستَفْعل) نحو (أبان يبِين، واستَبان يستَبِين). ونوع يعـلّ بالنقـل والقلب معاً، وهو مضارع الثلاثي من باب عَلِم نحو: (خَـافَ يخَـافُ)، والأصـل (يخْوفُ)، نُقِلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قلبت ألفاً، و(هاب يهاب) والاصل (يهيب)"[1].

هذا الكلام إعادة بناءٍ لتصور القدماء حول ماهية الانتقال من صيغ النمط الفعلي الماضي المعتلّة عينه إلى صيغ النمط الفعلي المضارع، وما عثرت عليه من أمثلـة أستطيع اقتراح تعرضها لتراكبٍ تطوري من هذه الأنواع الثلاثة هو النوع الثـاني، أي (الثلاثي من غير باب عَلِم)، ورأينا أن الأصل الصرفي ينص على تعرض هذه الصيغة لمراحل تطورية تم نقل الحركة فيها من حرف العلّة إلى الحرف الـصحيح قبله، أما الحالة الجديدة فهي أن تأتي بالفتح الخالص مخالفةً لأصول القيـاس التـي تقضي بأن تأتي بالواو أو بالياء، والأمثلة التي عثرت عليها هي:

الصيغة القياسية		**الصيغة المتأثّرة**
تَثُوج	=	تثَاج
يدود	=	يداد
يروح	=	يراح
يفِيح	=	يفاح

---

1 عضيمة، المغنى في تصريف الأفعال: 216

يصيد	=	يصاد
عار	=	يعار
تَغُور	=	تغار
يسوس	=	يساس
يشُوس	=	يشاس
عاص	=	يعاص
يشيع	=	يثاع
يطُوع	=	يطاع
يكيع	=	يكاع
يلوع	=	يلاع
يهوع	=	يهاع
يزوف	=	يزافُ
يسوفُ	=	يسافُ
يهيفُ	=	يهافُ
يشوك	=	يشاك
تحول	=	تحالُ
يخُول	=	يخَال
يمولُ	=	يمالُ
ييجلُ	=	ياجلُ
يدوم	=	يدام
تَموه	=	تماه
يمحوه	=	يمحاه
ألحوه	=	ألحاه[1]

1 انظر على التوالي: ابن منظور، لسان العرب، 46/3، 146/4، 283/3، 385/3، 248/4، 290/6، 339/6، 413/7، 421/7، 26/8، 390/9، 111/10، 192/10، 204/10،

وقد ذكر سليمان فياض عدداً كبيراً آخر من هذه الأمثلة التي جاءت صيغ النمط الفعلي المضارع فيها بالفتح الخالص[1].

نص الصرفيون على أن مرحلة تفخيم حرف العلّة ومجيئه بالفتح الخالص نتيجةٌ لمراحل تطورية خاصة بنمطٍ معينٍ من أنماط الفعل المعتلّ، وهو النمط المعتلّ من باب (عِلم)، يقول أبو عثمان: "وأما (يفعلُ) من (خِفتُ، وهِبتُ) فإنك تقول فيه (يخَاف، ويهاب) لأن (فعِل) يلزمه (يفْعل) وإنما خالفتا (يبيع، ويزيد) لأنّهما لم تعتلاّ محولتين؛ إنّما اعتلّتا من بنائهما الذي هو لهما في الأصل، وكذلك اعتلّتا في (يفْعلُ) من بنائهما الذي هو لهما في الأصل"[2]، ويفسر ابن جني هذا التصور بقوله: "ألا ترى أن أصل (يقُول، ويبيع: يقْول ويبيع) وأصل (يخَافُ، ويهاب: يخوف ويهيب) وأصل (يطُول: يطْول) وهذه الصيغ لاتوجب إعلالاً، لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح.

ولكن لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها إنّما هو (قَوم، وبيع، وخَوف وهيِب، وطَول) اعتلّت العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن فَسلِبن ما فيهن من الحركات هرباً من جمع المتجانسات فقلبن ألفاتٍ لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن.

فلما جاء المضارع أعلّوه إتباعاً للماضي لئلاّ يكون أحدهما صحيحاً والآخر معتلا، فنقلو الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما وأسكنوهما فصار (يقُول، ويبيع، ويطُولُ).

فأما (يخَافُ، ويهاب) فأصلهما (يخوف ويهيب) فأرادوا الإعلال فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء فصارا في التقدير (يخوف، ويهيب) ثم قلبوا الواو والياء ألفين

256/10، 42/11، 65/11، 267/11، 339/12، 202/13، 237/13، 158/14، 103/15، 441/17، 139/20، 107/20.

1 فياض، الأفعال العربية الشاذة، 22-24.

2 ابن جني، المنصف: 246/1.

لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن؛ ولأنّهما قد اعتلّتا ضرورةً في (خَافَ، وهاب)، هذا هو الذي عليه حذاق أهل التصريف"[1].

ويكون واقع التغير الذي أصاب بنية النمط الفعلي المضارع كالتالي:

صيغ النمط الماضي المستعملة		**صيغ النمط المضارع المشتقة منها**	
ثَاج	ṯāğa	يثَاج	yaṯāğu
كاع	kā>a	يكاع	yakā>u

فالتغيير الذي لحق ببنية صيغة النمط المضارع هو إضافة سابقةِ المضارعة مشكّلةً مقطعاً صوتياً قصيراً.

تؤدي هذه الحالة إلى اختلاط أنماط الصيغ بعضها ببعض، فلا يستبين بعد ذلك ما كان أصل ماضيه مفتوح العين مما كان مكسورها، فاختارت اللّغة مسلكاً للتّفريق بينها عبر استبدال الصائت المفتوح بشبه حركة يتم أخذها من المصدر المستعمل، فما جاء مصدره من هذه الأفعال مستعملاً بالواو ترد صيغ النمط المضارع له بالواو، وما كان مصدره من هذه الأفعال مستعملاً بالياء ترد صيغ النمط المضارع له بالياء، أما صيغ النمط الفعلي المضارع المحافظة على مرحلة التفخيم إما أن يكون التفخيم قد عاد إليها بعد مراحل تطورٍ صوتية أخرى، أو أصبحت دالّة على الفعل المبني للمفعول، ولتمثيل ذلك:

ثَاج	ṯāğa	يثَاج	yaṯāğu	يثْوج	yaṯwuğu
كاع	kā>a	يكاع	yakā>u	يكْيع	yakya>u

ولما كانت صيغ النمط المضارع مشتملةً على مزدوجاتٍ حركية، آثرت اللّغة التخلص منها، "فقد تشكّل في النوع الأول الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) في مضارعه، وهي حركةٌ مستثقلةٌ مالت اللّغة إلى التخلّص منها في هذا النمط وما يشابهه، وقد حذفت الواو في سبيل هذا، وبقيت نواة المقطع وهي الضمة، والحركة في نظام اللّغة العربية غير قادرة على الوقوف مستقلّة في مقطعٍ واحدٍ، ولهذا فبعد أن عوضت اللّغة المحذوف عن طريق إطالتها، أعادت ترتيب مقاطع الفعل

1 ابن جني، المنصف: 1/247-248.

المضارع"[1]، فقد وقع للصيغة مراحل تطوريةٌ عديدةٌ بدأت بالتخلّص من شبه الحركة ثم تطويل نواة المقطع، وإعادة ترتيب مقاطع الصيغة في النهاية، ولتمثيل ذلك:

yaṯūğu < yaṯ ūğu < yaṯwuğu

تسري تفاصيل التصور نفسها على الصيغ الفعلية المعتلّة بالياء، وإن كان شكل المزدوج الحركي مختلفا (yi)، فإن الاستعمال اللّغوي قد مارس عليه إجراءاته التي مارسها على المزدوج الحركي (wu)، ومثال ذلك:

yakī˃u < yak ī˃u < yakya˃u

وبعد، مرت صيغ النمط الفعلي المضارع مما كانت عينه معتلّةً بمراحل تطورية عديدة حتّى وصلت إلى صورتها الحالية مميزةً بين الواو والياء، فقد كانت الصيغ جميعها بالفتح الخالص (يقال، يباع، يثاج، يكاع)، ثم رغب الاستعمال في التفريق بين صيغ المضارع المفتوحة عينها في الماضي عما هي مكسورةٌ فيه، فلجأت إلى استبدال الصائت الطويل بشبه حركة تأخذه من مصدر الفعل، لكن هذا التصرف الاستعمالي أدى إلى تشكّل مزدوجٍ حركي رغبت اللّغة في التخلص منه في مرحلة من مراحل تطورها، فخلُصت الصيغ بعد ذلك إما إلى اعتلالٍ خالصٍ بالواو، وإما إلى اعتلالٍ خالصٍ بالياء.

لقد وقفنا في فصلٍ ماضٍ عند تعدد الصيغ الاستعمالية، ورأينا أن التعدد في مظهره الأكبر وقع بين الصيغ المفتوحة عينها وغيرها من الصيغ الاختيارية الاستعمالية، حيث وقع بين صيغ النمط الماضي المفتوحة عينه (فَعَلَ) و(فَعُلَ) و(فَعِلَ)، ثم الاختيارية الاستعمالية بين صيغتي (فَعَلَ) و(فَعِلَ) أي المفتوحة عينها والمكسورة، ثم الاختيارية الاستعمالية بين صيغتي (فَعَلَ) و(فَعُلَ)، أي المفتوحة عينها والمضمومة. بمعنى أن الفتح هو المرحلة المرنُو إليها من مراحل الاستعمال اللّغوي، وربما ما بقيت الصيغ غير المفتوحة لولا قوتها في الاستعمال، ولولا أنّها محفوظةٌ في نصوصٍ كُتِب الخلود لها، وللتّذكير بهذا المظهر الاستعمالي الذي نعتد به كمؤشرٍ تطوري نقف عند هذه الأمثلة:

---

1 كناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية: 61.

سود = ساد

أري = أرى

بذُو = بذَا[1]

ربما أستطيع اقتراح عمل قانونٍ من قوانين التطور اللّغوي فعله في هذا المظهر الاستعمالي التطوري، وأقصد طرد الباب على وتيرة واحدة "والمراد بطـرد البـاب على وتيرة واحدة عند النحاة هو تعميم حكمٍ ثبت في بعض أفراد الباب لعلّـة علـى سائر الباب مع انتفاء العلّة التي ثبت بها الحكم ليكون الباب كلّه على طريقة واحـدة ولا يختلف"[2].

فإذا كان التطور قد طال صيغ النمط الفعلي الماضي المفتوحة عينها فلم لانقترح سريان إجراءاته على بقية صيغ أنماط الفعل المعتلّ الأخرى، ماضمت عينها منهـا وما كسرت، وقد ثبت لدينا فيما مضى ميل صيغ الأنماط غير المفتوحة عينها إلـى التطور نحو الفتح الخالص عبر الازدواجية الصيغية، كما قدمت تـصوراً حاولـت الكشف فيه عن مراحل هذا التطور[3].

كما أن إجراءات قانون طرد الباب على وتيرة واحدة تسري على هذا المظهـر الاستعمالي التطوري، إذ يعمم حكم التفخيم أو الفتح الخالص الذي تم لصيغ الـنمط الفعلي مفتوح العين بسبب فتح عينه على صيغ النمط الفعلي الأخرى مما لـم تكـن عينه مفتوحةً أصلاً ليكون باب الفعل الثلاثي المعتلّ بالفتح كلّه، ويدعم هذا المـذهب كون الفتح أو التفخيم مرحلةً لغويةً محببةً مرغوباً فيها من قبل المتكلّمين.

2.2.3 إغلاق المقاطع

سوف أسجل في هذا المبحث اتّجاهاً استعمالياً تطورياً آخر، يختص بصيغ النمط الفعلي المعتلّ، ويكاد هذا الاتّجاه يقف مقابلاً للاتّجاه الذي سبقه، ذلك الذي تم الميـل

---

1 انظر على التوالي: ابن منظور، لسان العرب: 209/4، 31/18، 69/14.

2 القرشي، محمد بن حماد، طرد الباب على وتيرة واحدة، مجلة جامعة أم القـرى، عـدد25، مجلد15، مكة المكرمة، 2002م: 757.

3 انظر صفحة (49) من هذه الدراسة.

فيه نحو فتح المقاطع فتحاً مطلقاً غير مشوبٍ بأي إغلاقٍ، لكن ماهيـة الاسـتعمال اللّغوي وحقيقة تطور صيغ أنماطه تتم بآلية اعتباطية لاتراعي الميل في اتّجاهٍ معينٍ في مرحلة من المراحل تتّخذها طريقةً ونبراساً لا تتجاوزه، بل إن بعـض مظـاهر التطور يلغي بعضها الآخر، ثم إن ما سيتكشّف لنا في نهاية هذا الفـصل أن واقـع البراجماتية الاستعمالية في حقيقتها براجماتية في قوانين التطـور، تـسير دون أن يستطيع نظام لم شتاتها أو ترتيب أنساقها.

اتّخذ إغلاق المقاطع المفتوحة مسلكاً تطوريا عبر إقحام همـزة تمنـع المقطـع الصوتي انفتاحه، وعملية إقحام الهمزة تؤدي إلى نشأة "تلك الهمزة التـي لاتكـون موجودةً في البنى العميقة لبعض الأنماط التي وصلت إلينا مهمـوزةً فـي بعـض الاستعمالات اللّغوية، على الرغم من خلو بناها العميقة (الأصل) من وجود همـزة، وهذا يعني أن البنية السطحية ستكون مهموزةً أحياناً، وغير مهمـوزة فـي أحيـانٍ أخرى، كما هو في الاصل أو في البنية السطحية القياسية"[1].

أذهب مذهب أستاذي في ذلك، وأرى أن هذا المسلك التطوري كما يبعث علـى نشأة ازدواجية صيغية، فإنّه يفتح المجال أمام هذه الصيغ المتعددة لأن تكـون كـلّ واحدة منها أماً لبابٍ معجمي كاملٍ، ينسى في أثناء الاستعمال الأصـلُ الـذي تـم التطور عنه، قال أبو زيد: "حلأت الأديم أحلأُ حلأً إذا أخرجت تحلِئَه، والتحلِئُ القشر الذي فيه الشعر فوق الجلد. وتقول: حلأته بالسوط حلأً إذا جلدته وحلأتـه بالـسيف حلأً إذا ضربته. وتقول: حلأت الإبل عن الماء تحلِئةً وتحلياً إذا حبستها عنه، قـال الراجز:

لَطَالَمـــا حلأتُماهـــا لا تَـــرد	فَخَلِياهـــا والـــسجالُ تَبتَـــرد
تَـشْفي بِبـردِ المـاء مـا كانـت تجِـد	مـن حـر أيـامٍ ومـن ليـلٍ وهِـد[2]

---

1 عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية: 165.

2 لم أعثر له على نسبة، وهو غير منسوب في الفـراء، معـاني القـرآن: 284/2. وانظـر: الخريسات، شواهد الشعر في كتاب معاني القرآن: 173.

وتقول أحلأت للرجل إحلاء إذا حككْت له حكاكةَ حجرين فداوى بحكاكِتهما عينيه أذا رمِدتَا"[1]، فهذا الباب بمفرداته كلّها ناتج عن تطور صيغة (حلا) غير المهموزة، وهي مادةٌ معجمية كاملة المفردات.

يرى يحيى عبابنة أن أقسام الهمزة المقحمة وفقا لسبب نـشوئها، وهـو سـبب صوتي محض؛ هي "الهمز الناشئ عن المقطع المكروه (المستثقل)، والهمز الناشـئ عن تقصير الحركات الطويلة والتعويض عن هذا التقصير، والهمـز الناشـئ عـن التخلص من الحركات المزدوجة"[2]، وهي الأقسام التي سأتناول ما وقع لي من أمثلة إغلاق المقطع عن طريق الهمز من خلالها منطلقاً منها ومضيفاً ما عرض لي مـن أقسامٍ إليها.

1. الهمز الناشئ عن تقسيم الحركات الطويلة والتعويض عن هذا التقـسيم. لقـد وقع لي من أمثلة هذا الإغلاق المقطعي عدد من الصيغ، صيغ النمط الفعلـي المعتلّة عينه وهي:

الرقم	الفعل		الهمز
1	نَارت	>	نَأَرت
2	ضاز	>	ضأَز
3	جاشَت	>	جَأَشَت
4	رافَ	>	رأَف
5	سالَ	>	سأَلَ
6	كان	>	كأَن[3]

يفسر التطور الذي وقع لهذه الصيغ الاستعمالية وأشباهها بمرور الصيغة بمرحلتين؛ تم تقسيم الحركة الطويلة في المرحلة الاولى، "مما أدى إلى حدوث فجـوة صـوتية

---

1 الأنصاري، أبو زيد سعيد بن اوس (215هـ)، كتاب الهمـز، نـشره الأب لـويس شـيخو اليسوعي، المطبع الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، 1911م: 19.

2 عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية: 166.

3 انظر على التوالي: ابن منظور، لسان العرب: 39/7، 235/7، 165/8، 27/11، 273/13، 232/17، 31/18.

أجحفت بالشكل الصوتي للكلمة"[1]، الأمر الذي تطلّب إغلاق المقطع القـصير عبـر إقحام همزة في المرحلة الثانية، إذ لا يجيز النظام المقطعي العربي توالي حـركتين، كما لا يسمح بأن تكون بداية المقطع الصوتي حركة، ولا نستطيع اقتـراح حـدوث التقصير في هذه الأمثلة، إذ لا يؤدي التقصير إلى إجحافٍ بالبنية التركيبية الصوتية لهذه الصيغ، ولتمثيل ذلك نقف عند هذا المثال:

الصيغة الأصلية	>	**مرحلة تقسيم الحركة**	>	**مرحلة إقحام الهمزة**
رافَ rāfa	>	رَفَ raafa	>	رأفَ ra>afa
سال sāla	>	سَلَ saala	>	سأل sa>ala

إن وصول هذه الصيغ إلى هذه المرحلة الاستعمالية يضيف مرحلتين تطوريتين إلى صيغ النمط الفعلي المعتلّة بالفتح عينه، فنحن نعلم أنّه قد مر بأربعـة مراحـل تطورية حتّى وصل إلى صيغة الفتح الخالص، وبعد وقوع هـاتين المـرحلتين لـه تصبح المراحل التطورية التي وقعت له ست، وكان محور هذه المراحل المـزدوج الحركي، وفي هذا المثال عرض للمراحل التطورية التي وقعت للمزدوج الحركـي حتّى وصل إلى مرحلة الإغلاق:

الصحة	>	**التسكين**	>	**الإمالة**	>	**الفتح**	>	**التقسيم**	>	**الإغلاق**
sayala	<	sayla	<	sēla	<	sāla	<	saala	<	sa>ala
rawafa	<	rawfa	<	rōafa	<	rāfa	<	raafa	<	ra>afa

2. الهمز الناشئ عن تقصير الحركات الطويلة، والتعويض عن هـذا التقـصير بإقحام الهمزة، "ويتم التقصير هنا من حركة طويلة إلى حركة قصيرة واحدة، بمعنى أنّه لا يتم تقسيمها"[2]، "والأرجح أن كلّ الحركات الممدودة الانتهائيـة، كانت تقصر في اللّغة السامية الأم في بعض المواضع، ولانعرف في أيهـا.

1 عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية: 172.

2 المرجع نفسه: 171.

وهذا من قواعد الوصل، وهي تؤثّر في اللّغات السامية"[1]، وقد وقع ذلك لصيغ النمط الفعلي المعتلّة لامه، على قسمين:

أولاً: الصيغ الفعلية التي تم إغلاق مقطعٍ صوتي مفتوحٍ بالتفخيم فيها بعد تقصيره، وهي:

الرقم	الفعل		الهمز
1	برا	>	برأَ
2	أَجزى	>	أجزأَ
3	جنَى	>	جنأَ
4	حلّى	>	حلأَّ
5	حضا	>	حضأَ
6	حطَاني	>	حطأني
7	أَرجى	>	أَرجأَ
8	أردى	>	أردأَ
9	رزا	>	رزأَ
10	رطَا	>	رطأَ
11	رقَا	>	رقأَ
12	روى	>	روأ
13	يزنُو	>	يزنَأ
14	سطَا	>	سطأَ
15	أضبى	>	أضبأَ
16	عبا	>	عبأَ
17	لَطَا	>	لَطَأَ[2]

---

1 برجستراسر، السابق: 67.

2 انظر على التوالي: ابن منظور، لسان العرب: 74/18، 159/18، 170/18، 209/18، 201/18، 201/18، 24/19، 34/19، 35/19، 40/19، 47/19، 68/19، 80/19، 106/19، 208/19، 29/20، 114/20.

لقد وقع لهذه الصيغ عدد من المراحل التطورية بدءا من استعمالها صحيحةً حتّى تم تقصير مقطعها المفتوح والتعويض عنه بالهمزة، وملخّص هذه العمليات التطورية هو:

الصحة > التسكين > الإمالة > الفتح > التقصير > الإغلاق

laṭa>a < laṭa < laṭā < laṭaō < laṭaw < laṭawa

ğana>a < ğana < ğanā < ğanaē < ğanay < ğanaya

ثانيا: الصيغ الفعلية التي تم إغلاق مقطع صوتي مكسور بالياء فيها، وهي:

الرقم	الفعل		الهمز
1	بدِيت	>	بدِئت
2	حجِيت	>	حجِئت[1]

تختلف هذه الصيغ عن سابقتها في أمرٍ هام، وهي أن الهمز وقع لها بعد مرحلة انتقلت الصيغة فيها من الحالة المجردة إلى الحالة المسندة إلى ضمير الفاعل، كما أن أصل هذه الصيغ مكسور العين وليس مفتوحها. وقد أشار يحيى عبابنة إلى أمرٍ هذه الصيغ بشأن تقصير الحركة فقال: "وجدت أن بعض الأنماط التي تحتوي على الفتحة الطويلة، والضمة الطويلة هي المعرضة للتّقصير، وأما الياء المدية (الكسرة الطويلة) فلم أقف لها على أمثلة بعد، ولاسيما في موضوع التعويض بالهمزة"[2]، والحق أنّه مصيب في ذلك، فبعد أن فتّشت في لسان العرب كاملاً، لم يقع لي إلا هذين المثالين، مما يجعل أمر طرح تدخّل سببٍ آخر ممكناً.

أما التغير الصوتي الذي تعرضت له هذه الصيغ فهو نتاج مراحل تطورية عديدة، وذلك كصيغة (radiya) "حيث شكّل المقطع الأخير في الماضي (ya) حركةً مزدوجةً صاعدةً، ولكنّها لم تتغير في الماضي، بسبب وجود الكسرة بعد عين الفعل فيما نعتقد، ولكن عند إسناده إلى التاء المتحركة تغير بناء الفعل لأن الإسناد يقتضي إسكان آخر الفعل، فيتغير الفعل إلى (radiytu)، فتشكّلت حركةٌ مزدوجةٌ هابطةٌ وهي (iy) وهي حركةٌ مزدوجةٌ مستثقلةٌ لأنّها مكونةٌ من الكسرة المتلوة بالياء

---

1 انظر على التوالي: ابن منظور، لسان العرب: 71/18، 181/18.

2 عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية:171- 172.

الساكنة فلجأت اللّغة إلى التخلّص منها بحذف الياء، أي (raditu)، وكأن هذا الحذف سبب إجحافاً بالكلمة فعوض عن طريق إطالة الكسرة، فصارت (radītu)[1]، إن ما وقع لهذه الصيغ هو الأمر نفسه، ولكي نتعرف إلى حقيقة التطور بالنسبة لهذه الصيغ نقف عند هذا التمثيل:

التجريد		**الانتقال**		**حذف الياء**		**تطويل الكسرة**		**تقصير الكسرة**		**الإغلاق**
hağiya	<	hağiytu	<	hağitu	<	hağītu	<	hağitu	<	haği>tu
badiya	<	badītu	<	baditu	<	badītu	<	baditu	<	badi>tu

ومما يلاحظ على هذه العمليات التطورية معاودة مرحلة من مراحل التطـور التي هجرت في مرحلة من مراحل الاستعمال اللّغوي، وهـي حقيقـة الاسـتعمال وماهيته، تلك التي لا تمتنع عن معاودة أصلٍ استعمالي غودر إلى مرحلة أخـرى، لتنطلق منه إلى مرحلة تطورية مخالفة للّتي تطور ذلك الأصل إليها، فقـد تجـاوز تطور هذه الصيغ باتجاهٍ عكسي مرحلة تطويل الكسرة، ليقصرها مرة أخـرى، ثـم يعوض هذا الإجحاف بإقحام همزة.

إن هذا التصرف الاستعمالي يؤكّد عدم كون قوانين التطور اللّغوي ملزمةً، بـل إن معاودة الأصول أمر مطروح، كما أن أمر تعدد الطرائق والوجهـات التطوريـة ممكن، ثم إن هذا يعد دافعاً إلى تعدد الصيغ مرة أخرى، بل داعيـاً إلـى تراكـب اللّغات، وبذا تكون الوجهات التطورية رافداً من روافد المظاهر الاستعمالية للأنماط اللّغوية.

3. الهمز الناشئ عن التخلّص من الحركات المزدوجة، ذلك أن "الحركـات المزدوجـة صاعدةً كانت أم هابطةً، من الأوضاع التي لايمكن أن تكون محببـةً فـي اللّغـة العربية، ولهذا نراها تتخلّص من السياقات التي تحتوي علـى حركـاتٍ مزدوجـة

1 الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية: 72.

بطرقٍ شتّى، وما يهمنا هو أن اللّغة لجأت إلى همز غير المهموز فراراً من المقاطع التي تحتوي في بناها السطحية على حركاتٍ مزدوجة"[1].

لقد برز اتّخاذ الاستعمال اللّغوي هذا المسلك التطـوري الـذي يخلّـصه مـن المزدوجات الحركية، كما اتّخذ وسائل عديدة غيره، لكن ما يلاحظ على هذا المسلك التطوري هو سريان إجراءاته على نوعٍ من الصيغ يختص بتركيبة صوتية مغـايرة لتركيبة تلك الصيغ التي تمنح مسالك التطور الأخرى إمكانية وقوعها عليها، بمعنى أن مكان المزدوج الحركي في هذه الصيغ يختلف عن مكان المزدوج الحركي فـي الصيغ التي تطور فيها إلى مرحلة الفتح الخالص مثلاً، وبذا يكون الهمز الحلّ الأمثل للتخلّص من هذه الحالة اللّغوية غير المرغوب فيها.

اختلفت أشكال المزدوجات الحركية التي تم الانتقال منها إلى مرحلـة الهمـز، فللمزدوجات الحركية أشكالٌ عديدةٌ؛ حركاتٌ مزدوجةٌ صاعدةٌ وتتـألّف مـن شـبه الحركة أولاً ثم من الحركة ثانياً، وصيغ هذا الشكل من المزدوجات الحركية هـي: (ya-yā، yi-yī، yu-yū، wa-wā، wi-wī، wu-wū)، والشكل الثاني من أشكال الحركات المزدوجة هو الحركات المزدوجة الهابطة، وتتألّف من الحركة أولاً ثم من شبه الحركة، وصيغ هـذا الـشكل مـن المزدوجـات الحركيـة هـي: (ay-āy، iy-īy، uy-ūy، aw-āw، iw-īw، uw-ūw)، ولـم تبـقِ اللّغـة علـى هـذه المزدوجات كلّها في الاستعمال، كما أن أكثرها لايستخدم إلاّ في حالاتٍ خاصة[2]، لذا سأنطلق في تصنيف هذا المظهر التطوري من أشكال المزدوجات الحركية.

أولا: المزدوجات الحركية الصاعدة، والمزدوجات الحركيـة الـصاعدة التـي تـم استبدالها بهمزة في صـيغ الأنمـاط الفعليـة المعتلّـة هـي المـزدوج الحركـي (wa، wā، ya)، ويلاحظ أن النواة فيها كلّها فتحة، أما أمثلتها فهي:

- المزدوج الحركي (wa)، وقد وقع تطور هذا المزدوج إلى همزة في صـيغتين؛ صيغ النمط الفعلي المعتلّة عينه، وصيغ النمط الفعلي المعتلّة لامه بـالواو، وأمثلـة صيغ النمط المعتلّة عينه هي:

---

1 عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية:171- 172.

2 انظر في ذلك: الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية: 15-16.

الرقم	الفعل		الهمز
1	وبخ	>	أبخ
2	ورخ	>	أرخ
3	وكّد	>	أكّد
4	وحد	>	أحد
5	وطّد	>	أطّد
6	أبرت	>	وبرت
7	وشَرت	>	أشرت
8	ورشت	>	أرشت
9	ولَق	>	ألق
10	وشَق	>	أشق
11	وبل	>	أبل
12	وثّل	>	أثّل
13	وجم	>	أجم
14	وسمته	>	أسمتُه
15	وطَم	>	أطم
16	واخَى	>	آخى
17	وريت	>	أريت
18	ورثت	>	أرثت[1]

لقد وقف الصرفيون العرب عند هذا المظهر التطوري، حيث قال ابن عـصفور عن إبدال الواو همزةً: "فإن كانت وحدها فـلا يخلـو مـن أن تكـون مـضمومةً أو مكسورةً أو مفتوحةً. فإن كانت مكسورةً أو مضمومةً جاز أن تبدل منها همـزة، فتقول في (وعِد): أُعِد، وفي (وقّت): أُقتت... وكذلك تفعـل بكـلّ واو تقـع أولاً

1 انظر على التوالي: ابن منظور، لـسان العـرب: 33/4، 33/4، 40/3، 462/4، 476/4، 134/7، 146/7، 266/8، 279/11، 261/12، 246/14، 248/14، 115/16، 122/16، 127/16، 23/18، 32/18، 32/18.

مكسورةً أو مضمومةً، وإنّما فعلت ذلك، لثقل الضمة والكسرة في الواو. وذلك أن الضمة بمنزلة الواو، والكسرة بمنزلة الياء. فإذا كانت الواو مضمومةً فكأنّه قد اجتمع لك واوان. وإذا كانت مكسورةً فكأنّه قد اجتمع لك ياء وواو. فكما أن اجتماع الواوين، والياء والواو، مستثقلٌ فكذلك اجتماع الواو والضمة، والواو والكسرة...، وإن كانت مفتوحةً لم تهمز إلا حيث سمع، لأن الفتحة بمنزلة الألف. فكما لاتستثقل الالف والواو، في نحو: عاود، وأمثاله فكذلك لاتستثقل الواو المفتوحة. والذي سمع من ذلك: أَجم في (وجم)، وامرأة أناةٌ وأصله (وناةٌ) من الوني وهو الفتور، وأحد في (وحدٍ)، وأسماء في (وسماء)"[1].

يوحي هذا النص باقتصار عمليات تطور المزدوج الحركي في صيغ النمط الفعلي المعتلّة عينه على الأمثلة المذكورة، إلاّ أن واقع البحث يثبت سريان تطبيقات هذا المظهر التطوري على عددٍ كبيرٍ من الصيغ، أوردت ما عرض لي منها في اثناء البحث عن المظاهر الاستعمالية لصيغ النمط الفعلي المعتلّ، ويتم تطور المزدوج الحركي إلى همزة بمرحلتين، يتم في الأولى إسقاط شبه الحركة، والتعويض بالهمزة في المرحلة الثانية، ذلك أن بقاء الحركة في بداية المقطع الصوتي مخالفٌ لنظام اللّغة العربية الذي لايجيز الابتداء بحركة، فأُقحمت الهمزة فراراً من ذلك، وقد شملت إجراءات هذا المسلك التطوري صيغتي (فعل) و(فعِلَ) وهو كالتالي:

التعويض بالهمزة		**إسقاط شبه الحركة**		**الصيغة الأصلية**
$^{>}$abbaẖa	<	*abbaẖa	<	wabbaẖa
$^{>}$ašaķa	<	*ašaķa	<	wašaķa

أما صيغ النمط المعتلّة لامه مما اشتمل على المزدوج الحركي الصاعد (wa)، فمثالها الفعل (بذُو) حيث تطور إلى (بذُؤَ) [2]، وملخّص المراحل التطورية التي وقعت له هي:

---

1 ابن عصفور، الممتع : 221-223.

2 ابن منظور، لسان العرب: 73/18.

الصيغة الأصلية   إسقاط شبه الحركة   التعويض بالهمزة

bad̲u>a   <   bad̲u*a   <   bad̲uwa

المزدوج الحركي (wā)، وقع تطور هذا المزدوج الحركي إلى همزة في صيغة النمط الفعلي المعتلّة عينه ولامه (اللفيف)، حيث انتهت الحال بالمزدوج الحركي إلى الهمز، وفيما يتعلّق بالمراحل التطورية التي تعرض لها، فهي المراحل نفسها التي تعرض المزدوج الحركي (wa) لها، ففي المرحلة الأولى تم إسقاط شبه الحركة، ثم عوض عنه بالهمزة المقحمة في الثانية، والمثال الذي عثرت عليه لذلك هو (ذوى) حيث تطور إلى (ذأى)[1]. وملخص المراحل التطورية التي وقعت له هي:

الصيغة الأصلية   إسقاط شبه الحركة   التعويض بالهمزة

d̲a>ā   <   d̲a*ā   <   d̲awā

المزدوج الحركي (ya)، لقد تعرضت بعض صيغ النمط الفعلي المكسورة عينه مما اعتلّت لامه لعمليات تطورية، انتهت بهمز هذه الصيغ، والمثال الذي وقع لي من صيغ هذا النمط هو (طِنِي) حيث تطور إلى (طِنِئَ)[2]، حيث أسقط شبه الحركة مما أدى إلى نشوء فجوة صوتية عبر تتابع حركتين، فأقحمت الهمزة لمعالجة الخلل في تركيبة الصيغة الصوتية، وملخّص المراحل التطورية التي وقعت له هي:

الصيغة الأصلية   إسقاط شبه الحركة   التعويض بالهمزة

ṭani>a   <   ṭani*a   <   ṭaniya

ثانيا: المزدوجات الحركية الهابطة، والمزدوجات الحركية الهابطة التي تم استبدالها بهمزة في صيغ الأنماط الفعلية المعتلّة هي المزدوج الحركي (aw،ay)، ويلاحظ على هذه المزدوجات الحركية هو أن انتقالها إلى همزة فيما عرض لي من أمثلته وقع لصيغ النمط الفعلي المعتلّة لامه في مرحلة الانتقال إلى صيغة النمط المسند إلى ضمير المتكلّم، وذلك على النحو التالي:

---

1 ابن منظور، لسان العرب: 318/18.

2 ابن منظور، لسان العرب: 239/19.

المزدوج الحركي (ay)، أوصلت المراحل التطورية هذا المزدوج الحركي الهـابط إلى همزة في صيغ النمط الفعلي المعتلّة لامه والمسند إلى ضمير المـتكلّم، وأمثلـة ذلك هي:

الرقم	**الفعل**		**الهمز**
1	بديت	>	بدأت
2	حكيت	>	حكأت[1]

والحقّ أن وجود المزدوج الحركي في هذه الصيغة نتيجةٌ من نتائج المرحلة الانتقالية من صيغة النمط المجرد إلى صيغة النمط المسند إلى ضمير المتكلّم، فتكون المراحل التطّورية التي مرت هذه الصيغ بها كثيرةً هي:

التجريد	>	**الانتقال**	>	**حذف الياء**	>	**الإغلاق**
badya	<	badaytu	<	bada*tu	<	bada>tu
hakaya	<	hakaytu	<	haka*tu	<	haka>tu

المزدوج الحركي (aw)، أوصلت المراحل التطورية هذا المزدوج الحركي الهـابط إلى همزة في بعض صيغ النمط الفعلي المعتلّة لامه والمسند إلى ضمير المتكلّم، ومما عرض لي من أنماط هذا التطور صيغة (حتَوتُه) حيث تطورت إلى (حتّأتُه)[2].

التجريد	>	**الانتقال**	>	**حذف الياء**	>	**الإغلاق**
hatawa	<	hatawtu	<	hata*tu	<	hata>tu

4. الهمز الناتج عن التوهم، ومصطلح التوهم الذي أطلق عليـه مـاريو بـاي (القياس) يشير إلى "الميل العارض -الذي لايمكن التنبؤ بحدوثه- من كلمـة أو صيغة إلى الخروج عن مدارها الطبيعي في التطور والدخول في طبيعـة كلمة أو صيغة أخرى لوجود مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما"[3].

---

1 انظر على التوالي: ابن منظور، لسان العرب: 71/18، 208/18.

2 ابن منظور، لسان العرب: 177/18.

3 ماريو باي، أسس علم اللغة، 141.

وينص يحيى عبابنة على أن ما يقصد "بالتوهم الذي يؤدي إلى همز غير المهموز، فهو أن اللّغة قد تتوهم أن مكاناً ما، كان مهموزاً في الأصل، وأن الهمزة قد حذفت من كلمة ما في لهجة ما، كلهجات الحجازيين مثلاً، فتقوم اللّغة بإعادة الهمزة إليه، قياساً على بعض الصيغ التي تشبهها من حيث الشكل الصوتي، وكانت هذه الصيغ المقيس عليها مهموزةً في الأصل"[1].

نستطيع النظر إلى هذا المظهر الاستعمالي التطوري من جانبين؛ يتّجه الأول إلى الاعتداد به كحرية استعمالية فتحت آفاقها للمتكلّمين يتصرفون كيفما شاؤوا، ويتّجه الآخر إلى اعتبار ذلك خطأ لم يتحاش مستعملو هذه الصيغ الوقوع فيه، ويمثّل ابن السكيت الجانب الأول بقوله مشيراً إلى الخطأ في ذلك: "ومما همزته العرب وليس أصله الهمز قالوا: استلأمت الحجر، وإنّما هو من السلام، وهي الحجارة، وكان الأصل استلمت. وقالوا: حلّأت السويق، وإنما هو من الحلاوة. وقالوا: لبأت بالحج، وأصله لبيت... وقالت امرأة: رثّأت زوجي بإثبات الهمز"[2]. والحق أن ما وقع لي من أمثلة أشير إلى خطأ المتكلّمين في همزها لاتتجاوز ما ذكره ابن السكيت وهي:

الرقم	**الفعل**		**الهمز**
1	رثيت	>	رثأت
2	لبيت	>	لبأت[3]

يلاحظ على هاتين الصيغتين أمران؛ أولهما اشتمال بنية كلّ واحدة منهما على المزدوج الحركي الهابط (ay)، والثاني أن هذا الإغلاق وقع في المرحلة الانتقالية إلى صيغة النمط الفعلي المسند إلى ضمير، وبذا تلّخص المراحل التطورية التي مرت هذه الصيغ بها إلى أن أقحمت الهمزة في بنيتها على النحو التالي:

التجريد	**>**	**الانتقال**	**>**	**حذف الياء**	**>**	**الإغلاق**
raṯaya	<	raṯaytu	<	raṯa*tu	<	raṯa>tu

1 عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية: 174.

2 ابن السكيت، إصلاح المنطق: 157-158.

3 ابن منظور، لسان العرب: 23/19.

labba>tu < labba*tu < labbaytu < labbaya

سواء أكان هذا المظهر الاستعمالي مرحلةً تطوريةً أم وهماً فهو نتيجةٌ لمرور الصيغة بعملياتٍ تطورية عديدة كما رأينا، أشبه تعامل الاستعمال اللّغوي معها تعامله مع تلك الصيغ المعتلّة لامها فتصبح تركيبتها مشتملةً على مزدوجٍ حركي في أثناء الانتقال إلى مرحلة النمط اللّغوي المسند إلى ضمير المتكلّم.

يثير هذا الوضع تساؤلاتٍ كثيرةً حول العديد من الصيغ الفعلية المهموزة مما اشتملت تركيبته الصوتية على صوتٍ معتل، وذلك كقول الأنصاري: "وتقول: أنْأَتُ اللحم إناءةً وأنْهأتُه إنْهاء فهو منْهٌأ ومنَاء (ممدود)، ونَاء اللحم ينيء نَيَئاً ونَهي اللحم ينْهُأ نَهَئاً ونَهاءةً (ممدود) ونُهوءةً. وتقول: أنْبَأْتُه بالأمر إنْباء، وتقول: نَسأْتُ الإبل في ظمِئها فأنا أنْسأُها نَسئاً إذا زدتها في ظَمِئها يوما أو يومين أو أكثر من ذلك. وتقول: نَسأْت اللبن أنْسأُه نَسئاً وذلك أن تأخذ حليباً فتصب عليه ماء واسمه النسيء على فعيل... وتقول: نَدأْتُ اللحم أَنْدأُه نَدءاً إذا ملَلْتَه في الملّةِ والجمر. والنديء الاسم مثل الطبيخ... وتقول: نَبأْت على القوم أَنْبأُ نَبئاً إذا طلعت عليهم، وطَرأْت على القوم أطْرأُ طَرءاً وطُروءاً، وصبأتُ عليهم أَصبأُ صبئاً وصبوءاً إذا طلعت عليهم"[1].

فهذه الصيغ وأمثالها مما اعتد علماء العربية بها على أنّها صيغٌ مهموزةٌ قد تكون مآل مراحل تطورية عديدة خلُصت بهذه الصيغ إلى إغلاق المقطع عبر الهمز، ونستطيع الحكم عليها بذلك حين نظفر بأي استعمالٍ لهذه الصيغ دون إغلاقٍ للمقطع بالهمزة، والحقّ أن ذلك قد وقع كما رأينا في نص الأنصاري السابق عندما تحدث عن صيغة (نهي) التي استعملت مراحلها الانتقالية كلّها بالهمز، مما يشير إلى تراكبٍ تطوري كما كان هناك تراكب استعمالي.

3.3 اعتباطية قوانين التطور اللّغوي

لا يعني قول رمضان عبد التواب: إن "التطور اللّغوي لايحدث على نحوٍ مشتّت غير مطّرد، بل يحدث وفقاً لقواعد ثابتة، يمكن أن نصوغها في صورة قوانين دقيقة،

1 الأنصاري، النوادر في اللغة:5.

إذا تناولنا لغةً ما في عصرين متتابعين من تاريخ تطورها"[1]، عدم اعتباطية مظاهر التطور اللّغوي، وامتناع وقوعها بصورة تبعث على الحيرة أمـام محاولـة تفـسير اتّخاذها مسلكاً تطورياً معيناً، لكن ما يقصده رمضان عبد التواب مـن قولـه هـو إمكانية استنتاج تصوراتٍ كلية تحكم مجموعةً من المظاهر التطورية في مستوى من مستويات الأنماط اللّغوية، وذلك كقانون المخالفة الصوتية مثلاً، حيث تفـسر عبـره مظاهر تطوريةٌ كثيرة.

بهذا التصور جاء قول لوسيركل: "فاللّغة ليست بناء عقلانياً بل هي نتاج تضافر ظروفٍ تاريخية... ولذلك هي اعتباطية، ولكنّها ليست عشوائية، وهي نسق، ولكنّها لاتعمل وفق بنية تحصيل الحاصل. ولهذا فإن اللّغة ماديةٌ وغير مستقلّة"[2]. لذا فإنّـه من الواجب أن تصدر النظرة إلى مظاهر التطور اللّغوي من أن "اللّغة ظاهرةٌ مـن ظواهر الحياة، وقانون من قوانين المجتمع. وظواهر الحياة تتبدل وتتـشكّل طوعـاً لتصاريف الزمن، وقوانين المجتمع تتجدد وتتطور وفقاً لما تقضي بـه ضـرورات الاجتماع"[3]، وليس من مصدر القبول والتخطئة القياسيين، ذلك أن "الصواب في اللّغة مناطه الشيوع، فمتى ساغت الكلمة في الأفواه فقد ظفرت بحجتها في الاعتداد بهـا، وأصبح لها في الحياة حقٌ معلوم"[4].

سنقف في هذا المبحث عند سمة من سمات التطور اللّغوي عامة، معتدين بالنمط اللّغوي المعتلّ، وهذه السمة هي اعتباطية مظاهر التطور اللّغوي، فثمـة اعتباطيـةٌ واضحةٌ في قوانين التطور اللّغوي من حيث النشأة أولاً، ومن حيث الشمول ثانياً، بل إنّها في المرحلة الثالثة تتحول إلى صورة معاكسة تمامـاً فـي بعـض المظـاهر التطورية، "وهكذا نجد أن اللغة يحكمها التوتّر المستمر القـائم بـين الاعتباطيـة، والتحفيز والسببية. ولذلك فإنّنا نجد تناقضاً كامناً في المقولة التالية (إن نظام اللّغـة قائم على المبدأ اللاعقلاني لاعتباطية الإشارات وهو تناقض بين القـول بالنظاميـة

1 عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 18.

2 لوسيركل، عنف اللغة: 113.

3 تيمور، محمود، مشكلات اللغة العربية، د.ط، مكتبة اللآداب، القاهرة، 1956م: 25.

4 المرجع نفسه.

systematic، وهي شيء عقلاني مبرر ومسبب، وبين الاعتباطي arbitrary، الذي هو لا عقلاني وغير مسبب)"[1].

يتناول هذا المبحث مظهرين تطوريين يقفان مقابل أهم مظهرين تطوريين سجلا لصيغ النمط الفعلي المعتلّ، وهذان المظهران التطوريان هما الفتح الخالص وإغلاق المقاطع بالهمزة. أما المظهران اللذان يغايراهما وسنقف عندهما فهما تخفيف الهمز، وتضعيف عين النمط الفعلي المعتلّة عينه، ذلك أنّهما يقودان صيغ النمط الفعلي المعتلّ إلى مسالك استعمالية أخرى تغاير تماماً ما قرره لها علماء اللّغة وباحثو قضاياها، بخاصة أن "تطور اللّغة لا يعكس شكلاً غائياً سابق التشكيل، بل يعكس تغيراتٍ اعتباطية تتعلّق بالظرف التاريخي. وليس هناك تقدم في اللّغة، والاستمرار التاريخي للّغات لا يعود إلى عوامل لغوية تجعل من بعضها أكثر قابلية للحياة من بعض بل إن اللغة لا تتطور: إنّها تقوم بعملين هما: الإفساد و المحافظة"[2].

فما تقرر بشأن صيغ النمط الفعلي المعتلّ من جنوح أنماطه الاستعمالية نحو الفتح الخالص، تستوي في ذلك صيغ الماضي بأنماطها الماضية كافة (المعتلّة عينها فتحاً وضماً وكسراً، والمعتلّة لامها فتحاً وكسراً)، وأنماطها المضارعة. وما آثر الاستعمال لبعض صيغه إغلاق المقطع المفتوح عبر إقحام الهمزة؛ سنجد مسالك التطور التي سنقف عندها تسلك طريقاً معاكساً عبر فتح المقطع المغلق، وتضعيف عين الفعل المعتلّ، فإذا كان سبب المسلكين التطوريين الأولين التخلّص من المزدوج الحركي، فإن في المسلكين الجديدين معاودةٌ لاستعمالهما وبعثهما مرة أخرى.

1.3.3 تخفيف الهمز

تتعرض الهمزة لكثيرٍ من التغيرات فهي "حرفٌ بعيد المخرج؛ والإجماع منعقد عند القدامى والمحدثين على ثقله، ولذلك فإن العرب غيرته وتصرفت فيه ما لم تتصرف في غيره من الحروف، فأتت به على سبعة أوجهٍ مستعملة في القرآن والكلام: جاءت به محقّقاً، ومخفّفاً، ومبدلاً بغيره، وملقى حركته على ما قبله،

---

1 لوسيركل، عنف اللغة: 87.

2 لوسيركل، عنف اللغة: 87.

ومحذوفاً، ومسهلاً بين حركته والحرف الذي منه حركته. ويمكن تلخيص الأحـوال التي تعتري الهمزة في حالتين اثنتين، هما: التحقيق... والتسهيل"[1].

وقفنا في المبحث السابق عند أنماط الهمزة المقحمة، وقد كان أبـرز أنماطهـا وأكثرها حضوراً هو الهمزة المقحمة فراراً من المزدوج الحركي بشكليه الـصاعد والهابط، وذلك للصعوبة التي يحدثها المزدوج الحركي في أثناء النطق، أما في هذا المبحث فسنقف عند مظهرٍ استعمالي تطوري يسير عكس هذا المظهر، ويقوم علـى الانتقال من الهمز إغلاقاً للمقطع الذي يجيء فيه إلى الفتح معاوداً استعمال المزدوج الحركي، ويؤدي هذا التصرف من قبل الاستعمال اللّغـوي إلـى إخـراج الـصيغ الاستعمالية من أبوابها النمطية المهموزة إلى أبواب الأنماط المعتلّة، إذ تـدخل فـي مداراتها الانتقالية، وتأخذ خصائصها التركيبية، وقد جاءت صوره كالتالي:

الانتقال من الهمز إلى المزدوج الحركي الهابط (ay)، وأمثلته هي:

الرقم	الهمز		التسهيل
1	قرأت	>	قريت
2	أخطأت	>	أخطيت
3	أومأت	>	أوميت[2]

ليس هذا المظهر الاستعمالي التطوري بالانتقال من الهمز إلى المزدوج الحركي الهابط حكراً على هذين المثالين، أو بدعاً على السمات التطورية لأنمـاط الـصيغ الفعلية، بل هو من الأمور المدركة قديماً، فابن الجزري يقـول: "أجـاز الكوفيـون وبعض البصريين إبدال الهمزة على حسب إبدالها في الفعل. وروى الفراء وأبو زيد ذلك عن العرب. فمن أبدل منهم الهمزة في الفعـل قـال: (اسـتَهزيت - مثـل – استَقْصيت) و(اتّكَيت - مثل – اكْتَريت) و(أطْفَيت – مثل – أوصيت)"[3].

---

1 حمدان، أكرم علي، الهمز بين القراء والنحاة، مجلة الجامعة الإسلامية، عـدد2، مجلـد 13، غزة: 2005م: 25.

2 ابن منظور، لسان العرب: 19/2-3، 19/2-3، 20/297.

3 ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (833هـ)، النشر في القـراءات العـشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة علي محمد الضباع شيخ عموم المقارئ بالـديار

إن ما حدث لهذه الصيغ الفعلية هو التخلّص من الهمزة في المرحلة الأولى، مما أدى إلى نشوء فجوة صوتية بسبب حذف الهمزة، مما تطلّب إقحـام شـبه حركـة للتخلّص من هذه الفجوة الصوتية الناشئة، وفيما يلي بيان ذلك:

الهمز	**>**	**إسقاط الهمزة**	**>**	**إقحام شبه الحركة**
ḳara>tu	<	ḳara*tu	<	ḳaraytu
>aẖṭa>tu	<	>aẖṭa*tu	<	>aẖṭaytu

وقد سجل ابن السكيت أمثلةً أخرى لهذا التطور؛ يقول مانعاً المتكلّمين من ذلك: "وتقول: قد طأْطأْت ظهري ورأسي، ولا تقل قد طَاطَيت. وقد وطّأت له فراشـه ولا تقل وطّيت. وقد استبَطأْتك، وقد أَبطأْت علينا، ولا تقل أَبطَيت"[1]، وقال أيضا: "وجأْت عنقه أجؤها وجأ، والعامة تقول وجيت"[2].

يلاحظ على هذه الصيغ أنّها انتقلت من المرحلة الاستعمالية المغلقة بالهمزة إلى المرحلة الاستعمالية المشتملة على المزدوج الحركي الهابط (ay)، وقد فرت منه في مرحلة سابقة واستبدلت شبه الحركة فيه بهمزة، وفي ذلك تضارب واعتباطية قوانين التطور اللّغوي وأشكاله، كما أن هذا التصرف كفيلٌ بنقل الصيغة من نمطها المهموز إلى نمطٍ معتل وإدخال صيغه في مدارات النمط المعتلّ، كما أن هذه الأمثلـة علـى قلّتها تمكنّنا من إصدار حكمٍ عام "فليست القوانين التي تخضع لها اللّهجات كالقوانين الطبيعية في الكون، تلتزم حالةً واحدةً لا شذوذ فيها، بل يكتفي اللّغوي عـادةً حـين يحكم على صفات لهجة من اللّهجات بالحكم على الكثرة الغالبة من صفاتها"[3].

يقع هذا المظهر التطوري لصيغ الأنماط الفعلية المهموزة اللام، وذلك بالتخلّص من الهمزة في حال الانتقال إلى صيغ النمط الفعلي المسند إلى ضمير المتكلّم، فـأي

المصرية، د.ط، المطبعة التجارية الكبرى – تصوير دار الكتـب العلميـة، بيـروت، د.ت: 1/ 442.

1 ابن السكيت، إصلاح المنطق: 148.

2 المصدر نفسه: 150.

3 أنيس، في اللهجات العربية، ط3، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1965م: 68.

فعلٍ مهموز الآخر معرض لأن تطاله مظاهر هذا التطور بالانتقال من مرحلة الهمز إلى مرحلة الاشتمال على المزدوج الحركي في حال الانتقال إلى صيغ النمط الفعلي المسند إلى ضمير المتكلّم.

الانتقال من الهمز إلى المزدوج الحركي الهابط (aw)، وأمثلته هي:

الرقم	الهمز	التسهيل
1	آسدت	أوسدت
2	آكفت	أوكفت
3	آصدت	أوصدت[1]

عمل الاتّجاه التطوري نحو التخلّص من الهمزة عبر معاودة استعمال المـزدوج الحركي الهابط فعله في هذه الصيغ الفعلية المعتلّة عين صيغها المجـردة، ذلـك أن المرحلة الاستعمالية التي انتقلت منها هذه الصيغ إلـى مرحلـة معـاودة اسـتعمال المزدوج الحركي مرحلةٌ مزيدةٌ عبر إضافة الهمزة إلى بنيتها التركيبية، وبذا تكـون المراحل التطورية التي مرت هذه الصيغ بها تراكبية؛ وذلك على النحو التالي:

1) مرحلة الصيغة الفعلية المجردة (وسد wasada)
2) مرحلة إضافة همزة التعدية (أوسد ˃awasada)
3) مرحلة حذف شبه الحركة (أَ-سد ˃a*asada)
4) مرحلة إقحام الهمزة بسبب الفجوة الصوتية (أأسد ˃a˃sada)
5) مرحلة حذف الهمزة الساكنة وإطالة الفتحة (أسد ˃asada)
6) تقصير الحركة الطويلة وإقحام شبه الحركة
7) مرحلة التعويض عنها بإقحام شبه الحركة مرة أخرى (أوسد ˃awsada)
8) وملخّص ما وقع لهذه الصيغ هو:

1 ابن السكيت، السابق: 159-160.

تقصير الفتحة الطويلة وإقحام شبه الحركة		حذف الهمزة الساكنة وإطالة الفتحة		إقحام الهمزة		حذف شبه الحركة		التعدية		التجريد
	<		<		<		<		<	
>awkafa	<	>ākafa	<	>a>kafa	<	>a*kafa	<	>awkafa	<	wakafa
>awşada	<	>a>şada	<	>a>şada	<	>a*şada	<	>awşada	<	waşada

عمل هذا المسلك التطوري فعله في الصيغ النمطية الفعلية المعتلّة عينها والمعداة بالهمزة، ويلاحظ أن المرحلة الاستعمالية المتطورة مرحلةٌ تمت معاودة استعمال صيغة لغوية تم التطور عنها إلى مرحلة استعمالية أخرى، فمرحلة التعدية التي تم الانتقال منها إلى مرحلة إقحام الهمزة بعد حذف شبه الحركة، تمت العودة إليها في مرحلة تخفيف الهمزة.

يلاحظ على هذه الصيغ أنّها انتقلت من المرحلة الاستعمالية المغلقة بالهمزة إلى المرحلة الاستعمالية المشتملة على المزدوج الحركي الهابط (aw)، وقد فرت منه في مرحلة سابقة واستبدلت شبه الحركة فيه بهمزة، وفي ذلك تضارب واعتباطية قوانين التطور اللغوي وأشكاله، إذ عاودت الصيغة استعمال بنية تركيبية غادرتها إلى مراحل تطورية أخرى.

إن مكمن الاعتباطية في تطورات الصيغ النمطية الفعلية المعتلّة الخاص بمبحث الهمز يشير إلى اتّجاه الصيغ المهموزة تخلصاً من المزدوجات الحركية نحو معاودة استخدام المزدوج الحركي هرباً من الهمزة، مما يؤدي بهذه الصيغ إلى أن تعود إلى مرحلة استعمالية سابقة تطورت عنها سالكةً طرقاً تطوريةً عديدةً حتّى وصلت إلى مرحلة الهمز، وذلك ما وقفنا عنده في التمثيل لأشكال هذا التطور.

وما يضاف إلى ما وقفنا عنده هو أن الاستعمال اللّغوي قد سجل نوعين من أنواع التحولات الصوتية فيما يتعلّق بالهمزة أيضاً؛ تحولاتٌ مسوغة، وهي استبدالها بأصوات العين والهاء والحاء، وتحولاتٌ غير مسوغة، وهي استبدالها بأصوات الفاء

والقاف والكاف واللام والميم والنون[1]، وهي إضافةٌ تجعل من حقيقة اعتباطية قوانين التطور اللّغوي أمراً أكيداً، يصعب على الباحث أن يقف أمامه محاولاً تسجيله في أنساق مطّردة.

2.3.3 تضعيف عين الفعل الأجوف

ما زالت التصورات المبنية حول حقيقة النمط الفعلي المضاعف الأجوف مجرد نظرياتٍ تملك كلّ واحدة منها مجموعةً من الأدلّة التي ترفع سهام النقض عنها شيئاً يسيراً، كما أن الباحث في مؤلفات علماء العربية يلمح منهم تحرزاً تمنّعوا خلاله من مناقشة أبسط الأمور فيما يتعلّق بهذا النمط الفعلي، واكتفوا في كثيرٍ من المواطن بذكره وذكر آراء العلماء حول كون أي الحرفين المتكررين هو الأصل، قال ابن جنّي: "وقد اختلف الناس في هذه المكررات، فقال قوم: الأول هو الأصل، والثاني هو الزائد. وقال آخرون: الأول هو الزائد. والثاني هو الأصل. فمن قال: إن الأول هو الأصل، قال: الطاء الثانية من (قطّع) بإزاء الواو من (جهور) فهي زائدةٌ كالواو. ومن قال: إن الأول هو الزائد، قال: الطاء الأول من (قطّع) في موضع الواو والياء من (حوقّل، وبيطَر)، فهي زائدةٌ مثلهما. ومذهب الخليل أن الزائد هو الأول. قال سيبويه: وأما غيره فيجعل الثاني هو الزائد. قال وكلا القولين صواب"[2].

لكنّهم أجمعوا على أن الفعل "إن كان من ذوات الأربعة فإنّه لايخلو أن يكون المضعف بين الفاء واللام نحو: ضرب، أو في الطرف بعد العين نحو: قردد، أو غير ذلك. فإن كان المضعف على ما ذكرنا كان أحد المثلين زائداً. وذلك أن كلّ ما له اشتقاقٌ من ذلك يوجد أحد المثلين منه زائداً، نحو (ضرب) فإنه من الضرب، و(قعدد) فإنّه من القعود. فحمل ما ليس له اشتقاق، نحو: سلمٍ وقِنّبٍ، على أن أحد

---

1 عبابنة والزعبي، المحمول على التغير الاتفاقي في كتب الإبدال اللغوي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، عدد 40، مجلد 19، مكة المكرمة، 2007م: 498-499.

2 ابن جني، المنصف: 164/1.

المثلين منه زائداً"[1]. وفي هذا الاقتباس تأكيد على أن هذا النمط الفعلي مرحلةٌ تطوريةٌ من مراحل تطور النمط الفعلي الثلاثي المجرد، وليس نمطاً مستقلا استقلالاً مطلقاً.

وما يطالعنا من هذه التصورات قيام معاجم الأفعال بتسجيل "مجموعة من الأفعال، لم يستعمل مجردها في معناها، فأغنت عنه لعدم وروده، وقد جاءت هذه الأفعال على زنة: أفْعل، وفاعل، وفعل، وتفعل، وافْتَعل، وانْفَعل، واستَفْعل، وافْعلّ، وافْعالّ، وافْعول، وافْعوعل، وافْعلّل"[2]. ومجيء هذه الأفعال المزيدة لايعني عدم وجود مجردٍ لها، بل إن مجردها تعرض لاندثارٍ بسببٍ من الأسباب، وفيما يلي سنقف عند بعض الأدلّة التي تؤكّد ذلك، وتنفي كون هذه الأبنية المزيدة أبنيةً لأنماطٍ فعلية لا مجرد لها في معناها.

أقر علماء العربية جميعهم كما رأينا بضرورة وجود أصلٍ مجردٍ لهذه الصيغ الفعلية المزيدة، فلا يقبل المنطق وجود مزيدٍ لامجرد له، ثم إنّهم حددوا الأصل عبر تأكيدهم على موقع الصائت الذي أضيف إلى بنية النمط المجرد فانتقل به إلى المرحلة الاستعمالية المزيدة.

كما أنّني في أثناء البحث عن المظاهر الاستعمالية لأنماط الفعل المعتلّ وصيغه عثرت على عددٍ هائلٍ من الصيغ الفعلية المعتلّة عينها قد استخدمت صيغها المجردة وصيغها المزيدة بالمعنى نفسه، ومن ذلك:

الصيغة المجردة		**الصيغة المزيدة**
نَار	=	نور
فَاز	=	فوز
ساس	=	سوس
هاشَ	=	هوش

---

1 ابن عصفور، الممتع: 199.

2 المعايطة، بنى الأفعال العربية في معاجم الأفعال: 195.

باص	=	بوص[1]

ومن اليائي:

الصيغة المجردة		**الصيغة المزيدة**
قَاح	=	قيح
طَاخَ	=	طيخ
قَاس	=	قيس
غَاض	=	غيض
تَاع	=	تيع[2]

إن استعمال صيغ النمط الفعلي المزيد بالمعنى نفسه الذي استعملت له صيغ النمط الفعلي المجرد ينفي ما فتحه علماء العربية وبعض الباحثين في قضاياها من كون اشتراط إضافة دلالية بسبب هذه الزيادة أمراً محتوماً، حتّى إن بعضهم حصرها وكانت موضوع حديثه عن هذا النمط الفعلي، وذلك كابن عصفور حيث يقول: "فعل: ويكون متعدياً وغير متعد. فالمتعدي نحو: كسرته وقطّعته. وغير المتعدي نحو: سبح وهلّل. ولها ثمانية معانٍ: أحدها أن تكون للنّقل، فتصير الفاعل مفعولاً، كقولك فرح وفرحته وغرم وغرمته وفزع وفزعته. والثاني التكثير: كقولك: فتّحته وكسرته وقطّعته وحركته. والثالث الجعل على صفة: كقولك: فطّرته فأفْطَر. والرابع التسمية: كقولك: خطّأته وفسقته، أي: سميته مخطئاً وفاسقاً. والخامس الدعاء للشّيء أو عليه: كقولك سقّيته: قلت له: سقاك الله. وجدعته وعقّرته أي دعوت عليه بالجدع والعقْر. والسادس القيام على الشيء: كقولك مرضته أي: قمت عليه. والسابع الإزالة: كقولك قذّيت عينه، أي أَزلْت عنها القذى. والثامن أن يراد بها رميته بذلك: كقولك شجعته وجبنته، أي: رميته بالشجاعة والجبن"[3].

---

1 انظر على التوالي: ابن منظور، لسان العرب: 99/7، 260/7، 413/7، 295/8، 273/8.

2 انظر على التوالي: ابن منظور، لسان العرب: 403/3، 8/4، 70/8، 65/9، 388/9.

3 ابن عصفور، الممتع: 129.

وقد شغلت علماء العربية قضيةٌ أخرى أيضاً، هي أسباب عدم اعتلال هذا النمط من الأفعال، قال ابن جنّي: "إنّما صحت هذه الأفعال كلّها لسكون ما قبل الواو والياء المتحركتين، فلو قلبت الياء والواو في (قاولت، وبايعت) كما قلبتهما في (قام، وباع) وقبلهما ألفٌ ساكنةٌ، لوجب حذف إحداهما ولزال البناء. وكذلك لو قلبت الياء والواو الأخيرتين في (زينت، وشوقت) لألفين لتحرك ما قبلهما وزال بناء (فعلت) كما كان يزول في الأول بناء (فاعلت) فتجنّبوا ذلك لما يدخل الكلام من كثرة التغيير"[1].

نستطيع من خلال هذا الشتات التصوري تسجيل بعض الملاحظات على هذه الصيغ الفعلية، وهي:

1) نتجت هذه الصيغ بسبب زيادة صوتٍ أضيف إلى بنية النمط الفعلي المجرد، الذي يعد أصلاً تطورت عنه هذه الصيغ.
2) يكون الصوت المضاف إلى بنية النمط الفعلي المجرد الصوت نفسه الذي أتى في موضع العين من صيغة النمط المجرد.
3) يفقد الصوت الأول من هذين الصوتين المكررين حركته، ويصبح ساكناً، في حين يأخذ ثاني هذين الصوتين حركة عين الصيغة.
4) سجل الاستعمال اللّغوي تعدداً اختيارياً بين هاتين الصيغتين، بحيث يملك المتكلّم حريةً مطلقةً في استعمال أي صيغة منهما بالمعنى نفسه.

قد يكون أمر تضعيف عين صيغة النمط الفعلي المعتلّة عينه مرحلةً تطورية سلكتها صيغ النمط الفعلي المعتلّة عينه كما هو حال مرحلة الفتح الخالص بالنسبة إليها، فالصيغة في حال انتقالها من مرحلة الصحة تكون إما قد اتّجهت نحو الفتح الخالص، وإما أنّها اتّجهت نحو تضعيف عين الفعل، ونستدل على ذلك بتطور عددٍ كبيرٍ من أمثلة هذا النمط الفعلي إلى الحالتين معاً، أي حالة الفتح الخالص، وحالة تضعيف عين الفعل. كما أن بعض الأمثلة والنماذج اتّخذت سمتاً تطورياً واحداً قد يكون باتّجاه الفتح الخالص وهو الأكثر، أو قد يكون باتّجاه تضعيف عين الفعل وهو موضوع هذا المبحث.

---

1 ابن جني، المنصف: 302/1.

إذا تذكّرنا المراحل التي أقر الباحثون بأن صيغ النمط الفعلي المعتلّة عينه والمحركة بالفتحة سنجدها قد وقعت لعين الصيغة كالتالي:

مرحلة الصحة > مرحلة التسكين > مرحلة الانكماش > مرحلة الفتح الخالص

إذا نظرنا في صيغ النمط الفعلي المزيد بالتضعيف مما اعتلّت عينه مفترضين مرورها بمراحل تطورية عديدة، وجدنا تشابهاً كبيراً بينها وبين صيغ النمط الفعلي المجرد، فكلتا الصيغتين أصلهما مصحح، كما أنّهما مرتا بمرحلة التسكين، فرت صيغ النمط الفعلي المجرد منه إلى الانكماش مما أدى إلى نشوء حركة ممالة، وفرت منه الصيغة المزيدة عبر الهروب من المزدوج الحركي الهابط (aw) و(ay) بإضافة مزدوجٍ حركي صاعدٍ (wa) أو(ya)، يخرجها من مأزق الإبقاء على المزدوج الحركي الهابط وحده، فمن الثابت أنّه "تميل اللّغة إلى التخلّص من الحركات المزدوجة الهابطة التي تكون نواتها الصائتة حركةً قصيرةً بطرق مختلِفة"[1]، قد يكون لجوء الاستعمال إلى فتح مزدوجٍ حركي صاعدٍ مما يساعد في التخفيف على المستعملّين فيلجؤون إليه لتنتج صيغة فعليةٌ جديدةٌ للنّمط الفعلي المعتلّة عينه، إضافةً إلى الصيغة الفعلية التي جاءت بالفتح الخالص، ويكون ملخّص المراحل التي مرت الصيغة بها:

مرحلة الصحة > مرحلة التسكين > مرحلة إضافة مزدوج حركي صاعدٍ

إن اقتناعنا بهذا التصور يحملنا على اعتبار صيغ النمط الفعلي المعتلّة عينه التي ورد لها استعمالان بالفتح وبالتضعيف قد سلكت طريقي التطور، باتّجاه الفتح الخالص وباتّجاه التضعيف، أما التي اقتصرت على الفتح الخالص فقد سلكت طريقاً تطورياً واحداً ولم تسلك الآخر، وكذلك التي اقتصرت على التضعيف فقد سلكت طريق التطور نحو المرحلة المزيدة دون مرحلة الفتح الخالص، ونرى أن ادعاءات مجيء صيغٍ مزيدة لامجرد لها ليست بشيء.

أما صيغ النمط الفعلي المعتلّة عينه التي تطورت باتّجاه التضعيف، فإنّنا نستطيع تصنيفها حسب المزدوج الحركي الذي أضيف إلى بنية النمط الفعلي المجرد المعتلّ

---

1 عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية: 134.

التركيبية، وإما أن يكون المزدوج الحركي الصاعد (wa) أو(ya)، فما كانت صيغته المجردة معتلّة العين بالواو، أضيف إلى تركيبة صيغة نمطهـا المزيـد المـزدوج الحركي المشتمل على شبه الحركة (w)، وما كانت صيغته المجردة معتلّـة العـين بالياء، أضيف إلى تركيبة صيغة نمطها المزيد المزدوج الحركي المشتمل على شبه الحركة (y)، وسأسلك في تصنيف ما وقع لي من أمثلة لهذه الـصيغ الاسـتعمالية الممثّلة لهذا المسلك التطوري تقسيمها حسب المزدوج الحركي الذي أضيف إلى بنية النمط الفعلي التركيبية في مرحلة الزيادة، وذلك كالتالي:

الصيغ الفعلية المزيدة بالمزدوج الحركي (wa)

الصيغة الأصلية المصححة		**الصيغة المتطورة بالزيادة**
خوع	>	خوع
كوف	>	كوف
رول	>	رول
عوم	>	عوم
كوم	>	كوم
عوه	>	عوه
كون	>	كون
هوم	>	هوم
شول	>	شول
سول	>	سول
حول	>	حول
روق	>	روق
شوط	>	شوط – شيط
عوص	>	عوص[1]

1 انظر على التوالي: ابن منظور، لـسان العـرب: 434/9، 222/11، 319/13، 327/15، 435/15، 415/17، 246/17، 108/16، 398/13، 372/13، 206/13، 425/11، 211/9، 326/8.

وقد ذكر الفارابي في باب (فعل: أجوف) مجموعةً أخرى تنطبـق عليهـا مـا اشترطناه لهذه المجموعة من خلوص تطورها إلى مرحلة التضعيف أو الزيادة فقط، دون أن يكون لها استعمالٌ بالفتح الخالص، قال:" ومن ذوات الثلاثة: (ب) أوبي، أي سبحي. والتأويب سير النهار. (ق) أوقته تأويقـا، أي: قللـت طعامـه... (ل) أول الحديث، أي: فسره. (ن) أون الحمار: إذا شرب فصار بطنه مثلَ العِدلين... (هـ ـ) أوه أي قال أوهٍ"[1].

أما التفسير الصوتي لحقيقة التطور الذي لحق ببنية الصيغ الفعلية المعتلّة عينهـا حتى وصلت إلى المرحلة المزيدة فهو:

مرحلة الصحة	>	**مرحلة التسكين**	>	**إضافة مزدوج حركي صاعد**
<awama	<	<awma	<	<awwama
sawala	<	sawla	<	sawwala

فيما يتعلّق بالمرحلتين، مرحلة الصحة ومرحلة التسكين فقد وقفنا فـي مبحـثٍ سابقٍ عند إجماع عددٍ من الباحثين على تأكيد مرور الصيغة الفعلية المعتلّة عينهـا بهما في مراحل تطورها نحو الفتح الخالص، وما أضيفه هنا سلوك الصيغة في اتّجاهٍ آخر غير الإمالة، وهو إقحام مزدوجٍ حركي صاعدٍ يخفّف وطأة المزدوج الحركـي الهابط الذي اشتملت بنية الفعل عليه بعد تسكين عينه، أو حذف الحركة من المزدوج الحركي في بنية الصيغة المصححة، وما يدعم الاقتناع بكون هذه الـصيغة مرحلـةً تطوريةً استخدامها جنباً إلى جنبٍ مع الصيغة المفتوحة عينها بـالمعنى نفـسه فـي البيئات الاستعمالية، ثم إن مراحل التطور المقترحة تنطبق عليها وتختلف عما اتّفق عليه بالنسبة للتّطور نحو الفتح الخالص بالتضعيف، وهو أمر مـسوغٌ صـوتياً، أي هروب الصيغة من المزدوج الحركي الهابط إلى مزدوجٍ حركي صاعدٍ يسبب راحة نفسية في أثناء الاستعمال.

---

1 الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (350هـ)- ديوان الأدب (أول معجم عربي مرتب حسب الأبنية)، تحقيق أحمد مختار عمر، مراجعة إبـراهيم أنـيس، ط1، مجمـع اللغـة العربية، القاهرة، 1974م: 229/4.

الصيغ الفعلية المزيدة بالمزدوج الحركي (ya)

الصيغة الأصلية المصححة		**الصيغة المتطورة بالزيادة**
عيع	>	عيع
كيف	>	كيف
ريم	>	ريم
عين	>	عين
تيه	>	تيه – توه
خيل	>	خيل
غيق	>	غيق[1]

ما قيل في المجموعة السابقة التي تطورت صيغها نحو التضعيف بزيادة مزدوجٍ حركي صاعدٍ يشتمل على شبه الحركة (w)، من كون الفاربي قـد أورد مجموعـةً أخرى من الأفعال التي تنطبق عليها ما اشترطناه لهذه المجموعـة مـن خلـوص تطورها إلى مرحلة التضعيف أو الزيادة فقط، دون أن يكون لها اسـتعمالٌ بـالفتح الخالص وذلك في باب (فعل: أجوف) أيضاً، قال: "ومن الياء: (د) أيـدك الله، أي: قواك. (س) أيسه، أي: أثّر فيه. (هـ) يقال: أيه به، أي: صاح"[2].

والتفسير الصوتي لحقيقة التطور الذي لحق ببنية الصيغ الفعلية المعتلّـة عينهـا حتى وصلت إلى المرحلة المزيدة فهو:

مرحلة الصحة	>	**مرحلة التسكين**	>	**إضافة مزدوج حركي صاعد**
kayafa	<	kayfa	<	kayyafa
rayama	<	rayma	<	rayyama

يكمن الاختلاف بين هذه الصيغ وما قبلها مما وصلت مراحل التطور بـه إلـى التضعيف بزيادة مزدوجٍ حركي صاعدٍ شبه الحركة فيه (w)، في أن شبه الحركـة

1 انظر على التوالي: ابن منظور، لـسان العـرب: 116/10، 224/11، 150/15، 179/17، 376/17، 246/13، 170/12.

2 الفارابي، ديوان الأدب، 229.

الذي اشتمل المزدوج الحركي فيها عليه هو (y)، وهذا الاختلاف ناتج من اختلاف الأصل، فما شبه الحركة المضاف إلاّ صورةٌ مطابقةٌ لشبه الحركة الذي اشتملت بنية الصيغة الأصلية عليه.

تتجلّى في هذا المسلك التطوري اعتباطية قوانين التطور اللغوي، فإذا كان المأزق الذي حاولت صيغ النمط الفعلي المعتلّ التخلّص منه هو اشتمال بنيتها على مزدوجٍ حركي؛ فرت في صيغ النمط الفعلي المعتلّة عينه منه إلى الهمز، وفي صيغ النمط الفعلي المعتلّة عينه ولامه إلى الفتح الخالص، نراها تعود إليه في هذه الصيغ التي اصطلح عليها بالمزيدة، ومناط الأمر كلّه بيد المتكلّمين، وما قوانين التطور اللّغوي إلا مسالك يسلكها مستعملو اللّغة، وملاحظاتٌ تسجل على ميولهم.

فترجع الكرة مرة أخرى إلى الاستعمال اللّغوي، وإعلان رفضه لأن يطلق مصطلح قانون أو مطّرد أو أي مصطلحٍ آخر يوحي بإمكانية تحول الاستعمال اللّغوي إلى عملية آلية قابلة للعزل والفصل. وهذه هي البراجماتية اللّغوية، ليست براجماتيةً في تعدد الصيغ وتراكبها وحسب، بل هي براجماتيةٌ قانونية أيضاً، تعدد في المسالك التطورية التي يمكن الصيغ الاستعمالية من ركوب أي واحدٍ منها.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة صيغ النمط الفعلي المعتلّ باحثةً عن أثر الاستعمال اللّغوي في صيغه وأنماطه، وسعت إلى الكشف عن القوة التي يتمتّع التداول اللّغوي بها بحيث يقف بإزاء القاعدة وقفةً تضطرها إلى أن تتكيف على حسب توجهاته التي يسلكها، كما حاولت دراسة المسالك التطورية العامة التي حمل مستعملو اللّغة والناطقون بها صيغ النمط الفعلي المعتلّ على ركوبها والسير في اتّجاهاتها، بدافعٍ اعتباطي من ميولهم الذاتية.

تبين بعد البحث أنّه قد تعددت صيغ النمط الفعلي المعتلّة الاستعمالية، بصورة تسمح للمتكلّمين استعمال أي صيغة من هذه الصيغ الاختيارية للدلالة على المعنى نفسه، دون أن يؤدي بهم ذلك إلى أن يقعوا في خطأ، يعترض به المجتمع اللّغوي عليهم، ويعرضهم للسخرية والنقد، كما يحدث مثل ذلك إذا وقع المتكلّم في خطأ مجه

الذوق الاستعمالي اللّغوي، وقد برز هذا المظهر الاستعمالي في صيغ النمط الفعلي الماضي، وصيغ تعدية الفعل إلى مفعوله.

ثم إن هذا التعدد في الصيغ أدى إلى نشأة مظهرٍ استعمالي آخر، وهو الخلط في الانتقال، والانتقال هو ما يطرأ لبعض صيغ الأنماط الفعلية من تغيرات في حالاتٍ اشتقاقية وإسنادية يكون أمر تغير التركيب الصوتي فيها مرهوناً بالتركيب الصوتي لصيغة النمط الماضي الذي أخذت منه، وذلك كصيغ المضارع وصيغ النمط الماضي حين تسند إلى ضمائر الفاعل، وتعدد الصيغ الماضية أصلاً مدخلٌ يمكن للخلط الانتقالي أن يلج من خلاله بسهولة، ما دامت صيغ النمط الماضي قد تعددت أشكالها.

وثالث هذه المظاهر الاستعمالية هو تراكب الاستعمالات، وهذا المظهر ناتج بسببٍ من تعدد الصيغ الاستعمالية أيضاً، وتبرز صورته حين يشتق من صيغة نمطية حسب قياس صيغة نمطية أخرى، مما يجعل أمر اقتراح وجود صيغتين استعماليتين للمادة نفسها أمراً حتمياً، إن لم تكونا موجودتين في الاستعمال جنباً إلى جنبٍ فإن عمل صراع الأنماط اللّغوية قد فعل فعله فيهما إذا، فضاعت إحداهما وبقيت الأخرى، وكانت هذه الصيغة الاستعمالية التراكبية دليلاً عليها، أما المجالان اللّذان يبرز هذا المظهر الاستعمالي فيهما فهما اعتلال صيغ النمط الفعلي المضارع من (فَعَلَ)، والقلب المكاني.

هذه هي المظاهر الاستعمالية لصيغ النمط الفعلي المعتلّ، ورأينا أنّها متشكّلةٌ عبر سلسلة حلقتُها الأولى هي تعدد الصيغ، ثم الخلط في أثناء الانتقال، لتصل بعد ذلك إلى التراكب، والتراكب بدوره مظهر ابتكاري إنتاجي، لن يقف عند حد معينٍ من الصيغ، بل سيستمر في تراكباته مقدماً صيغاً نمطيةً تضيع في مراحلها قوانين التطور وقواعد الاستعمال، وتُحرم من الاطّراد، ويحكم عليها بأن تكون ملاحظةً مسجلةً لمرحلة أو فترة زمنية محددة.

كما تبين بعد البحث أن صيغ النمط الفعلي المعتلّ قد سجلت سماتٍ تطورية عامة، أبرزها مراجعة استعمال الأصول، وهو مسلك تطوري عكسي، تعاود صيغ النمط الفعلي فيه استعمال الصيغ الأصلية التي تم التطور عنها، وليس ذلك تحجراً

فيها، أو ركاماً لغوياً في بعض الأمثلة، بل هو انتقالٌ من صيغ متطورة إلى صيغ أصلية، ويبرز هذا المظهر الاستعمالي في صيغة (أفعل) حيث أُعيد بعث الصيغة الأصلية المصححة بعد أن أُعِلّت، أو تطورت إلى مرحلة الفتح الخالص.

يستطيع الباحث في السمات العامة لتطور صيغ النمط الفعلي المعتلّ تسجيل الاتّجاهات العامة لاستعمال النمط الفعلي المعتلّ، وهي الفتح الخالص وإغلاق المقاطع، فثمة رغبةٌ لدى الاستعمال اللّغوي في الاتّجاه نحو هذين المظهرين الاستعماليين، دون التفاتٍ إلى كون هذه الصيغ مما تطورت أنماطها نحو هذا الاتّجاه أم لا، مما يجعل أمر اقتراح عمل قانون طرد الباب على وتيرة واحدة ممكناً، فاللّغة تميل إلى أن تكون مظاهرها الاستعمالية محددةً لايعاني مستعملوها من كثرة نظمها التداولية، وقد كان الباعث على هذا المسلك اشتمال صيغ النمط الفعلي المعتلّ على مزدوجٍ حركي، فكثير من التطورات التي أصابت صيغه كانت بسببٍ منه، وكان الفتح الخالص بالتفخيم في صيغ النمط الماضي والنمط المضارع، كما وقع الإغلاق بالهمزة.

ومما يلاحظ على السمات التطورية لصيغ النمط الفعلي المعتلّ اعتباطيتها، ذلك أن بعض الاتّجاهات التطورية التي تسلكها بعض صيغه يلغي اتّجاهاتٍ تطوريةً استعمالية سجلت له بأكملها، فإذا سجل لصيغ أنماطه ميلُها نحو الفتح الخالص وإغلاق المقطع الصوتي، على الرغم من انتفاء ما يربط بينهما، فإن ثمة اتجاهاً تطوريا يسير نحو فتح المقاطع المغلقة عبر تسهيل الهمز، واتّجاهاً يسير نحو تضعيف عين الفعل مضيفاً مزدوجاً حركياً آخر إلى البنية التركيبية لصيغ النمط الفعلي المعتلّ، مخالفاً أبرز اتّجاهٍ تطوري سجل لصيغ النمط الفعلي المعتلّ وهو الفرار من المزدوجات الحركية نحو الفتح الخالص.

إن ما سجل لمظاهر تطور صيغ أنماط الفعل المعتلّ يؤكّد على حقيقة هامة، وهي أن براجماتية اللّغة كامنةٌ في كثيرٍ من مظاهرها بقوانين التطور اللّغوي واعتباطيتها، حيث يصعب على الباحث في كثيرٍ من المظاهر التطورية الخروج بتصورٍ يحاول تحديد الوجهة التي سلكتها صيغ النمط المعتلّ في تطورها، فسرعان ما يواجه بعملية تطورٍ عكسية تثير تساؤلاتٍ حول تصوراته السابقة.

نوقش في هذه الدراسة عدد من المصطلحات، كمصطلح (تراكب اللّغات) الـذي تم التعامل مع مفهومه من كونه تعدداً للاستعمالات وليس اللّغات التي غالباً ما يشير مفهومها إلى الضيق أو الابتعاد عن القياس، ومصطلح (الأصل المهجور أو الأصل المرفوض) حيث بينت الدراسة التفات القدماء إلى التفريق بينهما، وخلط المحـدثين في استعمالهما، وارتأت صلاحية استخدام مصطلح الأصل المهجور لجواز إطلاقـه على كلتا حالتي الأصل، ما كان منهما مفترضاً، وما كان منها مرفوضاً.

كشفت الدراسة أيضاً عن فعالية عددٍ من قوانين التطور اللّغوي، وعـن أثرهـا البالغ في المظاهر الاستعمالية لصيغ النمط الفعلي المعتلّ، وفـي تحـدد الـسمات التطورية العامة لهذه الصيغ، ومن هذه قانون السهولة والتيسير عبر المخالفة بـين الحركات وأشباه الحركات في تطورات الفعل المعتلّ، وصراع الأنماط اللّغوية فـي تراكب الاستعمالات، وطرد الباب على وتيرة واحدة في اتّجاه صيغ الـنمط الفعلـي المعتلّ نحو الفتح الخالص وإغلاق المقاطع، والركام اللّغوي في معـاودة اسـتعمال الأصول.

أما النتائج الفرعية التي توصلت الدراسة إليها فهي:

1) إن حقيقة النمط اللّغوي اجتماعيةٌ محضةٌ، في نشأته وفي تطوره وفي مراقبته وفي الغاية من استعماله، وهذا الأمر يجعل مـساحات الحريـة الاسـتعمالية أكبر، لأن المتكلّم هو القائم بدور الرقيب.

2) لم تؤد القاعدة الصرفية للنّمط اللّغوي حقّه التحليلي الـلاّزم، وذلـك بـسبب الانتقائية القواعدية عبر قيودٍ عديدة، شملتها حين شملت القاعدة النحوية التي لم تنفصل عنها إلا بعد فترة طويلة من عمر الدراسات اللّغوية.

3) إن المنهج الذي تحتاج الدراسات الصرفية إليه، هو مايؤدي للـنّمط اللّغـوي الصرفي حقّه، ولابد له فيه من التركيز على أربعة عوامـل فـي تحليلـه؛ المنطقي، والتاريخي، والاستعمالي، والتأثري.

4) إن التحليل التداولي يحاول الكشف عن دافعٍ مقبولٍ أدى إلى تجاوز القاعـدة التي نص علماء العربية عليها ووضعوها بناء على دراسة واسـعة لأمثلـة ونماذج النمط اللّغوي الذي تُبين حالاته.

5) إن النحويين تجاوزوا حدود معايير الصواب الاجتماعية، ومعايير الـصواب السماعية، إلى معايير أخرى أدخلوا إليها كثيراً من العناصر غير اللّغوية.

6) إن المظاهر الاستعمالية المسجلة لصيغ النمط الفعلي المعتلّ مترابطةٌ يفـضي كل مظهرٍ منها إلى الآخر، وينبئ بإمكانية وقوعه إن لم يدع إليه.

7) يشير مصطلح الصيغ الاختيارية إلى وجود أكثر من صـيغتين اسـتعماليتين للنّمط الفعلي نفسه على ألسنة مستعملي اللّغـة، وتقبـل معـايير الـصواب الاجتماعي هذه الصيغ جميعها، ولا تخطّئ متكلّماً آثر استعمال صيغة وهجر استعمال أخرى، ويشترط لهذا النوع من الصيغ ألا يكون بابها قد اتّخذ سمتاً تطورياً معينا.

8) ما قام به علماء العربية في أثناء وصفهم لطريقـة اشـتقاق صـيغة للـنّمط المضارع ينطبق عليه مفهوم الدور الفلسفي بشكل واضح، بل إن ما يوافقـه من أنواع الدور هو الدور التقدمي، ذلك الذي يتوقّف الشيء فيه بمرتبـة أو مراتب على ما يتوقّف عليه بمرتبة أو مراتب، أي إن السبب هو النتيجة وأن النتيجة هي السبب وأن السبب بسبب من النتيجة وأن النتيجـة بـسبب مـن السبب، وهكذا.

9) يكشف الواقع التداولي لاستعمال صيغ النمط الفعلي المضارع مما اشتقّ مـن فعلٍ معتلّ عن حرية ذات مدى كبيرٍ، قد يؤدي الإغراق فـي تأملهـا إلـى الاقتناع بأن عودة صوت المد إلى بنى هذه الصيغ مـا هـو إلا حالـةٌ مـن الاستراحة النفسية التي يلجأ المتكلّم إليها في أثناء النطق بها، دون أي ارتباطٍ بأي أصولٍ أوتعلّقٍ بأي صيغة تشترك معها معجمياً وصوتياً في مرحلة مـن مراحل الاستعمال.

10) إن فكرة وجود الأصل المرفوض في الفكر اللّغوي العربي، وحقيقة وجـود أمثلة له، ناتجةٌ في تشكّلها عن أصلٍ من أصول النحو العربي، ألا وهو القياس، ذلك أنّه يتطلّب مرجعيةً استعماليةً أو منطقيةً يحمل أي نمطٍ لغوي عليها، إن لم تكن ظاهرةً فمقدرةٌ.

11) اتّخذ إغلاق المقاطع المفتوحة مسلكاً تطوريا عبر إقحام همزة تمنع المقطع الصوتي انفتاحه، وعملية إقحام الهمزة تؤدي إلى نشأة تلك الهمزة التي لاتكون موجودةً في البنى العميقة لبعض الأنماط التي وصلت إلينا مهموزةً في بعض الاستعمالات اللّغوية، على الرغم من خلو بناها العميقة (الأصل) من وجود همزة، وهذا يعني أن البنية السطحية ستكون مهموزةً أحياناً، وغير مهموزة في أحيانٍ أخرى، كما هو في الاصل أو في البنية السطحية القياسية.

12) إن مكمن الاعتباطية في تطورات الصيغ النمطية الفعلية المعتلّة الخاص بمبحث الهمز يشير إلى اتّجاه الصيغ المهموزة تخلصاً من المزدوجات الحركية نحو معاودة استخدام المزدوج الحركي هرباً من الهمزة، مما يؤدي بهذه الصيغ إلى أن تعود إلى مرحلة استعمالية سابقة تطورت عنها سالكةً طرقاً تطوريةً عديدةً حتّى وصلت إلى مرحلة الهمز، وذلك ما وقفنا عنده في التمثيل لأشكال هذا التطور.

13) إن استعمال صيغ النمط الفعلي المزيد بالمعنى نفسه الذي استعملت له صيغ النمط الفعلي المجرد ينفي ما فتحه علماء العربية وبعض الباحثين في قضاياها من كون اشتراط إضافة دلالية بسبب هذه الزيادة أمراً محتوماً.

14) نتجت الصيغ الفعلية المزيدة بالتضعيف بسبب زيادة صوتٍ أضيف إلى بنية النمط الفعلي المجرد، الذي يعد أصلاً تطورت عنه هذه الصيغ، ويكون الصوت المضاف إلى بنية النمط الفعلي المجرد الصوت نفسه الذي أتى في موضع العين من صيغة النمط المجرد، فيفقد الصوت الأول من هذين الصوتين المكررين حركته، ويصبح ساكناً، في حين يأخذ ثاني هذين الصوتين حركة عين الصيغة سابقا، سجل الاستعمال اللّغوي تعدداً اختيارياً بين هاتين الصيغتين، بحيث يملك المتكلّم حريةً مطلقةً في استعمال أي صيغة منهما بالمعنى نفسه.

المراجع

إبراهيم، عبد العليم، (1969م) **تيسير الإبـدال والإعـلال، د.ط، مكتبـة غريـب**، القاهرة.

إبراهيم، عبد الفتاح، **(**1990م)، في تصنيف الفعل الثلاثـي الأجـوف ومعالجتـه الصوتية عند بعض النحاة قديما وحديثا، **حوليات الجامعة التونسية**، عدد31.

ابن أبي سلمى، زهير **(**1992م**)، صنعة الأعلم الشنتمري**، ط1، 1م، تحقيق فخـر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، لبنان.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (833هـ)(د.ت)، **النـشر فـي القراءات العشر،** أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة علي محمـد الضباع شيخ عموم المقارئ بالديار المصرية، د.ط، المطبعة التجرية الكبرى – تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن أسحق (244هـ)(د.ت)، **إصـلاح المنطـق**، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، عبـد الـسلام محمـد هـارون، ط4، دار المعارف، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان(1953م)، **الخصائص**، تحقيق محمد النجـار، المكتبـة العلمية، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان(392هـ)(1954م)، **المنصف شرح الإمام أبي الفـتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري**، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط1، إدارة إحيـاء التـراث القديم، وزارة المعارف العمومية، القاهرة.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد(808هـ) (1327هـ)، **المقدمة**، د.ط، المطبعة الشرفية، القاهرة.

ابن زهير، قيس(1972م)، **شعر قيس بن زهير**، 1م، تحقيق عادل جاسم البيـاتي، مطبعة الآداب النجف.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (669هـ)(1996م)، **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، ط6، مكتبة لبنان ناشرون.
ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد بن علي الاشبيلي (663هـ)(1980م)، **ضرائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس، القاهرة.
ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (769هـ)(1980م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ومعه كتاب منحة الجليل بشرح ابن عقيل، ط20، دار التراث، القاهرة.
ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (276هـ)(1966م)، **الشعر والشعراء**، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.
ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (276هـ)(2005م)، **أدب الكاتب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الطلائع، القاهرة.
أبو المكارم، علي(1973م)، **أصول التفكير النحوي**، ط1، الجامعة الليبية، طرابلس.
الأعرابي، أبو مسحل عبد الوهاب بن حريش (م.ت)(1961م)، **كتاب النوادر**، تحقيق عزة حسن، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (745هـ)(1998م)، **ارتشاف ضرب من لسان العرب**، تحقيق رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس (215هـ)(1911م)، **كتاب الهمز**، نشره الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبع الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت.
الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس (215هـ)(1981م)، **النوادر في اللغة**، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط1، دار الشروق، بيروت.
الأنصاري، يوسف بن عبد الله(1424هـ)، من أسرار تعدية الفعل في القرآن الكريم، **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها**، ج 15، ع 27، 730-731،جمادى الثانية.
أنيس، إبراهيم، (1965م)، **في اللهجات العربية**، ط3، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.
أنيس، إبراهيم، (1971م)، **من أسرار اللغة**، ط4، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.

أنيس، إبراهيم، (1979م)، **الأصوات اللغوية**، ط5، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.

برجشتراسر، (2003م)، **التطور النحوي للّغة العربية**، ترجمة رمضان عبد التواب، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093هـ) (1986م)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

البكوش، الطيب، (1992)، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، تقديم صالح القرمادي، ط3، المطبعة العربية، تونس.

التفتازاني، مسعود بن عمر القاضي(793هـ)(1997م)، **شرح مختصر التصريف العزي**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط8، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

تيمور، محمود، (1956م)، **مشكلات اللغة العربية**، د.ط، مكتبة الآداب، القاهرة.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (255هـ)(1998م)، **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط.7، مكتبة الخانجي، القاهرة.

جبل، محمد حسن (د.ت)، **الاحتجاج بالشعر في اللغة**، دار الفكر العربي، القاهرة.

الجرجاني، عبد القاهر(471هـ)(1995م)، **العمد كتاب في التصريف**، تحقيق البدراوي زهران، ط3، دار المعارف، القاهرة.

جمعة، خالد عبد الكريم(1980م)، **شواهد الشعر في كتاب سيبويه**، مكتبة دار العروبة، الكويت.

الجندي، أحمد علم الدين(1983م)، **اللهجات العربية في التراث**، د.ط، الدار العربية للكتاب، طرابلس.

حسان، تمام(2000م)، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ط4، عالم الكتب، القاهرة.

حسن، عباس(د.ت)، **النحو الوافي**، ط3، دار المعارف، القاهرة.

حلواني، محمد خير(د.ت)، **المغني الجديد في علم الصرف**، د.ط، دار الشرق العربي: 136.

حماد، أحمد عبد الرحمن(د.ت)، **عوامل التطور اللغوي دراسة في نمو وتطور الثروة اللغوية**، د.ط، مطابع البيان التجارية.

حمدان، أكرم علي(2005م)، الهمز بين القراء والنحاة، **مجلة الجامعة الإسلامية**، عدد2، مجلد 13، ص25، غزة.

الحملاوي، أحمد(1991م)، **شذا العرف في فن الصرف**، ط1، مؤسسة البلاغ، بيروت.

الحموز، عبد الفتاح(1986م)، **ظاهرة القلب المكاني في العربية**، ط1، دار عمار.

خرما، نايف(1978م)، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، العدد9، ص158، **سلسلة عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت.

الخريسات، محمد أحمد(2006م)، **شواهد الشعر في كتاب معاني القرآن للفراء**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الزرقاء - الأردن.

الدومنكي، مرمرجي،(1937)، **المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنة السامية**، مطبعة الأباء الفرنسيين، القدس.

الراجحي، عبده(د.ت) **في التطبيق النحوي والصرفي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

روبير مارتان(2007م)، **مدخل لفهم اللسانيات**، ترجمة عبد القادر المهيري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الزبيدي، عمرو بن معد يكرب(د.ت)، **ديوانه**، صنعة هاشم الطعان، د.ط، 1م، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.

زيدان، جرجي(1988م)، **اللغة كائن حي**، ط2، دار الجيل، بيروت.

السامرائي، إبراهيم(1983م)، **التطور اللغوي التاريخي**، ط3، دار الأندلس، بيروت.

سوسير، فيردناند دي(1988م)، **علم اللغة العام**، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، د.ط، بيت الموصل، الموصل.

سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر (180هـ)(د.ت)، **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (368هـ)(د.ت)، **ضرورة الشعر**، تحقيق رمضان عبد التواب، د.ط، دار النهضة العربية بيروت.

سيرفوني، جان(1998م)، **الملفوظية**، ترجمة قاسم المقداد، ط1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ)(1989م)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد.

الشاعر، حسن موسى(2002م)، الأصول اللغوية المرفوضة: تأصيل وتعليل، **أبحاث اليرموك**، سلسلة الآداب واللغويات، عدد2، مجلد 20، ص127-136 إربد.

شاهين، عبد الصبور(د.ت)، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، د.ط، مكتبة الشباب، القاهرة.

الشايب، فوزي(1989م)، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، **حوليات كلية الآداب**، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، الكويت.

الشايب، فوزي(2004م)، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد.

صحراوي، مسعود(2005م)، **التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة ''الأفعال الكلامية'' في التراث اللساني العربي**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

الصوري، عباس محمد(2000م)، دواعي التطور اللغوي في قضايا اللغة العربية، **مجلة مجمع اللغة العربية**، عدد 88، ص181، مجلد 2000، القاهرة.

عبابنة يحيى، والزعبي آمنة(2005م)، **علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات**، ط1، دار الكتاب الثقافي.

عبابنة يحيى(2002)، **دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية**، دار الشروق عمان، ط1.

عبد التواب، رمضان(1995م)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد التواب، رمضان(1997م)، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد الجليل، عبد القادر(1998م)، **علم الـصرف الـصوتي**، ط1، أزمنـة للنـشر والتوزيع، عمان.
عبد الحميد عبد الواحد(د.ت)، **بنية الفعل قراءة في التصريف العربي**، 57.
عبد الحميد، محمد محيي الدين(2005م)، **دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال**، دط، دار الطلائع، القاهرة.
عبد الدايم، محمد عبد العزيز(2001)، نظرية الصرف العربي دراسة في المفهـوم والمنهج، الحولية21، الرسالة 158، **حوليات الآداب والعلـوم الاجتماعيـة**، مجلس النشر العلمي، ص14، جامعة الكويت، الكويت.
عبد العزيز، محمد حسن(1995م)، **القياس في اللغـة العربيـة**، ط1، دار الفكـر العربي، القاهرة.
عبد المقصود، عبد المقصود محمد(2006م)، **دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية**، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
عضيمة، محمد عبد الخالق(1999م)، **المغني فـي تـصريف الأفعـال**، ط2، دار الحديث، القاهرة.
عمايرة، خليل أحمد(د.ت)، **القبائل الست والتقعيد النحوي**.
الغنوي، طفيل بن عوف(1927م)، **رواية أبي حاتم السجستاني عـن الأصـمعي**، د.ط، 1م، تحقيق كرنكو، لندن.
الفاخري، صالح سليم(1996م)، **تصريف الأفعال والمـصادر والمـشتقات**، د.ط، عصمى للنشر ولتوزيع، القاهرة.
الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (350هـ ـ)(1974م)، **ديـوان الأدب** (أول معجم عربي مرتب حسب الأبنية)، تحقيق أحمد مختـار عمـر، مراجعة إبراهيم أنيس، ط1، مجمع اللغة العربية، القاهرة.
الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (377هـ)(1992م)، **الحجة للقراء الـسبع**، تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله، د.ط، دار المأمون للتراث، دمشق.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (207هـ)(د.ت)، **معاني القرآن**، تحقيق ومراجعة أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح شلبي، علي النجدي ناصف، د.ط، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

الفرزدق(1966م)، **ديوان الفرزدق**، د.ط، دار صادر، بيروت.

فندريس، جوزيف(1950م)، **اللغة**، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، د.ط، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.

فياض، سليمان(1990)، الحقول الدلالية للأبنية الصرفية، دار المريخ، الرياض.

قباوة، فخر الدين(1988م)، **تصريف الأسماء والأفعال**، ط2، مكتبة المعارف، بيروت.

القرشي، محمد بن حماد(2002م)، طرد الباب على وتيرة واحدة، **مجلة جامعة أم القرى،** عدد25، مجلد15، ص757، مكة المكرمة.

القشيري، بن عبيد الله (1981م)، **ديوان الصمة** القشيري، د.ط، 1م، جمع وتحقيق عبد العزيز محمد الفيصل، النادي الأدبي، الرياض.

القيرواني، ابن رشيق أبو علي الحسن بن رشيق (456هـ)(1963م)، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده،** حققه وفصله وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد، ط3، مطبعة السعادة، القاهرة.

كارل بروكلمان(1977م)، **فقه اللغات السامية**، ترجمة رمضان عبد التواب، د.ط، منشورات جامعة الرياض، الرياض.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (1094هـ)(1998م)، **الكليات معجم في المصطلحات**، تحقيق عدنان درويش ومحمد مصطفى، ط2، مؤسسة الرسالة.

كناعنة، عبد الله(1997م)، **أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية**، ط1، وزارة الثقافة، عمان.

لوسيركل، جان جاك(2005م)، **عنف اللغة**، ترجمة محمد بدوي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ماريو باي(1998م)، **أسس علم اللغة،** ترجمة أحمد مختار عمر، ط8، عالم الكتب، القاهرة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (285هـ)(1997م)، **الكامل في اللغة والأدب،** تحقيق محمد أحمد الدالي، ط3، مؤسسة الرسالة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (286هـ)(1994م)، **المقتضب،** تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

المعايطة، ريم فرحان(2008)، **بنى الأفعال العربية في معاجم الأفعال: دراسة صوتية صرفية،** ط1، أزمنة للنشر والتوزيع.

المعايطة، ريم فرحان(2008م)، **براجماتية اللغة ودورها في تشكيل الكلمة،** ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

النايلة،عبد الجبار علوان(1976م)، ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء، **مجلة المجمع العلمي العراقي،** مجلد 37، ص 35.

هالين، فيردناند(2006م)، التداولية، **مجلة الآداب الأجنبية،** ترجمة زياد عز الدين عوف اتحاد الكتاب العرب، العدد 76،125 دمشق.

هنري فليش(1986م)، **العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد،** ترجمة عبد الصبور شاهين، ط2، دار المشرق، بيروت.

يوهان فك(1980م)، **العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب،** ترجمة رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.